جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

التعليل عند المعاصرين من النحاة

(السيد أحمد الهاشمي نموذجاً)

Grammatical Reasoning According to Contemporary Grammarians
(Case Study: Al Sayid Ahmed Al Hashimi)

بَحث مُقَدّم لِنَيل دَرَجَة الدّكتُورَاه في التّربِيَة(اللّغة العَرَبيّة)

إعداد الطالبة:
إقبال جفون محمد جفون

إشراف:
د.حربية محمد أحمد عثمان

2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ٣٧ ﴾

{سورة إبراهيم﴿ 37 ﴾}

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح أمّي ..لن أسميك امرأةً سأسميك كل شيء، إليك يا أغلى الناس هذه كلمات أكتبها بمداد قلبي ، ياقمراًأضاء ظلام عقلي وأضاء لي طريقي في الحياة .. ويا شمساً أذابت جمود قلبي ، وفجّرت ينابيع الأمل.

أمي ياحباً أهواه ، ياقلباً أعشق دنياه يا شمساً تشرق في أفقي هي مدرستي الغياب هو أن لاترى أمك أبداً

لم أعرف مَعنى الأمومة إلا عندما رزقت بولد ، حينها عرفت أنّ كل ما أقدّمه لأمي لا يُساوي ليلةً واحدة سهرت فيها من أجلي أمّي يا من غرّست حُبّ الله في فؤادي ، ورسّخت عقيدة التوحيد في أعماقي

يامن كنت لي أُمّاً في الحنان ومعلّماً في الأخلاق ، وأختاً في النصح والإرشاد ..

إلى روح أبي

أروع ملاك يحضنني ولو أستطيع لأهديتك عمري . أبي ياوردة أحلامي ، وينبوع حناني .. ويا شمس الأماني وأحلى من في الأنامِ أبي منحتك دقّات قلبي ونبضاته وتبقى تاجا على رأسي

إلى زوجي الغالي

شجرتي التي لاتذبل ..إلى الظل الّذي آوي إليهفي كل حين ، نور عيني رعاك المولى .. وجزاك من الثواب أجزله، أبا عناب وعزم يا صاحب القلب الكبير و الوجه الصبوح ذخر الزمان .. وصدر الحنان .. أنت الحبيب الغالي .. وأنت الرجل المثالي .. وأنت الأمير .. لو كان للحب وساماً فأنت بالوسام جدير .. أنت أغلى من نفسي التي بين جوانحي .. يا من أجد عنده سعة الصدر ولين الجانب

أعشق رجلًا جَعَلني فتاةَمُدَللة .. رجُلا لا مثيل له هُو مصدر ثقتي وكلُ شيء في حياتي

وإلى نفحات حباني الله إياهما(عناب وعزم)

إلى تلك الأصقاع الصحراوية التي عاش فيها أجدادي ، وجاء منها أمي وأبي

وإلى هذه الأصقاع الصحراوية التي عشت فيها

إلى الأقلية النادرة التي أمثلها، والأكثرية الكاثرة التي لا تعرفني".

إلى السودان الوطن الحر

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على حبيبنا وسيدنا وقائد أمتنا محمد بن عبدالله صلى الله علي وسلم . الشكر لله أولاً وأخيراً لله جل وعلا ، ثم الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية التربية لإتاحتها لي فرصة التحضير لدرجة الدكتوراة ، ثم الشكر لمكتبة كلية التربية ولمكتبة كلية اللغات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا إلى مكتبة جامعة القرآن الكريم ، ومكتبة أمدرمان الإسلامية .

ثم الشكر إلى أسرتي التي سهلت لي كل ما أحتاجه في مسيرتي التعلمية ، وكذلك من باب الاعتراف بالجميل أشكر زوجي ابا عزم وعناب الذي كان لي نعم السند .

ثم الشكر إلى التي أحببتها الأم الفاضلة والمربية الناجحة صاحبة القيم والأخلاق الدكتورة /**حربية محمد أحمد**مشرفة هذا البحث ، كنت مثلا للعلم والعقل والفكر فمنكم نهلنا .وآخيراً لا نقول أوفينا من العلم شيئا بل ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً.

وأجمل ما أستحضر : أني أموت وفي نفسي شيء من التعليل .

مستخلص

هذا البحث بعنوان التعليل عند المعاصرين من النحاة (السيد أحمد الهاشمي نموذجاً)، وهدف إلى تبيين توظيف النحاة التعليل لإيضاح القواعد ـــــ القدماء منهم والمعاصرين ـــــ وركز على تعليلات المعاصرين من خلال السيد أحمد الهاشمي في كتابه (القواعد الأساسية) ، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتصل لنتائج من أهمها ، فتح المعاصرون من النحاة مجال البحث حول العلة والتعليل بما جادوا به في الدراسات النحوية ، وأثروا لدراسات النحوية بما جادوا به حول العلة والتعليل ، الهاشمي موسوعي التأليف فهو لم يتخذ ركناً واحداً في العربية بل ألف في الأفرع كلها، الهاشمي من المعاصرين المعتدلين الذين لم يتعصبو لرأي معين في تعليل الأحكام النحوية ، اتكأ الهاشمي في جميع تعليلاته على ابن مالك وشراح ألفيته ، وعلى ذلك توصي الباحثة بالحفاظ على مفهوم المصطلحات النحوية القديمة مادام تغيرها لايضيف جديداً ، فالعوامل تعني قرائن إلاعراب اللفظية والمعنوية ، كما توصي بتدريس النحو للمختصين في الجامعات وغيرها من منظور معاصر ، وتقترح الباحثة دراسة العلل من جوانبها المختلفة وتأثيرها على مسيرة النحو العربي .

Abstract

This study is entitled “Grammatical Reasoning According to Contemporary Grammarians (Case Study: Ahmed Al Sayid Al Hashimi). It aims at highlighting the use of grammatical reason to demonstrate grammatical rules by both contemporary and non-contemporary grammarians. The study has focused mainly on Ahmed Al Sayid Al Hashimi’s book “The Basic Rules). Employing descriptive approach, the researchers have concluded that contemporary grammarian have paved the way before grammatical reasoning thank to their contributions. Moreover, contemporary grammarians have enriched grammatical studies on grammatical reasoning. As encyclopedic author, Al Hashimi has left no area untouched. He is a moderate grammarian. He has based all his reasoning on the Al Fyyia by Ibn Malik and commentaries. The Al Fyyia is the famous 1,000-line poem on the principles of Arabic grammar. The researcher has recommended that classical grammatical terms should preserved because its change adds nothing new since factors constitute verbal or nonverbal case markers. The researcher has also recommended that grammatical reasoning shoud be investigated from all areas to know its effect on Arabic grammar.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	البسملة	أ
2	استهلال	ب
3	إهداء	ج
4	شكر وعرفان	د
5	مستخلص	هـ
6	Abstract	و
7	قائمة المحتويات	ز
الفصل الأول : أساسيات البحث والدراسات السابقة		
	أولاً: أساسيات البحث	
8	مقدمة	1
9	مشكلة البحث	2
10	أهمية البحث	2
11	أهداف البحث	2
12	منهج البحث	3
13	حدود البحث	3
14	مصطلحات البحث	3
15	ثانياً : الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني الإطار النظري(التعليل وأنواعه المختلفة)		
16	التعليل وأنواعه	10
17	التعليل في اللغة والاصطلاح	10
18	التعليل المنطقي	14
19	التعليل الأصولي	15
20	التعليل النحوي	17
الفصل الثالث		

التعليل في النحو والصرف وعلاقته بالعلوم الأخرى		
21	نشأة التعليل النحوي والغرض منه	19
22	أسباب وجود التعليل في النحو	20
23	التعليل عند الاقدمين	22
الفصل الرابع التعليل النحوي في نظر لغويِّ العرب المعاصرين		
24	نقد المعاصرين التعليل النحوي ودعواهم انتقاله من المنطق	43
25	توسط بعض المعاصرين في التعليل النحوي	74
26	التعليل النحوي في مؤلفات السيد أحمد الهاشمي	86
27	نماذج وأمثله من تعليلات السيد أحمد الهاشمي (في القواعد الأساسية)	89
الفصل الخامس الخاتمة ، والنتائج والتوصيات والمقترحات		
28	الخاتمة	108
29	النتائج	108
30	التوصيات	108
31	المقترحات	109

الفصل الأول

أساسيات البحث والدراسات السابقة

الفصل الأول

أساسيات البحث والدراسات السابقة

أولاً: أساسيات البحث:

مقدمة :

العلاقة بين الأسباب والعللعلاقة أبدية ، ولم يوجد شيئ إلا لعلة أو سبب فليس هناك ما وجد اعتباطاً وقد علل الله تعالى سبب إيجاده جل شأنه الخلق ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾

﴿٥٦﴾ "{الزاريات}، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ ﴿١١٥﴾ {المؤمنون}.

وفي مجال العلوم النظرية منها والتطبيقية ،لا تقبل قاعدة أو اكتشاف أو اختراع أو غيره إلا بتعليل وتفسير وتبرير.أما مجال قواعد اللغة العربية فأي قاعدة قد يقبلها الذوق العربي سليقة ـــــ أوبقاعدة مطردة وضعها العلماء وعملوا بها ولكن إذا لم يقبلها الذوق لأي سبب أوخرجت عن القاعدة المطردة فلا بد من تعليلها ليطمئن لها المتلقي ويستسيغها.

وقد طرقت الباحثة مجال التعليل سابقا في بحث الماجستيرفي التعليل عند القدماءمن النحاة وشعرت أن هناك بقية مسير في هذا الدرب ينبغي سبرها وهو التعليل عند المعاصرين من نحاة العربية، وكان اختيار السيد أحمد الهاشمي لأنه من الذين نالوا شهر

ة بين الطلاب والدارسين من خلال مؤلفه (القواعد الأساسية) وغيره ، لذا سيكون محور هذه الدراسة من خلال تعليلاته التي تستخرجها الباحثة إن شاء الله وتناقشها مع تعليلات معاصريه.

إن كان لكل سبب مسبب فإن هناك أسباباً لصعوبات الدرس النحوي ولعل من بين تلك الصعوبات الغموض في شرح بعض قواعده مما يجعل لكل شرح حاجة للشرح ولكل مثال حاجة لمثال آخر يشرحه، وهذا ماجعل الباحثة تفكر في الغوص في بطون الكتب لتكتشف وتتعرف على تلك الصعوبات،الأمر الذي حدا ببعض المهتمين بالدرس النحوي للمناداة بالتيسير جاعلين من العلة محوراً لهذه المناداة ومحاولة إيجاد بعض المقترحات لحلها آملة من الله تعالى العون والسداد.

فالحمد لله الذي شرف العربية فاختارها لغة القرآن الكريم ، والصلاة والسلام على النبي الكريم، أما بعد:

فإن النحو علم عظيم سخره الله تعالى للعربية وجعله وسيلة للحفاظ عليها، إذا إنه علم القواعد التي نقيس ونقّوم بها صحة الكلام حيث انعدمت السليقة اللغوية العربية أو كادت، لذلك كان اختيارالباحثة للنحو مجالاً للدراسة ، ولأن الكثيرين يعتقدون أنه مجال منعزل عن الأفكار المتجددة، فمن الملاحظ أن معظم الدراسات في النحو دراسات تأصيلية وجهت اهتمامها للدرس النحوي القديم بمدارسة وشخصياته ولم يتصدَ للفكر النحوي المعاصر إلا القليل من الباحثين .

وقد انتهجت في هذه الدراسة المنهج الوصفي؛ التاريخي.

مشكلة البحث :

تتجلى مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

ما التعليل النحوي ، وما موقف المعاصرين منه ؟(متمثلة في تعليلات السيد أحمد الهاشمي) .

وتتفرع منه الأسئلة التالية :

1. ما مفهوم التعليل ، وما أنواعه ؟
2. ما علاقة التعليل بالنحو والصرف؟
3. كيف وظف قدامى النحاة التعليل في النحو؟
4. ما موقف نحاة العربية المعاصرين من التعليل؟
5. كيف كان التعليل عند الهاشمي في مؤلفاته النحوية (القواعد الأساسية نموذجا) ؟

أهمية البحث :

قد يسهم هذا البحث في إثراء الدراسات النحوية ، خاصة في أصول النحو ، وقد يجيب عن تساؤلات كثيرة حول بعض القواعد التي تخرج عن الاطّراد ، كما أنه قد يشجع على مزيد من البحث في هذا المجال ، ويثري المكتبة النحوية المعاصرة .

أهداف البحث :

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعريف بمفهوم التعليل في اللغة والاصطلاح ، وأنواعه .
2. بيان علاقة التعليل بالنحو والصرف .
3. ربط وتوظيف النحاة القدامى التعليل بالنحو والصرف .
4. توضيح موقف المعاصرين من التعليل النحوي القديم .
5. حصر وشرح مواقف السيد أحمد الهاشمي من التعليل النحوي من خلال مؤلفاته المختلفة (القواعد الأساسية نموذجا).

منهج البحث :

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي .

حدود البحث :

ينحصرهذا البحث في التعليل عند السيد أحمد الهاشميومؤلفاته مع التركيز على كتابه القواعد الأساسية في النحو ولا يتعداه إلى غيره من المعاصرين من النحاة.

مصطلحات البحث :

التعليل ــ المعاصرون ــ القياس ــ الإجماع ــ السماع .

التعليل :

هو إظهار علة الشئ سواء كانت تامه أو ناقصة ، وهو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر ، وقيل هو تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر(الشريف الجرجانى ، 1978م،ص62).

التعليل في الاصطلاح يعنى تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، (جميل صليبا ، مرجع سابق ، ص 96). ويذهب الجرجاني في كتاب (التعريفات) إلى أنه انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، كانتقال الذهن من النار إلى الُدخان ، والاستدلال هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر ، وقيل إن التعليل هو إظهار علة الشئ سواء كانت تامه أو ناقصه ، والصواب أن التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، والاستدلال هو تقرير الدليل لإثبات المدلول وإن كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس صحيح.

المعاصرون :

عاصَرَ: (فعل) ، عاصرَ يعاصر ، مُعاصرةٌ ، فهو مُعاصِر ، والمفعول مُعاصَر

عاصَره :عاش معه في عصرٍ واحدٍ، أي في زمن واحد

شاعرٌ معاصرٌ: يعيش في عصرنا

الإنسان المعاصر: الجنس الموجود الآن بعد الفصائل المنقرضة منه

عَاصَرَ فلاناً: لجأ إليه ولاذَ به

مُعاصِر: (اسم)فاعل مِن عَاصَرَ

كَاتِبٌ مُعَاصِرٌ : مَنْ هُوَ فِي عَصرِكَ وَزَمَانِكَ

مَعَاصِر: (اسم)

مَعَاصِر : جمع مِعصَر (معجم المعاني العربي، ص1)

إذن المعاصرون من النحاة هم الذين عاشوا بعد القرن السادس عشر الميلادي (wiki.arm.wikipedia.org)

القياس :

القياس في اللغة هو تقدير الشئ على مثاله ، وفي اصطلاح النحاة يعنى ، محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة ، وفروعها ، وترتيب كلماتها . أو هو إلحاق مسألة ليس بها حكم معين ، بمسألة لها حكم ، مع ملاحظة مابين المسألتين من تشابه يستدعى قياس إحداهما على الأخرى ، وهو أحد الأصول الاربعة التى بنى عليها النحو ، وفي عمومه كان مصدر القواعد النحويه التى وضعت ، وخرج بها النحاة مذاهب وأفراد ، حتى قال الكسائى : إنما النحو قياس يتبع ، وبه في كل أمر ينتفع .(محمد سعيد بخيت ، 1988 م ،ص62).

الإجماع:

الإجماع في اللغة هو العزم والاتفاق ، وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) في عصر على أمر ديني ، وقيل هو العزم التام من جماعة أهل الحل والعقد على أمر معين وهو في اصطلاح النحاة : اتفاق نحاة البصرين على نحوي معين .(الشريف الجرجانى، مرجع سابق ،ص21).

السماع :

وهو في اصطلاح علماء العربيه خلاف القياس ، وهو ما لم تذكر له قاعدة كلية مشتملة على جزئياته بل يتعلق بالنقلن أهل اللسان العربي ويتوقف عليه . (جميل صليبا ،1971م ،ص 310). يعرفه ابن الأنباري بأنه الكلام العربى الفصيح المنقول الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (ابن الأنباري ،1963م ، لمع الادلة في اصول النحو ، ص28 ،) .

ثانياً :الدراسات السابقة :

لا بدلكل بحث أن تسبقه دراسات تنير طريق الباحث وتفتح أمامه مغاليق المعرفة ويسترشد بها ؛ لعله يكمل ناقصا أو يفسر غامصا أو يجمع متفرقا أو يختصر مطولا أو غير ذلك ، وقد جمعت الباحثة عددا من الدراسات السابقة في مجال التعليل ساعدتها كثيرا سواء على مستوى الجانب النظري أو المنهجي أو الذي يتعلق بلب الموضوع :

أولا الدكتوراه:

الدراسة الأولى :

1. أنور سيدي محمد علي ،2002م ، تيسير النحو العربي لدى المحدثين ، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، دكتوراه، غير منشورة ، المنهج الوصفي ، وهدف هذه الدراسة تناولت دعاة التيسير الأوائل ودعاة التيسير في العصر الحديث بعامة ، وخرجت بنتائج من أهمها تقديم النحو عن مستويات متدرجه يساعد على تحقيق غايات التيسير.

الدراسة الثانية :

2. مبارك حسين نجم الدين بشير، 2003م ، القياس النحوي أصوله وضوابطه ووظيفته ودوره في بناء المدرستين (الكوفة والبصرة)، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، دكتوراه ، غير منشورة .

وهدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم القياس وبيان أهميته في النشاط اللغوي ، وبيان وظيفة القياس في بناء علم النحو .وتحديد ضوابط القياس النحوي ، وتوضيح مكانة القياس من أصول النحو ، واتبع المنهج الوصفي التاريخي مستقرئا ، ومن أهم النتائج ،القياس وهو أحد الأصول المنهجية التي يقوم عليها البحث العلمي والتأليف المنهجي لدى علماء الإسلام في الفقه وعلم الكلام والنحو وعلم اللغة والبلاغة .

الدراسة الثالثة :

3. سلوى إدريس بابكر علي ، 2005م ، التعليل النحوي عند المبرد من خلال كتابه المقتضب، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . دكتوراة ، غير منشورة .

وهدف الدراسة ، وقد وقع اختياري على كتاب المقتضب ؛ لأنه من الكتب التي أكثرت من التعليل لهذه المسائل ، وقد اخترت مسائل بعينها من كتاب المقتضب ، وهي أقسام الكلام ، والمبني ، والمعرب ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والنواسخ ، لاعتبارات وأسباب معينه ، فأقسام الكلام والمبني والمعرب من اساسيات النحو لذلك قررت بدء دراستي التعليليه فيها لكي اعرف مثلاً ما العلة في تقسيم الكلام إلى العربي إلى ثلاثة أقسام فقط وإلى تقسيم الاسم إلى معرب ومبني وإلى غير ذلك واخترت المرفوعات وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه وغيرها بجامع الحكم النحوي ولكي أعلل لهذا الحكم ،المنهجية المتبعة في البحث :

المنهج الوصفي المقارن ،أهم النتائج :التعليل من أهم أصول النحو العربي وله أثر كبير في توضيح الحكم الإعرابي وفهم الجملة النحوية ، ليست علل النحو ثابته واجبة وإنما هي علل تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للموضع الذي يعلله فقد يختلف النحويون فيما بينهم في تفسير السبب الذي دفع إلى هذا النوع من التعبير أو إلى حكم معين من الأحكام وعلى ذلك تختلف العلة التي يعنيها كل منهم .

الدراسة الرابعة :

4. جمال محمد سعيد حمد ، اختلاف المدارس النحوية وأثرة في تقعيد النحو العربي ، في اللغة العربية ، جامعة الخرطوم ، دكتوراة الفلسفة 2006م ، غير منشورة . وهدفت الدراسة إلى :تتبع الخلاف ودوافعه والإشارة إلى فوائده وإبراز الخلافات النحوية بين المدرسة الواحدة لنؤكد أن ظاهرة الخلاف ظاهرة صحية تشير إلى سلامة النحو وصحته ، ومنهج الدراسة : التاريخي والوصفي التحليليالاستقرائي ، ومن أهم النتائح :السماع والقياس يعتبران من الأعمدة التى يقوم عليها النحو ، ويعتبران أصل من أصوله ، وقد اعتمدا البصريون كثيرا على السماع في تقعيد قواعدهم .

ظاهرة الخلاف النحوي هي التى أدت إلى ظهور مايعرف ب " الأصول النحوية " ، وهى تصب في العربية والنحو .

الدراسة الخامسة :

تقوى محمد حجر سبيل ،2011م، تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموزجا)، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا . دكتوراه، غير منشورة . وهدف الدراسة :وصف التطور التاريخي لمحاولات التجديد والتيسير ،توضيح أثر محاولات التجديد والتيسير على النحو، واتبع المنهج الوصفي التحليلي ، محللة ومعللة وموازنة .أهم النتائج: محاولات التيسير في النحو العربي التي ظهرت لم تقدم جديداً . مصطلح التيسير لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جلي واضح، أو بإعداد مختصرات أو حزف أبواب من النحو. لم يتفق أصحاب التيسير النحوي المعاصر على مفهوم محدد للتيسير ، فكان لكل مذهبه الخاص . محاولات التجديد والتيسير في النحو علامة في تاريخ الفكر العربي حيث فتحت باب النقد والتحليل لكثير من الباحثين. معظم محاولات التجديد قامت على الحزف والإلغاء أو الاختصار ، قديماً وحديثاً ،التجديد لايكون بإلغاء القواعد النحوية المألوفة وإنما يكون في أساليب تعقيدها .

الدراسة السادسة :

محمد الطيب البشير بابكر ، القاعدة النحوية بين المنطق العقلي والطبيعة اللغوية ، جامعة الخرطوم ، دكتوراة الفلسفة في اللغة العربية ، 2015م ، غير منشورة ، أهداف االدراسة :التحقيق من مدى صواب المنهج المتبع في تقعيد القاعدة النحويه ، والكشف عن العناصر

التى تتكون منها القوانين التى تخضع لها اللغة في جميع نواحيها والتى تسير عليها في مختلف مظاهرها .

المنهج: الوصفي، ومن أهم النتائج : قُعّدتْ القواعد النحوية على مبأين أساسيين هما طبيعة اللُّغة والمنطق العقلى ، تجاذب طرفي القاعده النحوية أمران هما المنطق العقلي والطبيعة اللُّغوية، أما المنطق العقلي فيتمثل في أربعة أصول هى (القياس والتعليل والتأويل ونظرية العامل)، واما الطبيعة اللغوية فتتمثل في خمسه أنظمة استمدّها النحاة من طبائع العرب وهى (نظام الإعراب ونظام الإبانة ونظام التصدير ونظام العمل) وجميع هذه الأنظمه النحويه متداخة تمام التداخل، ليس من طباع اللغة الثبات غير أنَّها لاتتابع سيرها في خط مستقيم أو بنمط منطقي، فهي لا تهتم بربط الأشياء التى تُعبر عنها ربطاً منطقياً ، وإنما تربط بينهما ــ في غالب ــ الأحيان ربطاً اعتباطياً .

الدراسة السابعة :

إيمان عمر محمد جادالله ، 2016م، أصول النحو وأصول الفقه التأثير والتاثر والوظيفه المتبادله، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، دكتوراة ، غير منشورة ،

الأهداف: بيان مفهوم الأصول وماهيتها في كل من النحو والفقه ، تجديد دواعى نشأة الأصول وصف وظيفه الأصول في النحو والفقه ، الوقوف على التأثير والتأثر المتبادل بين أصول النحو وأصول الفقه. منهج البحث:المنهج الوصفى التحليلي كما أفادت من المناهج الأخرى عن ضرورة الحاجه إليها، ومن أهم النتائج :كانت أصول الفقه سابقه في النشأة أصول النحو مما جعل أصول النحو تسير في نفس طريقها ولذلك كانت العلاقة بينهما تتداخل لاوتتشابه ، كانت هناك مسائل مشتركة بين أصول النحو وأصول الفقه وتظهر بصورة واضحة في القياس وأركانه وفي مسالك العلة وفي الجدل ومسائله وغيرها من المسائل ، تأثر النحويون بأصول الفقه خاصه في القياس كما أثروا في الفقهاء خاصه في انستنباط الأحكام .

الدراسة الثامنة:

حربية محمد أحمدعثمان ، 2018م، الأُصُولُ النّحْوِيّةُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ خِلال مؤلّفَيْه : الكَافِيةُ الشّافِيَةُ ، والخُلاصَةُ ، جامعة الخرطوم، دكتوراة، غير منشورة ، ومن أهداف الدراسة: بيان مفهوم الأصول النحوية، وتطورها، توضيح ارتباط الأصول النحوية

بالقواعد والفروع من النحو، إلغاء الضوء على نظرة ابن مالك للأصول النحوية ، منهج البحث : اتبعت الباحثة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي لملاءمتهما طبيعة البحث ، خرجت الباحثة بنتائج عدة من أهمها: مزج ابن مالك بين مصادر الاستشهاد، وتوسع في السماع معيداً للحديث الشريف مكانته من الاحتجاج ، ومستشهدا بلغات لم يعتد بها من سبقه من النحاة .

الأصل عند ابن مالك السماع، ولا يلجأ إلى القياس إلا في عدم الشاهد المقبول من السماع ، واتجاهه في القياس يقوم على التوسع والتيسير .

ثانيا الماجستير :

الدراسة التاسعة :

5.عثمان خضر عثمان محمد أحمد ، التعليل النحوى بين ابن الوراق وابن الأنباري ،2008م جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا . ماجستير غير منشورة ،الهدف من الدراسة :أهمية معرفة العلل في النحو لمعرفة أساسيات اللغه العربية من خلال دراسة علمائها لها توضيح الأراء في مسألة العلة النحويه . الكشف عن منهج كل كاتب في الدراسات النحويه خاصه فيما يتعلق بأسلوبهما في التعليل النحوي والموازنه بينهما .المنهجه المتبعه في البحث المنهج الوصفي التحليلي،أهم النتائج التي توصل لها : أن العالمين اتبعا اسلوب سهلاً واضحاً لعرض العلة وهو طريق السؤال والجواب ، علل العالمين فيهما ما يتم عن حس مرهف وذوق لغوي مع قوة وجودة الاستدلال وسعة الخيال ، إن بعض العلماء المحدثين قد رفضوا العلة وانكروها .

الدراسة العاشرة :

10. مبارك حسين نجم الدين، 1994م التعليل واثره في النحو العربي ، جامعة الدول العربية، ماجستير، غير منشورة، الهدف من الدراسة :تأثير التعليل النحوي بالمنطق والكلام والفلسفه والفقه في تطوره، إن جلَّ التعليلات النحوية أصبحت بفعل الجدل والتأثير بالمنطق عقلية ذهنية تبعد عن واقع اللغة، وروحها، انصاف تعليلات النحو بالضرورة والغائية مما جعل كتب النحو ومراجعه تحفل بقولهم: يجب كذا بسب كذا ، ويجوز كذا بسب كذا، إن التعليل قد خلف نظرية العامل في النحو، والتى بدورها ولدت كثيرا من الأثار في النحو، مثل الخلاف بين النحاة في العوامل، وجر النحاة إلى تأوئل النصوص، وتقديرها بصوره سيئه تخرجها عن ماقصد إليه متحدثوها، وإيجاد التناقض بين القواعد النحوية، منهج الدراسة:اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفى التاريخي .

النتائج:وأخيراً أوضح الباجث الأثر الذى أوجده التعليل في النحو العربى، وقد تمثل هذا الأثر في: إثارة الخلاف بين النحاة، خلق التعارض بين النحو والبلاغه من جانب وبين النحو ومتن اللغة من جانب آخر، تسريب المنطق إلى النحو، وإثارة الجدل الكلامى والذهنى الذى أثر فى أسلوب التأليف النحوى وعقده ، إيجاد نظري العامل، ومانتج عنها من أثر في النحو .

تعليق عام على الدراسات السابقة :

من حيث العنوان كل هذه الدراسات كان مضمون عنوانها عن التعليل وأصول النجو ، أما من حيث المنهج تتفق الدراسة الحالية مع كل هذه الدراسات السابقه في المنهج ؛ حيث اتبعت كلها المنهج الوصفي مع غيره من أنواع المنهج للوصول للنتائج، وكذلك في أهدافها حيث تقاربت الأهداف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية .

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

الاختلاف في أنه ليس هناك دراسة منها تناولتالتعليل عند المعاصرين ، فالدراسة الحالية عن المعاصرين متمثلة في (السيد أحمد الهاشمي نموذجا)مع أخذ نماذج لتوضيح دورهم في التعليل

أما بقية الدراسات فاختلفت عن الدراسة الحالية أن كل واحدة منها تناولت موضوعاً جزئياً من الدراسة الحالية ولكنه ذو صلة وثيقة بها وبذا تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها أكثر تخصيصاً حيث تناولت التعليل عند المعاصرين من النحاة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

التعليل وأنواعه

العلة والتعليل في اللغة والإصطلاح:

علل في اللغة : سقوا إبلهم عَلَلاً بعد نَهَلٍ.وعالَلْتُ النّاقة : حلبتها صباحاً ومساءٍ وظهراً . ومن المستعار: علَّة ضرباً إذا تابع عليه الضربَ. وسئل تابعيّ عمّن ضَرب رجلاً فقتله فقال: (إذا علَّة ضرْباً ففيه القودُ). ومابقيٍ من اللّبنَ إلاّ عُلالةٌ أي بقيّة ، وبقيّة كلّ شيء وعُلالتهٌ . والفرس بُراهةٌ وعُلالةٌ . وتعالَلْتُ النّاقةَ: أخذت عُلالتها ، وهو يَتَعالُّ ناقتهَ أي يحلُب عُلالَتَها وهي اللّبن الذي يجتمع في ضَرعَها بعد الحلب الأول، والصبيّ يعتالُّ ثدْي أمّه. وماهي إلا عُلالةٌ أتعلّل بها وهي اسم مأيتعلّل به وهؤلاء بنوعَلاّتٍ أي من نساء شتىّ ، وقيل . سمّيتْ عُلّةً لأن الذي تزوّجها بعد الأولى كان قد نَهِل منها ثمّ عَلّ من هذه . (الزمخشري ، 1998م ، المفضل ، ص675 ــ 676) . والعلة في اللغة تدل على عدد من المعانى منها:

أولاً: علة المرض: وهي التى تؤثر فيه عادة .

ثانياً: الداعي أو السبب وهو مايهمنا هنا.

فالعلة هي السبب، وعلة الشئ سببه يقال: (هذا علة لهذا أي سبب له) ومن قولهم علة إكرام زيد لعمرو علمه وإحسانه .

ثالثاً : من الدوام والتكرار، ومنه العلل الشرب بعد الرِي فيقال عللٌ بعد نَهْلٍ . فالعله إذن هي الوصف (مازن المبارك،1974م،العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ص 90).

والذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو هى الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة .

والعِلة بكسر العين لغة تعنى اسماً لعارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ، ومنه سمى المرض علة ، لأنه بحلوله يتغير حال الشخص المريض ، وكل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بانضمام غيره إليه فهو علة وذلك الأمر معلول (جميل صليبا ، مرجع سابق ، ص 96) .

ويذهب صاحب (القاموس المحيط) إلى أن المريض يسمى مُعَلاً وعليلاً ولا يقال معلول . والعلة أيضاً الحدث يشغل صاحبه عن وجهه ومنه المثل : لاتعدم خرقاء علة ، يقال لكل معتذِر معتذَر ويقال اعتل وهذه علته أى سببه (الفيروزابادى ، 1938م، ص61).

نخلص من هذا إلى أن العلّة هي : أن تتخذ وجهاً معيناً في الكلام ، مظنّة أن النحويين أو العرب قالو ذلك بسبب كذا أو كذا .

فالعلة هي أحد أركان القياس الذي ينقسم إلى : الأصل والفرع والعلة الحكم .

فمثلاً : يعلل ابن الأنبارى لإعراب نائب الفاعل بالرفع هو قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو مالم يُسمَّ فاعله. فالعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو مالم يُسَّم فاعله بالعلة الجامعة الإسناد وعلى هذا النحوتركيب وقياس (ياقوت ، 2000م، ص 163).

ثانياً : العلة في الاصطلاح:

التعليل في الاصطلاح يعنى تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، (جميل صليبا ، مرجع سابق ، ص 96). ويذهب الجرجاني في كتاب (التعريفات) إلى أنه انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، كانتقال الذهن من النار إلى الُدخان ، والاستدلال هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر ، وقيل إن التعليل هو إظهار علة الشئ سواء كانت تامه أو ناقصه ، والصواب أن التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، والاستدلال هو تقرير الدليل لإثبات المدلول وإن كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس صحيح.

والتعليل اصطلاحاً يستخدم في عدة علوم منها الفقه ، والتشريع، والنحو ، والعلوم الطبيعيه ... ، وهو عند أهل المناظرة تبيُّن علة الشئ ، ويطلق أيضاً على ما يستدل به من العلة على المُعَل والعليل ويسمى برهانا والشارع فيه يسمى معللاً .(الجرجاني ، مرجع سابق ، ص63).

الفرق بين العلة والسبب :-

العلة قد ترادف السبب إلا أنها قد تغايره ، فيراد بها المؤثر في وجود الشئ ، ويراد بالسبب مأيُعصىَ الشيئ في الجملة أو ما يكون باعثاً عليه ، وقد قيل : السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به الحكم .

ونجد معظم الفلاسفه الإسلامين يفضلون استعمال لفظ العلة على لفظ السبب لدلاله على العلة

(جميل صليبا ، مرجع سابق ، ص96) .

التعليل عند أهل البديع:

هو أن يرعى للشئ سبب غير سببه الحقيقي تحسيناً.

وعند الأصولين له مفهومان :

الأول :العلة الحكمة الباعثة على تشريع الحكم وهي مصلحه. مثلاً القصاص شرع لمصلحة وهي حفظ الحياة بزجر ذوى الميل إلى الشر عن العدوان ، والقصاص مظنة لحصول تلك المصلحة ، فجعل القتل العمد والعدوان مناطاً له.

الثاني :العلةالوصف للظاهر المنضبط الذي يكون مظنة وجود الحكمة ؛ أى إن هذا الوصف لو عرض على العقول لتلقته بالقبول ، وكون الشارع قضى بالحكم عنده لأجل الحكمه معنى اعتباره له. (سليمان ياقوت ، مرجع سابق ، ص626 ــ 627).

وعند العروضين :

بيان التغير الذي يعتري الأسباب والأوتاد في الأعاريض والضروب (عبدالله البستاني ، 1972م، ص 434). وحروف العلة عند الصرفيين والنحاة هي الواو ، والألف ، والياء . ويسميها علماء الأصوات المحدثين بالحركات الطويلة ، أو الصوائت مقابلة السواكن التي هي بقية الحروف . (الأسعد ، 1983م ، بين النحو والمنطق وعلم الشريعة ، ص 139) . أما التعليل في اصطلاح النحاة فيعني ذكر الوصف أو السبب الذي يكون مظنة الحكمة في اتخإذ الحكم وتقعيد القاعدة ، وبعبارة أخرى هو الأمر الذي تذكر النحاة أن العرب لاحظتة حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة (الأسعد، مرجع سابق ، ص 139) .

مفهوم العلة عند النحوين :-

قد أخذ مفهوم العلة معاني مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف . فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع بينها معنى السببية ، فقد كانوا يطلقون اسم العلة ، على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام ، ومن أمثلة ذلك مما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعاً ؛ فإذا وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع على

هذا الوجه وسئل: لِمَ رفعت هذا الأسم ؟ فإن الجواب يكون لأنه فاعل ، (ابن الوراق ، 2002م ، ص 106).

إلا أن هذا المفهوم قد اصبح لدى طبقات أخرى هو كل مايذكر في تعليل ماليس من قبيل الإعراب ، والذي جعلوه مرتبطاً بالعامل سواء أكانت الظاهرة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة أو ببناء العبارات المركبه وارتباط عناصرها ببعضها البعض .

ولابد في دراسة العلل من التمييز مابين العلل الصرفيه والعلل النحوية ، إذا تجاوزنا بها ماسماه بعضهم العلل الأُوَّل ، وهي لا تتجاوز القواعد المطردة إلى ما وراها اعتل به النحويون وجعلوه أسباباً مفضية إلى تلك الأحكام التى تعود إلى أسباب لسانيه بحته. وترى الباحثة أن العلة عند النحويين قد كانت لها مفاهيم مختلفة قبل أن تستقر على مفهومها الشائعوذلك ما ورد في السابق مما كتب في هذا الفصل.(فالعلة الصرفيه تعود في الأغلب إلى أسباب لسانية مدارها اجتناب الثقل وطلب الخفة على نهج العرب . مثلاً وقوع الياء الساكنه بعد ضم ، أوهو وأو ساكنه بعد كسر ولما في ذلك من ثقل ، قلبت الساكنه بعد ضم وأواً كما هو في اسم الفاعل من (أيقن)(منى إلياس ، 1985م ،ص47).

وأن مثل هذه العلل تجاوزت الأحكام الصرفية إلى النحوية .

وكثير من صور التأليف التى يحكم بها النحويين بأنها غير سائغةٌ أو غير جائزه ، يحس المتكلم بمجافاتها للعلامة اللغوية .كالعطف على ضمير الرفع المتصل لا بد من فصله (منى إلياس ، مرجع سابق ، ص48 ــ 49).

إذن هناك فرق بين مفهوم العلة عند النحويين وعند الصرفيين وإن لمست خفتها عند الصرفيين فلعل ذلك يعود لخفة مجال الصرف ذاته ؛ لأنه لا يتعدى الكلمة المفردة في تصاريفها المختلفه من اشتقاق وإعلال وإبدال وغيرها والله أعلم .

أنواع التعليل :

أنواع التعليل التي شاعت في أيام نشأة النحو وتطوره منها ثلاثة أنوع على سبيل المثال لا الحصر وهي :

1. التعليل المنطقى .
2. التعليل الأصولى .
3. التعليل النحوى .

عليه يمكن تفصيل القول في كل نوع من هذه الأنواع كالاتى :

1. التعليل المنطقى :

وهو التعليل الذي عرف عن اليونان ، واشتهر بالتعليل الأرسطى نسبة إلى الفيلسوف أرسطو، والذي يعتبر قانون العلية من المقدمات الأوليه فلا يمكن عنده القدح في بداهته. وقد عالج أرسطو(العلية) لا على أنها فقط مبدأ أو مشكلة طبيعية أو ميتافيزيقية بل على اعتبار أنها قانون عقلي منطقي ، تستند عليه أبحاث المنطق جميعاً (وتشغل العلة في الاستدلال المنطقي الأرسطى القياسي حيزاً كبيراً).(أبو المكارم ، 1988م ، تقويم الفكر النحوي، ص 134).

إذن فهو الغايه التى ينبغي أن ينحوها الإنسان ــ دارساً أو فيلسوفاً ــ هي الوصول إلى الصور العقلية للأحداث والقبض على (الصور الذهنيه) للأشياء بأعتبارها(الصورة الجوهرية) الحقيقية لها ، وأن تحقيق هذه الغاية لا يكون بالتعامل المباشر مع الأشياء ، والتوصل إلى تلك الصور لا ينتج عن الاحتكاك الفعلي بالأحداث وإنما يتم بواسطة النظر العقلي التأملي الذي لا يتقيد بألأشكال الخارجية للظواهر .

ومن هنا فإن أرسطو لم يقف بالعلة عند الأسباب المباشرة التي تؤثر في الظواهر من أحداث ، وأشياء ، وعلاقات، وإنما اضطر لأن يجعل منها (الغايات) أو(الأهداف) التي يتصور المفكر وجودها وذلك ليفي بحاجات الميتافزيقية وليدة منهج الاستدلال .(أبو المكارم ، مرجع سابق ، 136 ــ 138).

وهكذا جعل أرسطو المعلول نتيجة أربع علل هي :

العلة المادية : وهي التى يتكون منها المعلول ، وهي التي لايلزم عن وجودها بالفعل وحدها حصول الشئ (المعلول) بل ربما كانت بالقوة كالخشب والحديد بالنسبة للسرير .

العلة الصورية : وهي التي ينتج عن وجودها بالفعل وجود (المعلول) لها بالفعل كالشكل والتأليف في السرير .

العلة الفاعل : وهي التي تكون مؤثرة في (المعلول) وموجودة كالنجار الذي يصنع السرير.

العلة الغائيه :وهي التي يكون وجود المعلول بها لأجلها كالجلوس على السرير فهو الغاية التي من أجلها أوجد .(أبو المكارم ، مرجع سابق ، 136 ــ 138).

وقد أخذ فلاسفة الإسلام ، فلاسفة القرون الوسطى بهذه النظرية الأرسطية في مبدأ التعليل وقدّموا العلة الغائية على سائر العلل. (جميل صليبا ، مرجع سابق ، ص 91) . والغائية

تتأخر في حصول الوجود (المعلول) إلا أنها تتقدم سائر العلل الشيئية ، قال: ومن البيّن أن الشيئية غير الوجود في الأعيان ، فإن المعنى له وجود في الأعيان ، ووجود في النفس وأمر مشترك ، فذلك المشترك الشيئية ، والغاية بها هي الشئ . فإنها تتقدم سائر العلل ، وهى علة العلل .(جميل صليبا ، مرجع سابق ، ص98) .

والعلة الصورية و هي ما يجاب بها عن كيف ؟

والعلة الفاعليه و هي التي يجاب بها عمن فعل الشيء ؟

والعلة الغائيه هي التي يجاب بها عن لم الشيء ؟

إن مناهج البحث في عصرنا الحاضر الخاصةبمجال العلوم الطبيعية لاتُعني من هذه العلل إلا العلة الصورية التي يجاب بها عن كيف ؛ لأن العلم في العصر الحاضر قد حصر نفسه في وصف الكيفية بغض النظر عن حكمة وجود الشيء وهذا ما تعنى به العله الغائية . وقد تأثرت مناهج البحث في العلوم الاجتماعيه بهذا المنهج ، وأصبح البحث في اللغة يعني وصف الظاهرة اللغوية دون فهم الحكمة التى أوجدت هذه الظاهرة. (أبو المكارم ،مرجع سابق ، ص 120) .

وقد تأثرت العلة النحوية ــ لا مفر ــ بهذه العلة المنطقية بصورة أو بأخرى .

2. التعليل الأصولى:

هو التعليل الذي أخذ به الأصوليون من الفقهاء ، وهو تعليل يسير وفق المنهج الإسلامي وهو يختلف عن نظيره الأرسطي اختلافاً عميقاً . وقد رفض المفكرون الإسلاميون التصور المنطقي الميتافيزيقي للعلة في منهج أرسطو ، ومايسلم إليه التصور من اختصاص العلة بالضرورة والغاية ، إذ إن تطبيق هذا التصور في مجالين من أهم المجالات الدينية الإسلامية وهما السمعيات والمعجزات . فإن العلة في الفكر الإسلامى لاتتصف بالضرورة وقدرة الله من الشمول بحيث لا يمكن أن يحدها ذلك التلازمُ الطبيعي بين العلة والمعلول كما يتصور أصحاب المدرسة الأرسطية واتباعها (أبو المكارم ، مرجع سابق ، ص 121 ــ 122) ؛ لأن الله تعالى قادر على أن يستأنف الأفعال ، وعلى أن يحدثها في زمان كانت قبله معدومة .

لأن تتابع الظواهر كما نراه ليس ناتجاً عن تلازم محتوم بين هذه الظواهر وتلك التي تعد سبباً فيها ، وإنما مرد هذا التتابع إلى نوع من العادة لا لزوم فيه ولا حتمية معه ، فليس من الضرورة وجود إحداهما لوجود الأخرى ، ولا من ضرورة عدم إحداهما لعدم الأخرى ، وكما

رفض المفكرون الإسلاميوناتصاف العلة بالضرورة ، أنكروا أيضاً اعتبار الغايات عللاً ، منطلقين من نقطه بدء مجردة هي التحليل الموضوعي للظواهر والكشف عن العلاقات الحقيقية بينها (أبو المكارم ، مرجع سابق ، 1988م ، ص 138) . وليس غريباً أن مثل هذا التعليل يرفض اعتبار الغايات عللاً لأسباب كثيرة ومنطقية اهمها : أولاً : الكشف عن هدف ما للشارع لم يذكر صراحة ــ يعبر عنه عادة في البحث الأصولى بالحكمة ــ لا سبيل لتحقيقه ، ومن ثم فإن كل ما يمكن أن يدرك في هذا المجال يظل من قبيل الاجتهاد الذي يختلف فيه المجتهدون دون أن يلزم واحد منهم .

ثانياً : إنه على فرض الوقوف على حكمة الشارع في بعض الأحكام ، فإنه لايمكن وضع مقاييس دقيقة وضوابط حاسمة تحول دون التعليم بالحكمة لإهدار بعض هذه الأحكام تخفيفاً من أعبائها،(أبو المكارم ، مرجع سابق ، ص 139). وذلك أن من الحكمة مأيتصل بالنظام الاجتماعي ، كما أن منها مايقتصر على السلوك الفردي ، وإذ كان ممكنا تحديد الأولى ، فإنه من الصعب تقنين الثانية ، والمنهج الإسلامي لايترك قضاياه الكلية من غير تحديد موضعي ملزم لايسمح للمشاعر الفردية بالتجني عليها حماية لأصوله وأحكامه من ناحية وللفرد المسلم من ناحية (أبو المكارم، مرجع سابق ، ص140) .ولكن العلة الأصولية تترتب عليها أحكام غير ما قد يترتب على العلة النحوية وإن كان العلمان علم أصول الفقه وعلم النحو ذوي اتصال مباشر إلا أن المجالين مختلفان فيما يترتب من أحكام.

3. التعليل النحوي :

هو التعليل الذي استخدمه النحاة لتأصيل القواعد النحوية ، وغايتهم أن يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع وليحولوا دون الأصول ، ويعد استعمال العلل في النحو أهم مظاهر تأثره بالمنطق ، فالعلة وثيقة الارتباط بالقياس إذ لا يخفى علينا أن القياس هو محور المنطق في النحو.

وتحليل المأثور من العلل النحويه يوضح بجلاء تأثر هذه العلل بالنزعة المنطقيه التي كانت سائدة انذاك ، مع وجود بقايا من الاتجاهات الأصولية محصورة في نطاق بعض القوانين التي تحدد مسالك العلة وسلامتها ، وأول ما يُلحظُ في هذا المجال اتسام العلة النحوية ــ في تصور النحاة وانتاجهم معا ــ بالضرورة فوجود العلة خلف وجود الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر لا ريبة فيه ، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التى تصوغ

الظواهر اللغوية في قواعد تحدد أبعادها وإنما هدفه الأساسي اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها ، فالعلة إذاً سابقة في الوجود كل ماهو موجود من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية جميعاً ، وهي الأساس الذي ينبغي أن يراعى في التقنين تفصيلاً وتفسيراً (السيوطي ، 1998م ،الأقتراح في علم أصول النحو، ص 140 ــ 141) .

وأما ماذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ،واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحق (السيوطي ،مرجع سابق، 1998م، ص70).

ومعنى هذا أن القواعد النحوية لاتصدر عن إلمام بالظواهر اللغوية ولاتهدف إلى الإحاطة بها وإنما تُبنى على مايتصوره النحاة من علة أو علل تؤثر في هذه الظواهر وتقتصر على الكشف عنها . وهو ما أراده السيوطي من إنكاره أن تكون العلة تابعة للوجود بل إن الوجود هو الذي يتبع العلة ، وبهذا الفهم للتعليل النحوي البحث النحوى دراسة للوجود بل صار ينصب بدرجة أساسية على علة الوجود أى بحثنا غيبيا (ميتافيزيقيا) خلف ماهو موجود لايفر منه إلا مايتفق معه أو ينبثق عنه ، ومن الملاحظ أن النحاة في كثير من الأحيان يعاملون العلل الغائية على أنها علل صوريه (أبو المكارم ،مرجع سابق ، 1988م ، ص 124) . فجعلوا ماتصوره من الغايات التي تكشف عن حكمة اللغة والأهداف التي تؤكد هذه الحكمة وأسباب فيما تناولوه من ظواهر ، وما وصفوه لها من قواعد ، ومن ثم وجدنا أمثال هذه الكلمات (الخفة ، والتخفيف) و (الفرق) تأخذ سبيلها كاصطلاحات في البحث النحوى تعلل لكثير من الظواهر و تؤثر فيما يصاغ لها من قواعد (السيوطي مرجع سابق ، ص60). هذا هو التعليل النحوي الذي نفذ من خلاله المنطق الأرسطى إلى النحو وأثر فيه . كما وضح أن العلة النحويه متأثرة بالمنطق أكثر من الفقه مما يخرجه عن كونه وصفاً لظواهر اللغة بل نوصفه بأنه عقلي ذهني ، يُنبئُ عن واقع اللغة كثيراً مما يجعل النحاة يحكمون على كثير من الظواهر التي تخالف تعليلاتهم بالشذوذ ، أو الفساد . كما قال بعضهم :(إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدى ، و إذا عجز النحوى عنه قال : (هذا مسموع) . وهو ما يؤكد الاختلاف بين علل كلٌ من النحاة والاصوليين . (السيوطي ، مرجع سابق ، ص70)

أقسام العلة :

وقد قسم الزجاجى العلة إلى ثلاثة أضرب جاءت كمايأتي : (الزّجاجي ، 1982م ، الإيضاح في علل النحو، ص65)

العلة التعليمية :

وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب (لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامَهمْ منهُمْ لفظاً وإنما سمعنا بعضاً فقْسنا عليه نظيرهُ) ... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضُبِطَ كلامُ العرب .

العلة القياسية :

وهي التي تدور في اطار حمل عمل نحوى أو تركيب على أخر في باب (الحروف التي تشبه ليس).

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن نصبَ زيداً بـــ (إن) في (إن زيداً قائم) ؛ ولم وجب أن تنصب(إنّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن تقول ؛ لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحُمِلتْ عَلَيْه فأُعمِلَتْ إعمالهَ لمَّا ضَارَعَتْهُ .

العلة الجدليه النظرية :

فكل يعتل به في باب (إن) ... وكل اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر . (الزجاجي ،مرجع سابق ، 62 ــ 65) .

ومن هنا تلاحظ الباحثة العلاقة الوثيقة بين التعليل عند النحاة وعند الأصوليين ، ومن جهة أخرى تلاحظ أن هذه العلاقة علاقة تأثير وتأثر وإفادة واستفادة .

الفصل الثالث

التعليل في النحو والصرف وعلاقته بالعلوم الأخرى

الفصل الثالث

التعليل في النحو والصرف وعلاقته بالعلوم الأخرى

نشأة التعليل النحوي وتطوره :

إن تاريخ نشأة العلة النحوية ملازم لتاريخ نشأة النحو ، والتأليف فيه ، وإن تطورها مرتبط بتطور النحو ، وقد كانت العلة في تطورها تابعه لعلوم ذات طبيعة غير طبيعة النحو كالفقه والفلسفة والكلام.

وقد تتابع النحاة وتكاثرت أثارهم وهم يَتَنافَسُونَ في استنباط العلل وتعليل الأحكام النحوية ؛ فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة فقد ذهبوا يقصون على كوامن العلل وخفاياها ، فكل نحوي يستنبط عللاً جديدة بحسب ما اقترن عقله من قوة البرهان وعمق الدلاله (الأسنوى ، 1985م ، ص58). هذا كلام الأسنوى إذ يرى أن العلة والتعليل ملازمان للنحو نشأة وتطوراً ووافقه مازن المبارك إذ يقول:ــ

إن تاريخ العلة قد بدأ مع النحو فلا غرابة أن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد ، ثم إن هذه العلل وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل والجدل ، فليس فيها براهين تؤيدها ، بل يكتفون بالشاهد .(المبارك ، مرجع سابق ، ص58) .

ولعل مايقصده مازن المبارك هو العلل في طورها الأول قبل أن تصير علل العلل مؤخراً .

العلة عند النحاة أخذت منالأصولين وطبقوها في الدراسة الإعرابية عند تعريفهم إياها .

يتضح من خلال ذلك أن العلة ركنٌ أساسي في القياس ، إذ لاقياس بلا علة فلا بد من وجود علة تؤدي إلى القياس ، فهما إذن وجهان لعملة واحدة.

لعله قد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل مايقولون ، وأنهم كانو يعللون بعض ما يقولون ، ومن ثم جعل النحاة العرب دفع العربى على العلة أو إيمائه إليها مسلكاً من مسالك العلة .

فالعلة النحوية في نشأتها وتطورها تابعة لعلوم ذات طبيعة غير طبية النحوكاالفقه والفلسفه والكلام.

ولذا تنافس النحاة في استنباط العلة النحوية (فكل حكم نحوي يعلل ، وكل ظاهرة نحوية ، كلية أو جزئية، لابد لها من علة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، بل ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفياتها ودقائقها، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يشحذ ملكته الزهنية ويستبط عللاً جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحشي من عمق الدلاله .(الأسنوي، مرجع سابق،ص58) .

ولعل التعليل يرجع في نشأته إلى البدايات الأولى لعلم النحو عندما وضع النحو للحفاظ على القرآن الكريم من الخطأ والتحريف . ولعل لحركات الاعرابي أثراً في توجيه أذهان النحاة نحو السبب الذي يجعل هذه الحركات تتغير فيما بين الضمه والفتحة والكسرة على أواخر الكلمات مما ساقهم للقول بالعامل، ولعل كتاب سيبوية بوصفه أقدم مصدر في تاريخ العله النحوية ؛ يعتبر جامع في العلل النحويه لأن الكتاب من تأليف سيبوية ونتاج من سبقه ممن اهتم بالنحو العربي في بواكيره .

أسباب وجود التعليل في النحو:

حصر علماء النحو أسباب وجود التعليل في النحو بأسباب كثيرة منها القليل على سبيل المثال:

التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام إذ يقول غفلة العوام : فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعمله والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم(جلّ وعلا) ، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليها فذلك غاية المطلوب . وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المغوصين في اللغة إذ يرون أن اللغة بصيغها ونظمها من وضع الله ــ (جلّ وعلا) ــ وأنه قد حبى بها العرب ؛ لأن نفوسهم قابلة لها ، مُحَسّةٌ لقوة الصنعة فيها ، وعلى النحاة أن يبحثواعن حكمة الله فيها ، فكان التعليل (مازن، العلةالنحوية ، 1965م ، ص 87) .وهنا يربط التعليل بالحكمة الإلهية وماهي إلا تعليل لقدرة الله .

ويؤيد ابن الأنبارى هذه الفكرة في حديثه عن تحقيق العلة بقوله :(العلة دليل على الحكم بجعل جاعل).(محمد عبده ، 1978م ، ص144) .

والإحساس بالخفه أو الثقل والأنس بالشئ أو الاستيحاش منه وهو أمر يعود إلى إحساس النحوي وذوقه الخاص، وذلك كالعلة في (الثقل) ، و(زحل) . و(غدر) و (عمر)، و(زفر)، و(جثم). وقد قيل لابن جني ألست تعرف سبباً أوجب العدل في هذه الأسماء دون

غيرها؟ ، فإن كنت تعرفه فهاته ، فقال إذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا العلة حقها (ابن جني ، 1952م ، ص52 ــ 53) . فعلتها تحكيم الإحساس والبدية إذن.

إن العرب قد عللوا ... ومن حق النحاة أن يأخذوا عنهم ماعللوا ، وإليك بعض النماذج من تعليلاتهم:

ما يتصل بالدلالة حمل لفظ على آخر لتعليل التذكير والتأنيث ، من أمثلة : ذلك ماحكى الأصمعي عن ابن عمرو بن العلاء قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال نعم ، أليس بصحيفة . فإن هناك بعض التشابه في الدلالة بين (الكتاب) و (الصحيفة) ؛ لذلك لم يجد حرجاً في تأنيث الفعل مع الكتاب ؛ لأنه يقصد الصحيفة التي تؤدى الوظيفه النحوية لكلمة (الكتاب) وهي وظيفه تتصل بالإعراب (الفاعلية) والدلاله أو المعنى (ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، 1985م ، ص37). وما نقل عن العرب تعليل ساذج لايقاس بما صنفه النحاة من غرائب العلل (ابن جني ،مرجع سابق ، ص54) .

تلك الأمور أهم ما يمكن الحصول عليه عن دخول التعليل للنحو في رأي النحاة ــ ونلاحظ عليها أن حكمة الله ونية العرب مما لا يدخل في صميم عمل الباحثة لأنها أمور غيبيه لا شأن لها باللغة والطبيعة والإحساس بما لا يمكن ضبطة .

لعل سائلاً يسأل مادام العرب تحدثوا بالسليقه ولم يحتاجوا لبرهان أو إيضاح سبب لصحه كلامهم فلماذا عللوا وأوجدوا العلل؟ . ولأن ماجاء على أصله لايحتاج إلى عله وماخالف الأصل هو الذي يحتاج تعليلاً، إذن لم يعللوا إلا لما خالف أصول عربيتهم وأهم أسباب نشاة التعليل يمكن توضيحها في الأتي :ــ(ابن مضاء القرطبي ، 1979م ،ص79) .

1. النحو ولد بالبصرة التي عرفت مثل غيرها فلسفة اليونان وحكمة الهنود وشاعت فيها المذاهب الكلامية ومن غير شك كان النحاة أو أكثرهم على علم بهذه المعارف فاثروا بها وأخذوا يبحثون عن الحكمة في النصوص العربية ويسر وروردالتراكيب والمفردات وأصوواتها على ماوردت عليه .

2. طبيعة اللغه تصل هذه العلة إلى إيدي اللغويين إلا بعد أن حطت مراحل بعيدة في طريق التقدم والرقي حيث شبه الخليل ابن أحمد اللغة بدار بديعة البناء ، ولعل ذهاب وثائق هذه اللغه

هو الذي نحا باللغويين إلى هذا الفكر النظري وإلتماس أسراها حيث سبقهم إلى ذلك اليونان للبحث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى .

3. نزول القرآن بالعربية حيث تم تسجيل اللغة والتعرف على ظواهرها فكون للنحاة من النظريات ما يعتز به ولكن كان اعتقادهم أن لكل ظاهرة علة ومقياس فقرنوا ذلك بالعلل والمنطق (ابن مضاء القرطبي مرجع سابق ،ص80). فالعلة النحوية إذن بدأت تاريخاً منذ القرن الأول الهجري معتمدة على البديهة وقوة الملاحظة ثم تطورت بالإستفادة من المتكلمين وغيرهم معتمدين على التجريد الذهني العقلي .

تطور العلَّة النحوية :

تتابع النحاة وتكاثرت آثارهم وهم يتنافسون في استنباط العلل وتعليل الأحكام النحوية (فكل حكم نحوي يعُلل ، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية ولم يكتفوا بالعلل الغريبة فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفاياها ، فكل نحوي يستنبط عللاً جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وعمق الدلاله) (الأسنوى ، مرجع سابق ، ص58). ويتضح من ذلك أن تاريخ العلة قد بدأ مع تاريخ النحو فلا غرابة أن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، ثم إن هذه العلل وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل والجدل، فليس فيها براهين تؤيدها ، بل يكتفوا بالشاهد .

التعليل عند الأقدمين:

1.التعليل عند أبي الأسود الدؤلي ــ ت 69هـ :ـــــ

ذكرنا أن العلة بدأت ببداية علم النحو فلابد من الإشارة إلى دورأبي الأسود الدؤلى الذى كان من وجوه القرّاء والمحدّثين والشعراء والنحويين فكان أول من أسس العربية وفتح بابها و(نهج سبيلها ووضع قياسها حينما اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة فكان سراة الناس يلحنون ...) (ابن سلام الجمحى ، 1980م، ص 112) . فنحو أبي الأسود مجملاً ارتبط بواقع الحياة اللغوية في عصره لذا عنايته تركزت على دفع اللحن عن القرآن الكريم وإنشاد الشعر وامتلاك المنابر فاستخراج ضوابط الإعراب والقواعد اللغوية التي من شأنها أن تحدد مواقع الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .وكان عصر أبي الأسود الدؤلي هو عصر ولادة النحو ولكنه ليس عصر نضج واكتمال ولا يمكن أن يولد العلم منظماً ومبوباً لأن ذلك يخالف سنة الحياه.

إذن ميِّز أبو الأسود أقسام الكلام بعضها عن بعض ولا نستطيع أن نصل إلى المصطلحات التى استخدمها في تقسيماته ... وليس من غرضه أن يسوق كلاماً نظرياً في بنية اللغة ومم تتركب؛ لأنه لم يؤلف كتاباً في النحو بل كان يعلم النحو.وبناءً على ماذكر فإن أبا الأسود لم يكن معللاً بالمعنى الذى استخدم مؤخراً لكنه كان معلماً للنحو ولا يكون التعليل إلا في ثنايا تعليمه للنحو؛ لان قيمة أبي الأسود الدؤلي في تاريخ النحو أنه أول من اتجه بالدراسه اللغوية إلى الإستقراء والاستنباط وكانت قبله تقوم على محاكاة الأعراب والاختلاف بهم . وحفظ الشعروالانساب ، فتحول بها إلى وضع الضوابط الدقيقه ورصد الظواهر المتبدله في تراكيب اللغه ... فاستنبط بعض القوانين التي تحفل بها لغه العرب وانتبه إلى بعض النظم التى تراعى في تراكيبها فالقياس هنا قياس المتكلم لا قياس العالم أو هو قياس اللغة وقانونها لا قياس الظواهر بعضها على بعض ، إنه القاعده التي يراعيها المتكلم في رفع المرفوع ونصب المنصوب وأشباه ذلك ... والذي يجزم به أنه أبو الأسود تحدث عن رفع ماسمى فاعلاً ونصب ماسمى مفعولاً ، وهدته ملاحظاته إلى قرائن لفظية تصاحبها حال إعرابية خاصة كالنصب والرفع والجر والجزم وهى ماسميت فيها بعد الحروف مثل هذا طبيعي في نشأة العلوم ويصدق علية قانون النشؤ. وهذا يعني أن ملاحظات أبي الأسود شملت القوانين الأولى من الإعراب وتحدث عن بعض الظواهر (ابن سلام الجمحي ، مرجع سابق ، ص 151 ومابعدها) . وعليه فأبو الأسود استخدم التعليل في أُطُر تعليمية بحته وبسيطه ولم يكن قد استخدمه بمعناه الذي تطور من بعده حتى على الذى تلوه مباشرةً مثل عبدالله ابن اسحق الحضرمي وأبى عمروبن العلاء وعيسى ابن عمر والخليل مما سيأتي ذكرهم مباشرة.

2.التعليل عند عبدالله بن أبي اسحق الحضرمي :

هو عبدالله ابن ابي اسحق مولى آل الحضرمي ... اختلف الرواة في سنة وفاته فذكروا أنه مات سنة تسع وعشرين ومئة أو سنة سبع عشرة ومئة وهو في الثامنة والثمانين من عمره (السيرافي ، 1985م ، ص 20) . وله في تاريخ النحو أهمية كبيرة لأنه أول من وضع أصولاً يمكن أن تسير لمن جاء بعده فهو أول من حاول أن يستخدم الرأي في دراسة اللغة بعد أن كانت قائمة على الروايه وقد قيل عنه (أول من بعج النحو ، ومد القياس والعلل وكان معه أبو عمرو بن العلاء وبقي بعدة بقاءً طويلاً ، وكان ابن أبي اسحق أشد تجريداً للقياس (ابن سلام الجمحى ، مرجع سابق ، ص 14) .ولعل ماسبق يعني أنه وعى الواقع اللغوي وعيا صحيحاً وأدراك أن

الشعراء قد يفرِّون على تقاليد اللغة وأعرافها وعادات أهلها . وهو اذى اشهر عنه تخطئة الشعراء كثيراً ، ومحدثيه أيضاً مما يدل على انه فهم جوهر العربيه وأحاط بتراكيبها وصار عنده ذلك هو الحكم. ومما اشهر عنه انه كان يخطئ الفرزدق الشاعر الأموى صاحب النقائض مع الشاعر المعاصر له جرير. والفرزدق لم يرق له كثرة تخطئة ابن ابى اسحق فقال عنه بيته المشهوريعيِّره بأنه ليس عربياً خالصاً ليكون اهلاً لنقده :

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا(ابن سلام الجمحى ، مرجع سابق ، ص18) .

ومما أثر عنه أنه سئل : (هل يقول أحد الصويق ؟ يعنى السويق{من الحنطه والشعير طفامأ أو شراباً} قال : نعم عمروبن تميم تقولها ، ماتريد من هذا ؟ (عليك بباب من النحو يطرد وينقاس) (ابن سلام الجمحى ،مرجع سابق ، ص15) .فلعل أصل الفصل في القياس والتعليل في النحو يرجع لابن اسحق إذ وضع من بعده على الحجه وهذا يعني أنه منذ الوهله الأولى أنه ظهر اتجاهان أحدهما يخضع الكلام العربي لمعاير بعينها والأخر يتوخى وجوه الاستعمال المختلفه مماتبلور مؤخراَ وصار واضحاً.وقد كان نظر وتبدر وقاس واقتفى في تعليله ما يستظهره من اقيسة اثر من كان يشافههم من الإعراب .

(ونلاحظ في نحو الخضرمى اهتماماً باللغه الفصيحه لِعهده ... وإذا كنا لا نملك نحوه مايبح لنا أن نقف على حقيقه هذا الأصل في منهاجه ، فإننا نستطيع أن نقدرفي كثير من الاحيان انه كان يورد النص القرآني ، وكلام العرب المحكى لعهده ، وكلام العرب الذى يرويه له الفصحاء من إعراب البوادي)(محمد خير الحلوانى، 1983، ص154) . وعبدالله الحضرمي لم يقف عند حدود مد القياس بل يجمع إليه افتراض مالم يقع فهو يؤل مايخرج عن الإطراد ، وما يستقيم له وجه من أوجه القياس ومما نقل عنه في طبقات ابن سلام : (وكان عمرو وعيسى يقرآن: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ {سورة سبأ ،﴿10﴾، ويختلفان في التأويل . كان عيسى يقول على النداء كقولك : (يازيدُ والحارثُ){ لما لم يمكنه : يزيد بالحارث } وكان عمرو يقول : لوكانت على النداء كانت رفقاً ولكنها على إضمار: (وسخر لنا الطير ، كقوله على اثر هذا : ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾ ﴿12﴾{سوره سبأ: 12} ، اى سخرلنا الريح . (ابن سلام ،مرجع سابق ، ص20) .

ومع ان القياس عند ابن ابى اسحق يفسر باضطراد القاعده وعدم الشذوذ فإنه يعد من المسؤليين عن فتح باب التمارين العقليه في النحو ، فتفوق على اهل عصره بأن اهتدى إلى ظواهر في

العربيه تحكمها قوانين تنظم جزيئاتها ولا تخضع لمجرد السماع ولابد من وجود قانون يطرد هذا المنحى العلمى الأساسفي التفكير المنهجي .

3.التعليل عند عيسى ابن عمر الثقفى:

هو مولى خالد بن الوليد المخزومى ت 145هـ وأخذ عن ابن ابى اسحق وكان يطعن عن العرب، ... كان صاحب تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفى قراءآته ... وقال أبو عبيده قال عيسى : كنت وأنا شاب اقعد بالليل فأكتب حتى ينقطع سوائى فية يقول الشاعر{ لعلة الخليل ابن أحمد الفراهيدى : }

ذهب النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

وهما بابان صارا لاحكمه وأراحا من قياس ونظر(أبوبكرالزبيدي،1973م،ص40 ومابعدها).

ولقد ورد في بقية الوعاة للسيوطى :ـ

ذاك اكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر (السيوطى، 1979م ، بقية الوعاة ، ص88) .

أي كتابا الجامع والإكمال . وقيل الجامع والمكمل وأهتم عيسى بسماع المادة اللغويه وأخذها عن مصادرها المباشرة وقد تأثر بابن ابى اسحق في استخدامه القياس أي إطراد القاعدة النحويه (واستطاع عيس بن عمر التوسع في القياس وفي حمل تركيب نحوي على آخر أى أنه قياس ينظر في الاستخدام اللغوي ويعلله مع التطبيق في الشواهد المختلفه ... ويقترن القياس عند عيسى بالتأويل) (محمود سليمان ياقوت ، مرجع سابق ، ص165) .

جاء عيسى بن عمر الثقفى إلى أبى عمرو بن العلاء فقال : يا أباعمرو مابلغني أنك تجيزه (ليس الطيب إلا المسلكُ) بالرفع ، قال : فقال أبو عمرو نمت ياعمر وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع) (أبوبكر الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 41 ــ 42) .

والذي لاريب فيه أن عيسى اقتفى أثر استاذه ابن أبى اسحق إذ كان (قافياً أثر شيخه حيث أنه ربما سارع إلى سن قاعدة مطردة على استقراء ناقص وربما اجترأ كإجتراء شيخه على الطعن فيما قد يقع من كلام العرب على خلاف ما استظهره ورآه قياساً مطرداً) (منى إلياس ، مرجع سابق ، ص17) . ولعله ابن أبي اسحق الذى فتح الباب لتقدير العوامل في الكلام العربى مما يدل على دقة حسه اللغوي وهو اختيار النصب في الألفاظ التى جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعه ومنصوبه وكأنه أحس في وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثرمما تنزع إلى الرفع لخفته . فجعل النصب فوق الرفع وعده الأساس وليس ذلك كل ماتحقق للنحو عده من رقي ، فقد خطا به خطوة كبيره إذ فيه رسائل ومصنفات مختلفة اشتهر منها لعصره مصنفان

هما:(الجامع) و(الإكمال) ... وقد أقام قواعده في الجامع على الأكثر في كلام العرب وسمى ماشذعن ذلك لغات . (شوقي ضيف ،1968م ، ص60) .

4.التعليل عند ابن عمرو بن العلاء :

كان من الأعلام في تفسير القرآن الكريم وعنه أخذ يونس وغيره من من مشاريخ البصريين ت 159هـ

377هـ (ابن نديم ،1991م، ص28) . فقد كان دقيقاً في ضبط الكلمات إعراباً وقد كان من المتشددين في القياس المهتمين بإطراد القاعدة أفاض في التعليل وأهتم بالاستقراء وقد ذكر ابوعمرو بن العلاء بين القراء واللغوييناكثر من بين النحاه إلا أن له إسهاماً في النحو واقترن اسمه كثيراً بعبدالله ابن أبي اسحق الحضرمي (فعلى حين كان ابو عمرو أوسع معرفة من عبدالله بجزيئيات كلام العرب ، كان عبدالله أقدر على ان يستخلص مما وقع إليه من كلامهم القوانين التي على هديها يتصرفون في الكلام) (منى إلياس ، مرجع سابق ، ص 12) .

ومن متأثِّرون ابي عمرو ابن العلاء في اوجه إعراب بعض القراءات ما جاء في مجالس العلماء للزجاجي :"جاء عيسى ابن عمر الى ابي عمرو ابن العلاء فقال له : بلغني أنّك تجيز { ليس الطيبُ إلا المسك } بالرَّفع فقال له ابو عمرو : نمت يا عمر وادلج الناس فليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي إلا وهو يرفع (الزجاجي ، مرجع سابق ، ص27) وهذا يدل على سعة معرفته بلغة العرب ولهجاتهم وهو على ثقة تامّة بإستخدام ذلك لكل من اليمنيين و الحجازيين . والذي يعنينا من ابو عمرو انّه (كانت له أقيسة ، وأن اقيسته كانت كأقيسة ابن ابي اسحق (لا تعدو أن تكون قانوناً يستظهرونه من كلام العرب و ربّما وسَّعوا حدود هذا القانون و بنوا عليه أشياء تلزم عنه كما يتصورون و ما كان يذهب إليه ابو عمرو و مثله في ذلك مثل ابي اسحق لا يعدو أن يكون استقراء استنبطوه من بعض كلام العرب دون سائره ، ومن ذلك فإنهم ربما وسَّعوا حدود تلك الطريقة و بنوا عليها أشياء تلزم عنها كما يتصورون ولو لم يقفوا على شاهد من كلام العرب (منى إلياس ، مرجع سابق ، ص 16) . و عاش ابو عمرو في زمن لا يعرفون العلَّة النحويّة بل ينطقون الكلام على سجيّتهم و اذا احسُّوا بعلل تلك اللغة فإن ذلك يرجع لفطرتهم ايضاً . قال ابو عمر : (سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لعوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال نعم ، أليس بصحيفة؟) (ابن جني ، مرجع سابق ، ص 149) .

مما يدل على أن النحاة ومن بينهم أبو عمرو ابن العلاء كانوا يتأملون كلام العرب ومواقعه ثم يعطون كل موقع حقه وحصته من الإعراب والتعليل له على بصيره وتمييز لا استرسال ولا تحجيماً متصورين الأحكام النحويه والعلل مجتهدين في ما يغلب على ظنهم من هذه العلل وإن

سعه معرفه ابن عمرو ابن العلا اللغويه اغنته عن التوسع في القياس فاكتفى في اختياره للأفصح بمقايسه معتمداً على احساسه اللغوي المدعم طرف استعمال من يثق بعربيتم معترفاً بتعدد أوجه اللغه مصوباً منها وجهين اثنين وهما لغه تميم ولغه الحجاز (محمد المختارود أباه ، 1996م ، ص34) .

5.التعليل عند الخليل ابن أحمد الفراهيدي :

(توفى سنه سبعه ومئه ، وقيل سنه خمس سبعين ومئه وهو ابن اربع وسبعين سنه) (الزبيدي ، مرجع سابق ، ص51) . ومع أنه انفرد فقط بعلم العروض أو موسيقى الشعر العربى وبحوره إلا أنه اشتهر بمعجمه العين فضلاً عن كونه مقرئاً ولغوياً لايشق له غبار ، ونحوياً صاحب منهج وفضل عظيم شهد عليه الدهركله . فقد كان (الغاية في استخراج مسائل النحو ، وتصحيح القياس فيه ، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار بها وعمل كتاب العين المشهور الذى به يتهيأ ضبط اللغة) (السيوطي ،مرجع سابق ، ص 557) وهو استاذ سيبويه وصاحب جل المادة العلمية في كتاب سيبويه وعامه الحكايات في كتاب سيبويه : (وسألته) ،أو قال (قال) من غير أن يذكر قائله فهو الخليل (السيوطي ، مرجع سابق ،ص551) ، وقد استطاع الخليل ان يستنبط مقاييس تراكيب الكلام العربى ولخص مادته التى سيغ منها وهى الحروف ، ولبناتها التى شُيدِّ بها وهي الكلمات ، ونسق المميز وهو التركيب الإعرابى ، مرتكزاً في تحليله على الأساليب المطرده التى تعتبر مثالاً للإستعمال الصحيح وحكم بالشذوذ فيها عداه . وقد لاحظ الخليل ان لكلام العرب نسقاً يسير على قواعد محكمه فعمل على تبيان تلك القواعد استقراء من سماع فصيح اللغه وعلى توضيح علل أقيستها وابراز العوامل المؤثره في إعرابها . (ثم ان الخليل تجاوز ما أقره سابقوه فجاء بفكرة القياس التعليلى بنظرة إلى اللغه نظرة شموليه فافترض ان القواعد معلله بأسباب معقوله ضمت هذه القواعد الأصليه ، وأن الإعراف مقيس في الأسماء والبناء مقيس في الأفعال ، وإن هذه القاعدة لاتعتبر إلا لعله عارضه مثل شبه الاسم بالحرف وشبه الفعل بالاسم ، (الزجاجي ، مرجع سابق ، ص66) .

ونسبة لما تمتع به الخليل من سليقة لغويه موروثه فهو عربي من الأزد ، ولما تمتع به من ذكاء كشفه ما قام من أعمال جليله في معجم العين وعلم العروض ، لم يكن أقل حظاً في علم العربية أو النحو العربى ولذا عُدَّ الخليل الغايه في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس وآتى بفكرة العامل وتعليله (وعماد المنهج النحوي عند الخليل بعد تصنيف الكلام إلى رمز ، فكرتان هما عمود القياس الذى يكاد يكونا لباب منهجهما وهما فكرة العامل ، وفكرة الأصل والفرع وما تستتبعه من تعليل وهذا هو قوام القياس (منى إلياس ،مرجع سابق ، ص 66) . ولفظ (منهجهما) في النص السابق يعنى منهج الخليل وتلميذه سيبويه فدارس منهج أحداهما في النحو هو دارس

منهج الأخر ،" إلا بعض الاختلاف في مسائل كثيره " وعلى يد الخليل تكامل منهج البحث النحوي وتحددت ادواته ومذاهب التحقيق فيه وغالباً مايكون منهجه هذا تصوراً في ذهنه يصدر عنه الأحكام في المسائل المختلفه ثم أبانها وفسرها بصوره أوسع من أتى من بعده فنمى وامتد منهجه لديهم (وأول خطوه في هذا المنهج هى تصنيف الكلام إلى رموذ والذى عليه نحاة العربية قاطبه في هذا الباب ، وهو التقسيم الذى ترتفع به بعض الروايات إلى أنه مما القاه على بن ابى طالب إلى ابى الأسود الدؤلى الذى يعتبر النحو الأول ، وهذه الأقسام الثلاثه هي : الاسم ، والفعل ، والحرف . وهو تقسيم لا يخرج عنه أى لفظ من الألفاظ العربيه)(منى إلياسى ، مرجع سابق ، ص47) . أما فكرة العامل والتى أول من اهتدى إليها الخليل فهى فكرة العامل والتى أول من اهتدى إليها الخليل فهى فكره مرتطبه بطبيعة اللغه العربيه فهى لغه معربه ولأن مقولة العوامل قائمه على أن الإعراب لا يأتي إلا بعد اقتران لفظ بلفظ آخر أوأكثر ليتم تفسير آخر تلك الألفاظ حسب موقعها من الجملة وتجعل اللفظ الأول أو ماهو في حكم اللفظ عاملاً ، والألفاظ التى يلحقها الإعراب لامعموله وهو عامل اقتران أى أنه للفظ المقترن به حكماً إعرابياً .

والخليل في تصورة العام للعلوم نجده يطبق فكرة الأصول والفروع وقد ظهرت في منهجه النحوى كثيراً وتظهر فى منهجه في التعليل والقياس (إن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التى يعتل بها في النحو فقيل له : أعن العرب أخذتها ام اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللها وإن لم يشغل هذا عنها ، واعتللت أنا بماعندى إنه عله لما عللته فيه ، فإن أكن أصبت العله فإنه الذى التمست وإن تكن هناك عله له ، فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده بحكمة بنائها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحه والحجج اللائحه وكلما وقف هذا الرجل في الدارعلى شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت لهل وخطرت بباله لذلك . فجائز ان يكون الحكيم الباني فعل ذلك للعله التي ذكرها هذا الرجل الذى دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العله ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون عله فإن سنح لغيري عله لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرت بالمعلول فليأتي بها .(الزجاجى ، مرجع سابق ، ص55، 56) ومع طول ماضرب الخليل من مثل فإنه قد شرح استخدامه للتعليل شرحاً لايقل إحكاماً عن تلك الدار نفسها . ويسنده فيما قال مانسب إليه : اعمل بعلمى ولا تنظر إلى عملي ينفعك علمى ولا يضرك تقصيري (الزبيدي ، مرجع سابق ، ص47) . وجاء في كتاب سيبويه (خشنت بصدره ، فالصدر فى موضع نصب والباء قد عملت ومثله كفى بالله شهيدا بينى وبينكم ولكنك لما أدخلت الباء ــ أى بصدره ــ عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النصب هذا قول الخليل رحمه الله) (سيبويه ، 1977م ، ص 103) . من تعليلاته أيضاً (وقال الخليل : هو كائن أخيك؟ ، على استحفاف

والمعنى ؛ هو كائن أخاك (سيبويه ، مرجع سابق ، ص116) . وكذلك من تعليلاته : (وسألت الخليل عن : ما أحسن وجههما قال لأن الاثنين جمع وهذا بمنزلة قول الاثنين نحن فعلنا (سيبويه مرجع سابق ، ص 284). ولعل من الملاحظ أن هذه التعليلات تتفق كينونتها بعيده عن الفلسفه ، قريبه من روح اللغه ومن حسها الذى ينفر من القبح ، على أنه وإن كانت هذه العلل غير فلسفيه في نشأتها وطبيعتها فهذا لا يعنى أنها ــ في نشأتها ــ تعنى التفكير النحوي الصرف إذ حسبها أنها علة يسأل عنها ويستقصى أسبابها لتكون مقتبسه من أسلوب التفكير المتطلع إلى ماوراء الطبيعه أي أسلوب الفكر الفلسفي كما أنها تعتمد على القياس وهو من روح المنطق .

وتتصف هذه التعليلات بأنها تلتزم موافقة الإعراب المعنى ، فلم يكن للنحوي أن يجيز وجوهاً من الأعراب متعدده دون مراعاة للمعنى مما دفع الخليل للقول والموضع موضع نصب والمعنى معنى النصب . ثم إن هذه العلل وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم منه إلى الفرض والتخير والجدل ." ولقد كان الخليل وصحبه أهل هذه اللغة ، التي عاشت على السنتهم حية وكانت في عقولهم خصبة نشطة فاستلهمواعللها فلم تتأتّ " (مازن المبارك ، مرجع سابق ، ص58) .

وعلى ذلك فهؤلاء علماء النحو ومعللوه الذين سبقوا سيبويه فمهداو له الطريق وفتحوا له باب النحو واللغه وتعليلها وقد مدحهم الشاعر مع غيرهم ممن لم تذكرهم الباحثه :ــ

ياطالب النحو ألا فابكه بعد ابى عمرووحماد

وابن ابى اسحق في علمه والزين في المشهد والنادي

عيسى واشباه لعيسى وهل يأتى لهم دهربأندار

ويونس النحوي لاتنسه ولا خليلاً جنة الوادى(ابن الأنباري ، مرجع سابق ،ص30) .

فالعلة أسلوب استنباط حيناً ، وتفسير للظواهر اللغوية حيناً آخر . فكونها عنده اسلوب استنباط فيوضحها ما أورده سيبويه :" وسألت الخليل فقلت : أرأيت من قال : هذه قباء يا هذا ، كيف ينبغي له ان يكون إذا سمى به رجلاً ؟ قال : يصرفه ، وغير الصرف خطأ لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام ، ولكنه مشتق ك (جُلاس) وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله المذكر ولاينصرف في المؤنث كهجر وواسط "(سيبويه ، ص245). ومن أهم مانجده في العله الخليلية كثره ركائزها اللغويه تدفع الإلباس ، وكثرة الإستعمال ، وإيثار الخفه ، والتعويص ، وإعتماد الدلاله ، والبينه الخارجية ، والظواهر الصوتيه، والتوهم (حيث يسرف في تفسير الظواهر بما أطلق عليه هو وتلميذه سيبويه مصطلح التوهم ويعنى به أنه يستغرق المتكلم وقت الكلام فتختلط في نفسه المقاييس والأعراف اللغويه فيرى أنه استخدم كلامه شيئاً دون آخر فيبني ما يأتى من الكلام على ماتوهم لا على ماقال وقدمنا بيت الشاعر:

بدا لِيَ أنيِّ لستُ مدركَ مامضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

رمزاً يقرن إليه كل عبارة تقرن إليه كل عبارة تقرب منه فقد عطف الشاعر (سابق) بالجر على خبر(ليس) وهو (مدرك) على الرغم من أنه منصوب ، وعلة ذلك عند الخليل أن الشاعر في حاله استغراقه توهم أنه أدخل الباء على خبر (ليس) . فهو من المواضع التى تقرها أعراف اللغة ومقايسها فبنى المعطوف على ماتوهمه لا على ما استخدمه فعلاً (محمد خيرالحلواني ،1983م ، أصول النحو العربي الأطلسي ، ص291) . وقد (لاحظ الخليل بن أحمد أنه (يحسن دخول لام القسم) على جواب الشرط) إذا كان فعله مضارعاً فلا يقال (إن تأتني لأكرمنك) ويحسن دخولها عليه إذا كان ماضياً (إن أتيتني لأكرمك ...) فكان تعليله كالأتي:ــ

من قيل أن (لأفعلن) تجيئ مبتدأ.

قبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شئي من حروف الجزاء في الأفعال التي تجرم في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله .

أي أنه لما كان فعل الشرط المضارع أجزم بـــ (إنْ) فلابد أن يجزم المضارع بدوره بها وبما أن لام القسم أعاقت الجزم عن الظهور فيه فقد قبح استعماله بعكس الصيغه الثانيه التى لاتظهر فيها علامة الحزم في فعل الشرط لأنه ماض . وأما الشق الأول في تعليلة فالمقصود به أن تبدأ بـــ (فعلت) عند تقدير القسم (والله لأفعلن) ، ثم تأتي بالشرط ولكن بصيغة الماضي (لأفعلن إن أتيتني) (عضيف دمشقيه ، 1978م ، ص133 ــ 134) .

تعليلات سيبويه :ــ

سبق الخليل سيبويه لأنه استاذه وإمامه النحاة ورائدهم وكبيرهم ، والذي علمهم طريقة استخراج القواعد والأحكام في ضوء العلل التى تدل على دقته في فقه الأساليب اللغويه ومعرفة خصائص التراكيب والإلمام بأسرار العربيه حتى ان القدماء نسبوا إليه استنباط علل النحو مالم يسبقه إليه سابق وتكثر في كتاب سيبويه تعليلات الخليل وترى أن كثيراً من النصوص ورد فيه لفظ (علة) بالإضافه للعبارات التى تدل على التعليل نحو (لاشيئ) أو (لأنه) أو (أن) أي ماتشير إلى مابعدها علة لما قبلها مثلاً :

رفع الأفعال المضارعه عقد سيبويه بابا لعله الذى عنوانه(هذا باب وجه دخول الرفع لهذه الأفعال المضارعه للأسماء) وأشار فيه إلى بعض الجمل التي رفع فيها الفعل المضارع موقع الاسم : (أعلم إنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو موضع اسم مجرور منصوب فإنها مرتفعه ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . وعلته أن ماعمل في الأسماء لم يعمل لافي هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ ... ومن قال إن الأفعال ترفع بالإبتداء فإنه ينبغي له أن

ينصبها إن كانت في موضع ينصب فيه الاسم ، ويجر إن كانت في موضع يجر فيه الاسم ، ولكنها ترفع بكينونتها في موضع الاسم (سيبويه ، مرجع سابق ،ص12) . وكان سيبويه يلتمس من حكم العدل مراعاته الأصل ، ودفع اللبس ، ومراد المتكلم ، وحال المخاطب وطبيعة الشيئ وغلبة الكثرة ، ومقتضى المشابهه والخلاف وهلّم جرا وهو سبيل أستاذه الخليل . فتراه في تعليل عدم دخول الجزم في الاسماء يقول :" وليس في الاسماء جزم لتمكنها ، حقه التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركه" . يقول في تعليل امتناع نصب الاسم المفعول معه حيث لا يتفق مع المراد ولا يكون للفعل محل في الكلام " أنت وشأنُك ، وكل رجل وصنيعتُه ، وما انت وعبدُ الله وكيف أنت وقصعته من ثريد ، وما شأنك وشأنْ زيد مقرونان ، وكل إجرئ وصنعتُه مقرونان، لأن الواو في معنى (مع) هنا ، يعمل فيها بعدها ماعمل فيها قبلها من الابتداء والمبتدأ "(سيبويه ،مرجع سابق ، ص 299) . وكذلك تعليله حذف الفعل في التحذير حين العطف ومثل ذلك : (أهلك والليل) كأنه قال : بادر أهلك قبل الليل ، وإنما المعنى " أن يحذره أن يدركه الليل ، والليل محذر منه ..." ومما جرى من المذكر وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل إياك ، ولم يكن مثل : ذياك ، فشبهت بإياك حين طال الكلام (سيبويه ، مرجع سابق ، ص275) .

وسيبويه في كل ذلك يذكر الأمثله فيتخذ شكلاً من صلاحية الفعل المضارع في موضع الاسم مع أدواته الوظيفية النحوية التي يقوم بها الاسم علة لرفع الفعل المضارع . وهكذا فلما كان الخليل هو مثل سيبويه وقدوته فإنه حاضر بين ثنايا كتابه في كل فكرة وتعليل وتفسير .

أثر القراءات في تعليلات سيبويه :

بعد اكمال القواعد في أيدي النحاة والتى في نظرهم معيار الصواب والخطأ جعل النحاة يستعملون القواعد النحويه في اختيار القراءات . فكثير من النحاة الأوئل كانوا قراء من أمثال عبدالله بن ابن اسحق وأبي عمروبن العلاء وغيرهم (فإن كان عبدالله بن ابى اسحق من نحاة القراء فقد كانت القواعد التي توصل إليها تأبى على خبر المبتدأ أن يكون جملة طلبيه ة. فلما نظر في قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾

(سورة المائده ، الآيه 38) . اختارها على قراءة الرفع التى لا تتفق مع قاعدته المذكورة ، وذلك على الرغم من أن القراءة سنه متبعه لا تحكم عليها القاعدة.واختار عيسى بن عمر النصب في قوله تعالى : ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾ ﴾ (سورة

هود ، الآيه 78) ينصب (أطهر) ، وفى قوله تعالى: ﴿ * وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ (سورة سبأ ، الآيه 10) بنصب (الطير)لا والنصب فيها قراءة مشهورة لغيره (تمام حسان، 2004م ، ص34) . ومن الذين تتلمذ عليهم سيبويه واهتم بالقراءات وقرنوها بالنحو والقواعد ، أبوعمرو بن العلاء فقد كان عالماً بالقرآن والتفسير والحديث وغريب العربية وبالشعر وبأيام العرب وضع ذلك فقد كان ألصق بالقراءة والرواية منه بالنحو والتاريخ . واستشهد سيبويه منه في اللغة أكثر منه في النحو . فالشاهد القرآني يعتبر أساساً عند سيبويه اعتمد عليه في إقامة صح النحو فيعود إليه وإلى استاذه لخليل الفضل في بيان طريقة الاستشهاد بأي الذكر الحكيم واستخراج القاعدة النحوية وذلك من خلال منهج يعتمد على التطبيق العملي . ونبه سيبويه إلى أن الكثير من الظواهر اللغويه في آي الذكر الكريم تتصل بالأصوات وبناء الكلمة وتركيب الجملة ودلالة الألفاظ .(وابتعد سيبويه في تقديراته الإعرابية لبعض آي الذكرالحكيم عن تخريجها في ضوء اللهجات التى ليس لها شيوع في الاستعمال ومن ذلك لهجه (أكلوني البراغيث)(التى عبر عنها بقوله :" وأعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك ، وضرباني أخواك فشبهوا ذلك بالتاء التى يظهرونها في : قالت فلانة وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامة كما جعلوا للمؤنث وهى قليلة " وحرص سيبويه على ربط مافي بعض الآيات الكريمة من قوله تعالى في سورة المسد الآية (4): ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ الذي علق عليه بقوله لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة ولكنه كأنه قال : (أذكر حمالة الحطب شتماً لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره) (سيبويه ،مرجع سابق ، ص70).وتعد القراءات القرآنية من مصادر الاحتجاج عند سيبويه لذلك عرض لكثير منها وحرص على توجيهها وبيان مافيها من الظواهر النحويه مع ربطها أحياناً بكلام العرب وقد تحرى الدقه في القراءات التي استشهد بها لأن القراءة سنه ينبغي ألا تخالف ومن أمثلة استشهاده بالقراءات في كتابه ما أورده محمود سليمان ياقوت (سليمان ياقوت ،مرجع سابق ، 88 ومايليها) قال تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ (سورة الواقعه الآيات 17 ــ 22) . أشار سيبويه أن قراءه أبى ابن كعب (وحوراً عيناً) لذلك (حوراً) مفعول به لفعل محذوف أي يؤنون أو يزوجون حوراً عيناً كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٥٤﴾ ﴾ (سورة الدخان ، الآيه 54) وهذا التقدير الفعل المحذوف مع إعماله لكثير من القرآن والشعر (سيبويه ، مرجع سابق ، ص144) قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ

فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ (سورة المائده ، الآيه 38) . وقد حمل سيبويه الرفع على قول الحارث بن نهيك :ــ

يُبْكَ يزيد ضارعٌ لخصومه ومختبط مما تطيع الطوائع

وقد قال سيبويه : "لما قال :لبيك يزيدُ ... كأنه قال : لبيك ضارعٌ (سيبويه ، مرجع سابق ، ص 288)اي ضارع فاعل مرفوع لفعل محذوف يستدل عليه من لبيك المذكور .

و قد استشهد سيبوبه من القراءات القرآنية بالكثير (اعتمد سيبويه القراءات القرآنية فأستشهد بنحو من أربعة وخمسين آية من القرآن العظيم ، وقال عنه امنا العباد كلِّموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى مايعنون (سيبويه ، مرجع سابق، ص141)...فالكتاب هو المرقاة الى فهْم الكتاب إذ هو المطلع الى فهْم الإعراب ،... فجدير لمن تاقت نفسه الى علم التفسير و ترقت الى التحقيق فيه والتحري أن يعتكف على الكتاب سيبويه فهو في هذا الفن المعول عليه (محمد المختار ولد اباه، مرجع سابق، ص70) . لذا فالقراءة تعلل في الضوء احدى اللهجات العربية لأنها جائت موافقة لها . لأن القراءات تعبِّر عن الواقع اللغوي الذي ساد الجزيرة العربية قبل الإسلام و تعد اللهجات تلك سجلاً مهمّا ً ودقيقاً لما في كلام العرب من التصرفات اللغوية لذلك التزم اللغويون بشرط واحد فقط لقبولقها و هي صحة الرواية عن القارئ العدل (سليمان ياقوت، مرجع سايق ، ص549) .

أثر أصول الفقه في تعليلات سيبويه :

إن العلّة الفقهية علّة تعبدية تكشف عن الصالح العام أو المصالح المرسلة ، وتسبق المعلول في الوجود ، وتنشأ العلّة الدّاعية الى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك . امّا العلّة النحوية فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقرء ، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات ، وتلحق معلولها في الوجود بمعنى ان العربي يتكلم و الاستقراء يتم أولاً ثم ياتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل . فإن كانت علل الفقهاء رموزاً لها ... ، اصول النحو الاربعة : السماع ، و القياس ، و الاجتماع ، و استصحاب الحال ، هي نفسها الموجودة في أصول الفقه (عفيف دمشقية ، مرجع سابق ، ص 55 ــ 48) . والتناسب بين النحو والفقه واضح ؛ لأن النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول ، هذا إذا تجاوزنا وزن ذلك المنقول لأن منقول الفقه يقترن بالنصوص المقدسة في حين أن المنقول في النحو ــ معظمه ــ من كلام البشر ، و الملاحظ على النحاة أنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه خاصّة . يقول ابن جني :"ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشياني لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامهم فيجمع بعضهم الى بعض بالملاحظة (بالرفق) ولا تجد له علّة في شيءٍ من كلامه مستوفاة محررة " (ابن جني ،مرجع سابق ،

ص163) . وقد أوضح عبدالكريم محمد الأسعد في كتابه (بين النحو والمنطق و علوم الشريعة) الفرق بين العلة النحوية والعلة الفقهية بأن العلة الفقهية موجبة للحكم بذاتها فهي وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل أو موجبة لحكم على أن الشارع جعلها موجبة بذاتها او هي الباعث على التشريع بمعنى انه لا بد ان يكون الوصف مشتملاً على مصلحة صالحة لان تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم من جلب نفع للعباد أو دفع ضرر عنهم وهذا مبني على أن افعال الله سبحانه و تعالى معلقة بمصالح العباد... والعلة في لقياس النحوي مستنبطة لا موجبة إذ لو كانت كذلك لم كان هناك وجه لتعدد العلل في الحكم النحوي الواحد (عبدالكريم محمد الأسعد ، بين النحو و المنطق و علوم الشريعة ، مرجع سابق ، ص140) . ولما كانت الحياة العقلية و الفكرية حياة مستقلّة مستمرّة مهما تشبعت السبل فإن العلوم فيها تتاثر بعضها بالبعض أما في الحقائق أو أساليب البحث و طرائق التفكير، ومن طبيعة الأشياء أن يتأثر جديدها بقديمها فالنحو جديد والنص القرآني وما يتعلّق به أقدم منه أي النحو الذي هو وسيلة لصيانة ذلك القديم أي الدين لاسيما أن الباعث الأول لوضع النحو نفسه هو الخوف على القرآن من اللحن . بذا فقد نشأ النحو في ظلال الدين الإسلامي.

وهكذا فالنحو تأثر بالفقه الذي سبقه إلى ميادين الجدل؛ لأن العصر الذي نشطت فيه الحركة النحوية و دونت فيه كتب النحو كان متأثراً بما نشط فيه من علوم الدين من حديث شريف و فقه وجدل وعلم كلام . فنشأت صِلات قوية بين كل تلك العلوم بصفة عامة ، وبين النحو والفقه بصفة حاصة حتى إنك لا تجد علماً من العلوم الإسلامية فقيهاً أو كلاماً إلا وهو مفتقر إلى العربية . وإن الكلام في معظم أبواب الفقه ومسائله مبني على علم الإعراب . اذا ينبغي للفقيه أن يكون عارفاً بالنحو . وهذا التداخل بين العلوم كان شيئاً معروفاً في العصور الأولى فكثير من العلماء في عصر سيبويه مزج بين أكثر من علم فتراه فقيهاً و مفسِّراً أو محدثاً و مقرئاً و نحوياً .

أما وجه الشبه بين النحوي والفقيه فقد يكون في أن الفقيه يتلقى الحديث عن محدثين فيتصرف فيه تعليلاً واستباطاً وقياساً ، وأن النحوي كذلك يتلقى اللغة عن أهلها ويتصرف فيها تصرف الفقيه في الحديث. (وكما ثبت لدى الفقهاء أن لكل حكم شرعي علة تتصل بمصلحة الأمه فسعوا إلى توضيح هذه العلل ثم إلى القياس فقاسوا مما لم يعلل أو ينص عليه بأمر معلل قد نصَّ عليه ،كذلك ثبت للنحويين أن العرب راعت في كلامهاى علل معينة فراحوا يبحثون عن هذه العلل ويقيسون ماخفي واستتر على مابان وظهر متبعين سبيل الفقهاء بل كان منهم من صرح بانتزاع العلل من كتب الفقهاء) (مازن المبارك ، مرجع سابق ، ص66) كذلك مايدل على أن العلة عند النحاة تختلف في بعض أوجهها عن علل الفقهاء معرَّفه للحكم بأن جعلته علامة على الحكم في الفرع أي موجبة للحكم بذاتها حيث جعلها الشارع كذلك فهي إذن على التشريع في حيث أن علة

النحاة لعلها وصف لما يكون مظنة العرب حيث اختارت في كلامها وجهاً معياً من التعبير والصياغة . كذلك اعتمد الفقهاء على نص مقدس (قرآن وسنة) فعلموا فيه تفسيراً واستنباطاً وتعليلاً وقياساً حتى وصلوا إلى الواجب أو المكروه أو المسحب أو الغرض وغيره في الوقت الذي اعتمد فيه النحاة على كلام العرب الدائر على الألسنة . وكل ذلك يوضح فرقاً في عمل كل من الفقيه والنحوي هو (كون الفقيه إذاءً نصب مقدس يجعله مجبوراً على التقيد به والعمل على ان تتساند النصوص في الأقوال فلايقع بينها تعارض ، والإنسجام في الأحكام فلايقع بينها تناقص ومن هنا كانت عند الفقهاء أبواب النسخ والتأويل ... فكان عندهم نص ومعلول ومدلول ومأول وظاهر ... أما النحوي فأمامه لغة وفيها شواهد مما يتكلم به الناس فما كان له أن يصنع أحكاماً ضيقه ويكره عليها اللغه وهي الأصل والمصدر (عبد الكريم محمد الأسعد، مرجع سابق ، ص95) . ومن إشارات تأثير النحو بالفقه في عصر سيبويه ان استصحاب الحال عند الفقهاء يعني استدامة ثابتاً ونفى ماكان منفياً أي بقاء الحكم نفياً واثباتاً حتى يقوم دليل على تغير الحال. وعند النحاة استصحاب الحال هو: إبقاء حال اللفظ على مايستحقه من الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل(عبدالكريم محمد الأسعد، مرجع سابق ، ص642).

وهاكذا نجد بين ثنايا النحو الأثار الفقهيه واضحه (والاقرب إلى الصواب أن قياس حكم على حكمة للاشتراك في العلة هو اشبه باستخراج الأحكام الفقهيه منه بمنهج دراست اللغة فللإصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم ؛ لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاه والأقيسه المنطقيه .

عليه يمكن محاولة حصر التأثير بين النحو والفقه في عصر سيبويه فيما يلي :ــ

1. أحداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب : وهو أنه إذا اختلف أهل العصر الواحد في قولين، جاءوا بعدهم إحدث قول ثالث . وهو في النحو مايسمى (تركيب المذاهب) .
2. نقض الاجتهان : أي إذا إجتهد الفقيه في حادثه ليتعرف حكمها ثم غلب على ظنه الحكم فإن كان يجتهد لنفسه وعمل بمقتضى اجتهاده ثم تغير ظنه لزم أن ينقض ما بناه على الإجتهاد الأول . وفي النحو يقول علماءه : إذا أداك القياس إلي بشيئ ما سمعت العرب نطقت فيه بشيئً آخر على قياس غيره فدع ماكنت عليه إلى ماهو عليه .
3. جارا علماء النحو فقهاء في وضع أصول للنحو تشبه أصول الفقه وكان النحاة واضحين تماماً حيث أشاروا إلى إنتفاعهم بما في المنهج الإصولي في تأسيس علم أصول النحووبيان حدودة ورسم معالمه وتحديد موضوعاته التى بدور في إطارها وتوضيح قضاياها التى يعرض لذلك كانوا عندها يعرفون هذا العلم يقرنونه بعلم اصول الفقه .

4. اصول النحو الاربعة القياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال هي نفسها الموجوده في علم اصول الفقه .

5. الحكم النحوي عند النحاة ينقسم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء ، ولتلك الأقسام أثر من أثار تقسيمهم (الحكم الفقهي).

6. حرص قدماء النحاة على وضع قواعد النحو على ان تكون في ضوء الشواهد القرآنيه والشعريه إضافة إلى جمعهم أكبر قدرٍ من النصوص النثريه المأخوذه من كلام العرب خلال فتره ذمانيه ومكانيه محدده ولذلك أثر واضح من الفقه الذي يعتنى بالنصوص عنايه بالغه ويراعيها في استخراج الأحكام الشرعيه كما أن القدره على الاستنباط من الشروط التي يجب توافرها في الفقيه والنحوي على سواء كل في مجاله(محمود سليمان يقوت ،مرجع سابق، ص97 وما بعدها). وغير هذا كثير مما كان واضحاً عند النحاة القدامى منه أمثال سيبويه ورفاقه حيث نشطوا في النحو قياساً وتعليلاً كما نشط أهل عصرهم من قراء وفقهاء ومحدثين ومتكلمين وغيرهم من أنواع النشاط الذي يمد إلى اللغه بصلة بصفه عامه وللنحو بصفه خاصه.

أثر الحديث في تعليل سيبويه :

من العلوم المؤثره في التعليل النحوي بصفه عامة وتعليل سيبويه بصفه خاصةً علوم الحديث الشريف ومنهج المحدثين من حيث عنايتهم باللغة التي استنبطوا منها القواعد وقاسوا وعللوا ، ثم دقتهم فيمن تؤجذ عنهم اللغة ورواة الشاهد وتجريحهم وتعديلهم . (إن علماء العربية اتخذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ...) وذلك من أثار العلوم الدينية في علوم اللغة (السيرافي ،مرجع سابق ، ص 59) . فقد كانت اللغةوسيلة لعلوم الدين وذات صله قويه بها لذا كان ينبغي للفقيه أن يعرف اللغه ، نحوها وطرائق الكلام فيها ، ولايصبح فقيهاً في كتاب الله فاهماً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم قادراً على استنباط الأحكام منها إلا إذا فقه في علوم العربية ، وكم من عالم قادته حلقه من الفقه أو الحديث إلى حلقه في العربية فأصبح عالماً فيها.

(حيث حدث لسيبويه مع استاذه حماد بن سلمة " ت 167هـ " سيبويه الحدث حيث قال حماد مرةً وهو يملي عليه الحديث : أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) .

صعد الصفا فقال سيبويه : الصفاء فقال حماد: يا فارسي لا تقل الصفاء) (الزجاجي ،مجالس العلماء ، ص23) .

وحادثه أخرى كان سيبويه يستملى على استاذه حماد بن سلمة يوماً ، فقال حماد :" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : }ما أحد من أصحابى إلا وقد أخذا عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه : ليس أبو الدردا، قال حماد : لحنت ياسيبويه ، فقال : لاجرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً{ . ثم لزم الخليل) (ابن جني ، مرجع سابق ص 48). ولعل الرأي السائد في عهد سيبويه لم يستشهدوا بالحديث كثيراً لجواز روايته بالمعنى من غير العلماء (وأننا لا نطمئن لهذا الرأي ولا لهذا التعليل لأسباب بديهيه منها أن لغة الحديث تتجاوز فصاحتها جميع الأبنية والتراكيب التى جمعت من الأعراب حول البصره . غير أن السبب الذى نفترضه هو أن هؤلاء النحاة عاشوا في عهد لم تستكمل فيه عمليه تدوين الحديث . والأئمة والرواة الذين قامو بتدوين السنه مثل الإمام مالك وابن جريخ وابن عمروه كانوا في الحجاز ولم تظهر كتبهم إلا في أواخر القرن الثانى (محمدالمختار ولدأباه ، مرجع سابق ، ص 94) ، غيرأن بعض العلماء يعتبر الأقل من الستشهاد بالحديث رالشريف في (الكتاب) ويعود السبب في ذلك إلى أن الكثيرين من رواته وحملته كانوا من الأعاجم الذين لايوثق بهم في الفصاحة وربما يتسرب اللحن إلى ألسنتهم بالإضافة إلى أن بعض الأحاديث الشريفه رويت بالمعنى لا باللفظ ... وقد أورد سيبويه عدة احاديث أثناء عرضه لبعض القواعد النحوية ولكنه لم يستخدم عبارات توضح أنها أحاديث شريفه وكان يدرجها ضمن الأمثلة والجمل .

وأشار سيبويه إلى تعدد وجوه الإعراب في بعض الأحاديث الشريفة قال : وأما قولهم : {كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبوه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه }ففيه ثلاثه أوجه فالرفع وجهان والنصب وجه واحد .فاحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في (يكون) والأبوان مبتدأ ومابعدهما مبنى عليهما . كأنه قال : حتى يكون المولود أبوه اللذان يهودانه وينصرانه . والوجه الأخر : أن تعمل في الأبوين ، ويكون (هما) مبتدأ ومابعده خبراً له . والنصب أن تجعل (هما) فعلاً) (سيبويه ، مرجع سابق ، ص393).

ولعل تجويز الرواية بالمعنى ــ فعلاً ــ هو السبب في ترك النحاة كسيبويه وغيره الاستشهاد بالحديث على إثبات اللغة واعتمدوا على القرآن وصريح النقل عن العرب وإلا لكان الأول في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه افصح العرب . وأن المرء ليندهش وهو يرى سيبويه ويورد حدثيين دون أن يشير في الأول ، وهو : (مامن أيام أحب إلى الله عزّ وجلّ فيها الصوم منه في عشر ذى الحجه) إلى أنه حديث (سيبويه ، مرجع سابق ، ص32) وأن يكتفى في الثاني ، وهو : (كل مولود يولد على الفطره حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) بالقول: " وأما قولهم (سيبويه ، مرجع سابق ، ص393) وإن لم يكن بوسعنا التسليم بالآراء القائله بعدم الاستشهاد بالحديث؛ لأن نقله تم بالمعنى لا باللفظ . فذالك لأن نقله بالمعنى لا ينفي عنه الفصاحه ولايسقط حجيته اللغوية ، لأن تدوين الحديث بدأ في الصدر الأول من

القرن الثاني الهجري ثم أن ضبط الأحاديث بألفاظها الأصليه أمر صعب لا سيما في الأحاديث الطوال وذلك لتقادم السماع وعدم ضبط الأحاديث كما نطق بهما الرسول (ص) بالكتابه(عفيف دمشقيه ، مرجع سابق ،ص197) . ويتجلى أثر المحدثين في النحويين في الاعتماد على الرواية الشفويه في نقل لااللغة عن العرب المؤثوق بعروبتهم ، وطرق النقل تتمثل في المشافه ، والإملا وغيرها . ومن أثارهم أيضاً العنايه بالسند كما في الحديث وتوثيق الرواية عن المؤثوق في نقلهم اللغة عن الإعراب ، والطعن في المد لسين والنفى عليهم فكما قسمم اللغويون الشواهد الشعريه أو النثريه تقسيمات المحدثين إلى متواتر وأحاد وشاذ وموضوع ، (هذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون لتوثيق من صحة الحديت النبوي ودقة راية مصنفاته طبقها علماء الشعر القديم ورواته تطبيقاً واسعاً حتى ينفوا عنه المزيف والمنخول ,وقد بدأ بتمييز الرواة والمهتمين من الموثقين والنص دائما على الوضاعين منهم من أمثال حماد الراوية وخلف الأحمر ,... ومعنى ذلك أنهم كانوا ينظرون في الرواة وفي النصوص نفسها حتى يتوثقوا مما يرون ومن صحة نسبته إلي قائله) (شوقي صنيف, مرجع سابق,ص 63).

بل لقد كان الفقهاء من يفتي الناس في مرامي الحديث ومقاصد الشريعه من كتب النحاة لا سيما كتاب سيبويه (قال أبو بكر بن شقير : حدثني أبو جعفر الطبري قال : سمعت الجرمي يقول أنا مز ثلاثين سنه أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه . قال فحدثت به مجمد بن يزيد علي ــ وجه التعجب والإنكار ــ فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا , وأومأ بيده إلي أذنيه , وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث , فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش) (مازن المبارك، مرجع سابق ، ص62) .

وعلى كل ذلك لم يكثر سيبويه من الاستشهاد بالحديث لأمر يعرفه هو ولكن لم يكن ــ كما ترى الباحثه ــ لما أورده بعضهم عن أنه روى بالمعنى أو أن رواته أعاجم لأن سيبويه نفسه أعجمي ومعظم الثقاة من النحاة المحدثين والمقرئين من الأعاجم فضلاً عن سيبويه عاش ومات في عصر الاحتجاج مما ينفي ذريعة الروايه بالمعني لعدم الاحتجاج بالحديث الشريف .

أثر الكلام في تعليلات سيبويه :

علم الكلام عرف أنه (علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانيه بالأدله العقليه والرد علي المبتدعة والمتحرفين في الإعتقادات عن مذاهب السلف واهل السنه (ابن خلدون ,1967م ،ص 507). ولعله من اسباب الدفاع عن الإسلام ضد الفرق الضالة والإلحادية ولعل من اهم مقاصده هو توحيد الله في ذاته و صفاته و افعاله لذا عدّ من اشرف العلوم .

و قد أثر علم الكلام في تعليلات سيبويه النحوية والصرفية في كثير من نصوص كتابه و قد حصر ذلك الأثر محمود سليمان ياقوت في كتابه (أصول النحو العربي) . في الأتي :-

1- ظهرت التأثيرات الكلامية في النحو في فترة مبكرة عند سيبويه مثل : (وأعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ذلك قولك : هذا زيد الطويل و يكون هو هو ، وليس من اسمه كقوله : هذا زيد ذاهباً ، و يوصف بالشيء الذي ليس به ، ولا من اسمه كقولك : هذا درهم وزناً ، لا يكون إلا نصاً متأثّراً بحديث المعتزلة عن (صفات الله تعالى عين ذاته) مثل قولهم : (إنما الله عالم ، علمه هو هو ، قادر و قدرته هي هو ، حي وحياة هي هو أي أن الله هو الله وكذلك الأحد في كل من القدرة والحياة : وحدة مطلقة بين الذات و الصفات) (محمود سليمان ياقوت ،1977م ، تاريخ الفكر الفلسفي ، ص135 ــ178) .

2- ومن تأثير سيبويه في علم الكلام عبارة (منزلة بين المنزلتين) (هو من فرسخان ، وهو من عدوة الفرس ، ودعوة الرجل وهو من يومان ، وهو من فوت البد ، بالرفع في جميع ذلك على تقدير أن الثاني هو الأول ، لأنها منزلة بين منزلتين من القرب و البعد ، فدخلت في حكمها من هذه الجهة إلا أن الرفع دخل للمبالغة) (مازن المبارك . الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص355 .) .

3- تسرّبت بعض مصطلحات الفلسفة وعلم الكلام إلى النحو (فقد وردت لفظهة (جوهر) مثلاً في باب التمييز عن سيبويه حين قال : (و إنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك : بصفيحة طينٌ خاتَمُها ، لأن الطين اسمٌ وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه) ومعلوم أن الجوهر و العرض ليس من قاموس النحاة في شيء ، وإنما هي من مصطلحات الفلسفة بشكل خاص أضف إلا ذلك ما صبغ الدرس النحوي من تسلسل في العرض و التحليل و التعليل ، ومن أساليب جدلية ، ومن أصول منطقية ، كالقول باستحالة اجتماع عاملين على معمول واحد ، أو العطف على معمولي عاملين مختلفين كما في قولنا :" في المكتب فلان والمصنع فلان "...وكذلك القول بتقدير العوامل أن لم تكن موجودة ، كما يذكر بنظرية الموجود بالفعل و الموجود بالقوة وغبر ذلك من آراء الفلاسفة والمناطقة وطرقهم في معالجة الأمور الخاصة بهم ، والتي لم يكن من الجائز تطبيقها على مؤسسة إنسانية كاللغة لا يحكمها قياس ولا منطق ، ولا يصح أن يعالج إلا من زاوية الإستعملا والسيرورة . (عفيف دمشقية ، مرجع سابق ، ص122) . فالنحو يؤثر ويتأثر بما كان حوله من علوم ولكن تختلف العلّة عند المتكلّمين عنها عند النحاة ؛ لأن العلّة الفلسفية غائية مصاحبة للمعلول في الوجود ، أما عند النحاة فحسية تكشف عن نتيجة الاستقراء ، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات ، وتلحق معلولها في الوجود بمعنى أن العربي يتكلم الاستقراء يتم أولاً ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل (تمام حسان ، الأصول، ص112) . فالعصر الذي نشطت فيه الحركة النحوية ودونت فيه كتب النحو كان متأثراً بما نشط حوله من علوم أخرى ومن بينها علم الكلام وذكر ابن خلدون في الفصل الخاص بعلوم اللسان في نقدّمته : " أركانه أربعة وهي اللغة ة النحو

والبيان و الأدب ومعرفتها ضرورية لأهل الشريعة إذ مأخذ الأحكام الشريعة كلها من الكتاب و السنّة وهي بلغة العرب ونقلها من الصحابة والتابعين عرب ، وشرح مشكاتها من لغاتهم فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة ... إن المقدم منها هو النحو إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة (ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص603) .

ولئن كان أثر المتكلمين في النحاة أثراً طبيعياً بحكم التعايش بينهما فإنه فيما بعد كان أبلغ حديث (ساق النحويين إلى الجدل في أمور نظرية محضة ،أو أخذ بأيديهم إلى ميادين النظر الفلسفي حيث التقوا بالمتكلمين ووجدوا لديهم مايريدون من أساليب الجدل وأنواع العلل إذ كان المعتزلة سباقين إلى ذلك ... وحسبنا ــ لبيان أثر المتكلمين في النحو ــ أن نعلم أن القياس أداته العقل وإن أئمة القياس في النحو سيبويه ، والفراء ، والفارسي وابن جني ، والزمخشري واضربهم كانوا معتزلة (مازن المبارك ، مرجع سابق ، ص111) .

ومهما كان أمر مدى تأثر سيبويه في كتابة تقعيداً وتعليلاً بعلوم عصره فإن الذي لامراء منه وقوع هذا التأثروالتأثير المبتادل بدرجة أو بأخرى ولعل ذلك لشدة الترابط بين علوم الثقافة الإسلامية وعلوم العربيه المختلفة ولأن المشتغل باللغة قد يكون اشتغل بالحديث إلى جانب اللغة كسيبويه نفسه أو التفسير والقراءات والفقه كاساتذته الذين سبقوه . إذن هذا الترابط بين تلك العلوم هو الذي حدا سيبويه أن يأخذ من كل علم مما هو حوله بطرف والله أعلم .

الفصل الرابع

التطبيق على كتب المعاصرين

التعليل النحوي في نظر لغويِّي العرب المعاصرين

الفصل الرابع

نقد المعاصرين التعليل النحوي ودعواهم انتقاله من المنطق :

ولقد بذل النحويون جهوداً مضنية في وضع قواعد لغتهم ، وبنوا أصولها على كلام العرب ، وكان التعليل في النحو أبرز معالمه المنهجية وأساليبه العقلية ، وواصل ذات الطريق المحدثون من النحاة وكان لهم منهجهم في تعليل قواعد النحو .

وموقف المحدثين من التعليل النحوي إطاره كلمات ثلاث " التفسير ، والإصلاح ، و الحديث " وهو في جوهره موقف من التراث النحوي ، يطرح أسئلة ثلاثة :

الأول : هل نقبل النحو العربي كما وصل إلينا ، ونُعدّه مبرّأً من كل عيب ، وإنرماه أحد بشيء من السوء دافعنا عنه ؟

الثاني : هل نقبل النحو العربي بمجمله ، كما وصل إلينا ونحدد مواطن الخلل فيه ، لصلحها ، ونجعل كتب النحو في مستويات متفاوتة ، وكل مستوى يُقدم لما يناسبه من طلاب النحو ، فلا نساوي بين كتاب ميسر كجمل الزجاجيّ ، وموسوعة كثيرة التشعب كحاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ولا نساوي بين شرح ميسر بسيط لألفية ابن مالك كشرح المكّوديّ ، وشرح مبسط لها كشرح المرادي ؟

الثالث : هل نعيد وصف العربية وفق مناهج النظر اللغوي الحديث ، فما وافق من أنظار القدامى أنظار المحدثين قبلناه ، وما خالفه جعلناه من تاريخ النحو ؟ وفي ضو هذه الأسئلة تنازع المحدثين اتجاهان في موقفهم من التعليل النحوي : اتجاه إحيائيّ إصلاحيّ تيسيريّ في ضو الموروث النحويّ ، واتجاه تحديثيّ في ضو مناهج النظر اللغوي الحديث ، وفي كل اتجاه منهما معارضون للتعليل ، ومؤيدون له .

ولقد حاولت الباحثه أن تتبع أهم مراحل تطوره وازدهاره والكشف عن آراء النحويين المعاصرين باختيار عشرة منهم حسب فهمهم للعلة :ــ

وفيما يخص مفهووم التعليل النحوي عند المحدثيين ؛فالعله ذات مفهوميين :

العلة المطردة أي السبب المباشر المجازي غير الحقيقي للظاهرة الذي نجده في الكلام او موقف الكلام , ويسمي كذلك العلة الأول، والعلة التعليمية ، والعلة المطردة , وهو عباره عن القرائن بنوعيها :

المقالية (اللفظية والمعنوية) التى تشمل كل المستويات اللغويه: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، والعلة المقامية .

ب.العلة الحكمية أي السبب الحقيقي الذى أخرج الظاهرة إلى الوجود بالفعل ، فهو مرتبط بنشأة اللغه لا بالكلام ويسمى كذلك العلة القياسية والعلة الجدلية وعلة العلة والعلة الثانية والعلة الثالثة

والعلة الحكمية ــ وهذا السبب الحقيقي قد يكون هو الجامع في القياس الذي يسوغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه ، وقد يكون تعليلاً للظواهر غير المقيسة على ظواهر أخرى ، وقد يكون تعليلاً لمصطلح نحوي يبين سبب تسميته بهذا المصطلح.

وعلى ضوء هذا تم تقسيم المحدثين السابقين حسب فهمهم للعلة إلى فريقين : فريق قال بوجود النوعين السابقين : العلة المطردة والعلة الحكمية ، وفريق لم يقل بوجودها .(خالد الكندي ، 2007م ، ص 177).

واختارت الدراسة منهم على سبيل التمثيل عشرة من الناقدين المعاصرين للتعليل النحوي حيث نجد أنهم انقسموا إلى فريقين فريق قال بوجود العلة المطردة والعلة الحكمية ؛ ومنهم :

أولاً : تمّام حسان :ــ (الأصول)

يرى في كتابه " الأصول" أن في النحو علتين : صورية من عهد النشأة هي قولهم . هكذا نطقت العرب " وغائية من عهد النحو التعليمي ، وأن العلل الأولوالثواني والثوالث التي ساقها النحاة كلها غائية من حقيقتها إذ يقول :((قامت العلتان الصورية والغائية جنباً إلى جنب في تراثنا النحوي ، وكانت الصورية تركة عصر النشأه الأولى وكانت تبدو في قولهم : " العرب تقول كذا " أو قولهم " كهذا قالت العرب " ... وأما الغائية فكانت من تركة التحول الذي أصاب النحو من طابع البحث العلمي إلى طابع التلقين التعليمي)) (تمّام حسان ، 1998م ، ص28) ثم أكمل قائلا:((... العلل التى ساقوها في جملتها غائية أو لها علة غائية تفيدحكماً نحوياً ... والثانية علة تركيبية ... والثالثه جدلية ليس لها جواب مقنع ... على أن الإجابة الوحيدة هي أشبه بالمنهج الوصفي في كلام ابن مضاء هي قوله :" فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب " . (تمّام حسان ، مرجع سابق ، ص29) وفي حديث عقب ذلك يعرض تمام العلل الأربع والعشرين التي وضعها الجليس النحوي ، ويرى أنها في الغالب تمثل عللاً زوجية يمكن نظمها في اثني عشر زوجاً .(تمّام حسان ، مرجع سابق ، ص30) .

ويقول إن التعليل أو بيان العلة من الأدلة الجدلية التي يستدل بها إذا تعارضت أدلة النحو المعتبرة ــ التي هي في نظره : السماع والقياس والاستصحاب ، وبيان العلة عنده أيضاً من الأدلة التي تتفرع من القياس، فهو يقول تحت عنوان التعارض والترجيح ((المقصود تعارض الأدلة وتعارض الأقيسة ؛ وترجيح أحد المتعارضين من هذا أو ذاك ، وإذا تعارضت الأدلة أو ــ تعارضت الأقيسة بدأ مايسمى بالجدل النحوي ، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به ؛ والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو . ولقد أورد صاحب الاقتراح أدلة أخرى فجعل القارئ يظن أنها تنتمي إلى قبيل السماع والقياس والاستصحاب ، ولكنها في الحقيقة ليست من هذا القبيل)) (تمّام حسان ، مرجع سابق ، ص212)، ثم قال في موضع

آخر: ((ويسلمنا هذا التقديم لفكرة التعارض والترجيح إلى محاولة عرض طائفة من الأدله التي تستعمل في الجدل النحوي في الاستدلال ، ولكن النحاة لم يحددوا لها هذا الموقع بين عناصر البنية الهيكلية للنحو ، وإنما أطلقوا عليها أدلة أخرى وكأنها في نفس المستوى مع السماع والاستصحاب والقياس، ومعنى هذا أن الأدلة التي سنوردها هنا أدلة جدلية تستعمل عند تطبيق الأدله النحوية)). (تمّام حسان ، مرجع سابق ، ص114)

ومما زاد يقيناً في اعتقاده بارتباط العلة بالقياس حديثه عن علل الجليس الدينوري ضمن الحديث عن علة القياس رغم أننا نعلم أن علل الجليس ليس بها علل قياسية سوى علة التشبيه والنظير والنقيض والحمل على المعنى والمشاكلة .

وعلى الرغم من أنه اعتبر أن أباالأسود الدؤلي هو الذي وجه النحاة إلى قرينة الإعراب فشغلوا بها عما عداها من القرائن (تمّام حسان ، مرجع سابق ، ص96) ؛ وذكر في الفصل الخاص بالنحو في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " وأيضاً مقدمة كتابه " الخلاصة النحوية " أنواع القرائن بالتفصيل إلا أنه لم يبين أن القرينة هي نوع من أنواع العلل .

ويرى أن العلل التي كانت في عهد نشأة النحو ــ كهد الخليل وسيبويه ــ هي العلل الصورية التي يرتضيها علم اللغة الحديث والتي تتمثل في قولهم " هكذا نطقت العرب " : يخالفه مابينَّاه من العلل التي ذكرها الخليل ومرت بنا في فصول مختلفة من هذا الكتاب ، فقد توصلنا إلى أنه على الرغم من أن الخليل وسيبويه لم يصرحا بنوع عللهما إلا أن العلل التي ساقاها كان منها الكثير من العلل الغائية ؛ أى العلل الحكمية الحقيقية التي تحاول الكشف عن سر وجود بعض الظواهر في العربية.

وفي قوله إن العلل الأول والثواني والثوالث التي ساقها النحاة في جملتها غائية: أولها علة غائية تفيد حكماً نحوياً ، والثانية علة تركيبية ، والثالثة جدلية ليس لها جواب مقنع .

فإنه قد أحسن في اعتبار العله الجدلية غائية ؛ لكننا لا نوافقه في اعتبار العلة الأولى ــ وهي القرائن ــ علة غائية أيضاً ؛ لأن العلة الغائية يوجد الحكم بوجودها وينعدم بانعدامها ومثال ذلك أن علة رفع الفاعل هي كونه أقوى من المفعول به ولولا أنه الأقوى لما كان الفاعل في العربية مرفوعاً ، وأما العلة التعليمية في ليست السبب الحقيقي الذي أنشأ الظاهره ؛ بل تريد أن توضح لنا علاقة بعض الألفاظ والمعاني بالحكم النحوي بدليل أن الحكم النحوى موجود في اللغة العربية قبل مجيئ هذه القرائن وجوداً بالقوة ، لكنه لايمكن أن يأتي به المتكلم بالفعل في الكلام إلابتوفير العلة التعليمية التي هي عبارة عن قرائن لفظيه ومعنوية . وهذا الأحر يفهمه من يفرق بين اللغة والكلام ، فاللغة نظام محفور في عقول الجماعة اللغوية، والكلام هو الأصوات المنطوقة التي تنطبق عليها أنظمة اللغة . (خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص185).

أما موافقته "الجليس الدنيوري" في أن العلل قد تكون مطردة أو حكمية وتتفرع العلل المطردة إلى 24 علة، وأنه ــ أى تمّاماً ــ يفضل تنظيمها في أزواج متقابلة ، فإن إيمانه بأن العلل الاربع والعشرين كلها مطردة أي تعليمية يدل على أن تأثر في هذه المعلومه بالقدماء فنقلها كما هي ، والحقيقة أننا إذا نظرنا إليها النظر الدقيق الفاحص الذي يحللها ليتبين لنا خطأاعتماد الجليس بأنها مطردة ، وقد أوضحنا سابقاً أن العدد الغالب من هذه العلل ــ وهو عدد 14 علة ــ وهو علل حكمية لا مطردة ، وأن عشر علل فقط هي علل مطردة . وأما رأيه في كونه هذه العلل أزواجاً متقابلة فهو رأي غير صائب ؛ والأدلة على عدم وضع كل هذه العلل في أزواج مايلي :

يري تمام أن علة الأصل وهي صرف مالاينصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف ــ تقابلها علة السماع وهي " هكذا ورد عن العرب" في جواب من يسأل عن سبب عدم قولهم " رجل أثدى " كما قالوا امرأة ثدياء ، والحقيقة أن المقابلة بين علة الأصل وعلة السماع يجعلنا نخلط بين زاويتين في تصنيف **العلل** :

الزاوية الأولى تقسم العلل من حيث كونها خاصة بأصل الظاهرة أو بفرعها إلى علة أصل وعلة فرع ، وهذا يعني أن علة الأصل التي ذكرها الجليس تقابلها علة الفرع لا علة السماع .

والزاوية الثانية تقسم العلل الحكمية إلى علل وقوفية وعلل توضيحية ، فإن علة السماع هي علة حكمية ؛ لكنها لا تقدم سبباً معيناً للظاهرة ؛ بل تكتفي بالوقوف عند ماجاءت به العرب فتقول في تعليل الظاهره تعليلاً حقيقياً :"هكذا ورد عن العرب" ، ويقابل علة السماع العلل الحكمية التوضيحية ؛ إذا كان من الممكن ألا يقف المُعلِّل عند ماجاءت به العرب بل يغوص في تحليل الظاهره فيعلل سبب عدم قولهم " أثدى" للرجل أن ذكر الثدي لا يليق بالرجل الذي ينبغي وصفه بالخشونة والصلابة بعكس القوارير.

وكان الأفضل للنحاة ألا يسموا علة السماع بهذا الإسم لأنه اسم بوهم بأنها علة قالتها العرب بالتصريح أو الإيماء(خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص186) .

وقول تمام أن علة التشبيه ــ وهي إعراب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل ــ تقابل علة الفرق وهي أن الفاعل رفع ليفرق بينه وبين المفعول به المنصوب ، ينتقص يكون التشبيه له مفهوم واسع لأنه يلتمس أدنى شبه بين اثنين في اللفظ أو المعنى أو في التصرف أو العمل أو في غير ذلك ، وعلى هذا فإن علة الفرق لا تقابلها علة التشبيه وحدها ؛ بل تقابلها علل متعددة من العلل الأربع والعشرين ، وهي :

علة النظير وهي : كسر أحد الساكنين إذا التقيا ؛ لان السكون علامة الجزم الذي هو من خصائص الأفعال وحدها كما أن الجر من خصائص الأسماء ، فُحمِلَ السكون على الجر لأنه نظيره في المعنى إذ إن كلاً منهما يدل على تمييز ما يدخل عليه.

علة الحمل على المعنى ومثالها : تذكير فعل الموعظة في قوله عزوجل في الآية(٢٧٥) من سورة البقرة ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ ﴾ ﴿٢٧٥﴾ حملاً لها على الوعظ ، وإن كان بعض النحاة يرى أنه يجوز إلحاق تاء التأنيث بالفعل أو عدم إلحاقها إذا كان الفاعل مؤنثاً غير عاقل ولا حيواناً ، وقد ذكر هذه الآية مثالاً على هذا الجواز .

علة المشاكلة ومثالها : صرف صيغة منتهى الجموع ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ لمشاكلتها ﴿ وَأَغۡلَٰلَا ﴾ في اللفظ في سورة الإنسان الآية ﴿٤﴾ .

كما أن علة التشبيه لاتقابلها علة الفرق وحدها بل تقابلها مايلي من العلل الأربع والعشرين :

علة النقيض ومثالها : حملاً على اسم إنَّ التوكيدية ؛ لأنها نقيضتها في المعنى لكون الأولى نافية والثانيه مثبته مؤكدة .

علة التضاد ومثالها : فتح ماقبل واو جمع المذكر السالم إذا كان مفرده اسماً مقصوراً نحو "موسون" إشعاراً بأن المحذوف ألف . (خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص187) .

وأما قوله إن بيان العلة ــ أي التعليل ــ من الأدلة الجدلية التي تتفرع من القياس فإنه قول ينافيه كون التعليل غير مرتبط بالقياس فليست كل علة ركنا من أركان القياس كما علمنا في مفهوم العلة الذي يقتضي أن هناك عللاً مباشرة لاترتبط بالقياس ، وعللاً حقيقة يرتبط بعضها بالقياس ، وبعضها الآخر لا يرتبط به. ثم إن القياس وحده له مفهومان : قياس يعني القاعدة لا علاقة له بالعلة ، وقياس يعني الحمل فتعتبر العلة أحد أركانه الأربعة كل ذلك التباين في أقوال تمام حسان في فهم العلل جعلة لايربط بين القرائن ــ ومنها العوامل ــ والعلل ؛ رغم أنه تحدث في كتابه الأصول عن أن أبا الأسود الدؤلي وجه النحاة إلى قرينة الإعراب فشغلوا بها عما عداها من القرائن ، وذكر في كتابيه " اللغة العربية معناها ومبناها" وأيضاً في مقدمة كتابه "والخلاصة النحوية " أنواع القرائن بالتفصيل إلا أنه لم يبين ان القرينة هي نوع من أنواع العلل .(خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص188) .

ولعله قد أصاب في اعتبار العلة الجدلية غائية ؛ لكن قد يكون قد ابتعد في اعتبار العلة الأولى ــ وهي القرينة ــ علة غائية أيضاً ؛ ذلك لأن العلة الغائية يوجد الحكم بوجودها وينعدم بانعدامها . ويعتبر السماع والقياس والاستصحاب من أدلة النحوالمعتبرة ، وبيان العلة عنده أيضاً من أدلة القياس .

ثانياً : مازن المبارك :ــ (الإيضاح في علل النحو للزجاجي)

وقد خصص قسطاً من حياته لخدمة أبي القاسم الزجاجي ، فألف في البداية كتاب الزجاجي ": حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح : 1960م " رغبة في عدم إعادة ترجمة الزجاجي في كل مؤلَّف يحقق ويقدم فيه شخصية الزجاجي وجهودة ــ كما قال في مقدمتة ،

وهو في هذا الكتاب يعيد كلام الزجاجي فيما يخص أقسام العلل الثلاثة: التعليمية والقياسية والجدلية ، ولا يضيف شيئاً في تجريد العلل . (مازن المبارك ،1984م ، ص6) .

وحين حقق كتاب " الإيضاح في علل النحو :1974م " ليحصل به على الماجستير في الأداب من جامعة القاهرة ؛ اهتم بحياة الزجاجي ؛ ومنهج كتابه ؛ وموضوعات فصول ؛ ومدى تأثيره بالمنطق ، وماعابه عليه من عدم العناية بالمسائل المجردة ، وترك المحقق نفسُه التطرق إلى هذه المسائل المجردة ؛ فلم يهتم بتعريف العلة وتجريدها وعلاقتها بأصول النحو وأنواعها حسب تقسيمات النحاة الأخرى المخالفه لتقسيم الزجاجي . ثم إنه يتبع الزجاجي في تقسيم العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية ولا يناقش الزجاجي في صحة فصل العلل القياسية عن الجدلية .(مازن المبارك ، مرجع سابق ، ص6)وبذا يتبع مازن الزجاجي في تقسيم العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية .

ثالثاً : إبراهيم أنيس :ــ (من أسرار اللغة)

ذكر في مصنفه " أسرار اللغة " أن ابن مضاء قد ألقى العلل الثواني والثوالث ، واكتفى بذلك دون تفصيل القول في مفهوم هذه العلل كما يظهر من يهاجمهم ويسفه من أرائهم ، ويَشُكُّ في قواعدهم ... غير أنه لا أعرف أحداً منهم قد كرس مؤلفاً مستقلاً لمثل هذه المهاجة قبل ابن مضاء الأندلسي ؛الذي كتب كتاباً توفر فيه على دحض علل النحاه ، ودعا كتابه إلى إلغاء نظرية العامل التي هي أساس كل المصنوع ، وإلغاء التمارين غير العملية ، إلى غير ذلك من آراء وأفكار ناضجه تستحق النظر والتقدير من كل باحث منصف .(إبراهيم أنيس ،ص210) وبذا نراه يقف بجانب انجازات ابن مضاء النحوية .

رابعاً : خليل عمايرة : ــ (العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي)

وافق ابن مضاء على قبوله بالعلل الأولى ؛ لأن المتكلم بها يلتزم بما جاء عن العرب ، وأما العلل الثواني والثوالث فهي علل فلسفية يرفضها الوصفيون .(خليل عمايره ، العامل النحوي بين مؤيده ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، ص71) (ويُظهر ميله إلى الدراسات اللغوية الحديثة فيرى أن من أسباب انحراف النحاة العرب عن المنهج الصحيح الذي ترتضيه الدراسات الحديثه : اهتمامهم بالشكل أكثر من المضمون ، والعناية بالحركة الإعرابية أكثر من أبواب النحو الأخرى، وأنهم تفننوا في وضع مسوغات هذه الحركة فوضعوا نظرية العامل والمعمول ، فإن خرج المعمول عن عامله احتالوا عليه بعامل مقدر محذوف ، يرى عملهم هذا إلى تغير المعنى الذي قصد به التركيب ، فكان اهتمامهم بالمصطلح النحوي وتبرير الحركات أهم من

المعنى (خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص33) . ولم يصرح بأن العوامل نوع من التعليل رغم أنه تحدث عن العوامل كثيراً في كتابيه : في النحو اللغة وتراكيبها : منهج وتطبيق في الدلالة 1983م :" ؛ العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي " 1986م .

وكل ماجاء به خليل عمايرة من جديد في مفهوم العلة هو اعتباره أن العلل الثواني والثوالث فلسفية ، وهذا يستلزم أن تتصف كل العلل الثواني والثوالث بصفة العلة الفلسفية التي تتطلب الطرد ــ أي أن ينعدم الحكم بإنعدامها، وألا يحدث في العلة تسلسل أو دور ، وأن توصف العلة بالوصف المؤثر في الحكم .

والحقيقة أن أكثر النحاة تمنوا أن تكون العلل النحوية الحقيقية ــ الثواني والثوالث ــ عللاً كالعلل الفلسفية التي لا تقبل النقض ؛ لأنهم يسعون إلى جعل اللغة العربية مثالية لم يوضح فيها شيئ إلا لعلة ، ولكن منعهم من ذلك أمران :

الأول أن العلل النحويه أكثرها علل ظنية ترجح السبب الحقيقي الذي أوجب الحكم لكنها لا تستطيع أن يجزم بأن ماقدمته هو بالفعل السبب الحقيقي للحكم؛ لأن نشأة اللغة العربية يحيطها الغموض ، لذا فالجزم بحالة وضعها في نشأتها هو رجم بالغيب .

الأمر الثاني أن النحاة لم يتفقوا على شرط الطرد ولا على شرط العكس ، فهذا يفقد العلة صفة التأثير ، لا يجعلها ترقى إلى العلة الفلسفية في رأى هذا الفريق الثاني من النحاة ، هم محقون في ذلك ؛ لأن العلل النحوية الثواني والثوالث مجرد احتهادات من النحاة لا تستطيع أن تجزم بوضع اللغة العربية في نشأتها . وعليه فما جاء به خليل عمايرة من جديد في مفهوم العلة هو اعتباره أن العلل الثواني والثوالث فلسفية .

خامساً : منى إلياس :ــ (القياس في النحو)

رأت أن ثمة علاقة بين الأصل والقياس والعلة ، فالأصل لاهو الحكم الذي ينطبق على الجنس ــ أي الباب الكبير ــ الذي تندرج تحته عدة أنواع ــ أي عدة أبواب صغيرة ــ مثال ذلك أن الأصل في الأسماء الإعراب ؛ أي أن الغالب في جنس الأسماء هو الإعراب وإن كان هناك أنواع ــ أو أبواب ــ تابعة للأسماء ليست معربه كأسماء الموصول والضمائر وأسماء الإشارة ... إلخ، (خالد الكندي ، مرجع سابق ، ص204 ــ 205) فالأصل لاصح أن يطلق على حالة هذه الأبواب الشاذة عن جنسها فلا يقال أن الأصل في أسماء الموصول البناء وأما القياس فهو يصح أن يطلق على حكم الجنس وحكم النوع ــ فيقال القياس في الأسماء الإعراب ، والقياس في أسماء الموصول والبناء ، فيقاس إذن في نظيرها أعم من الأصل ، وأما العلة فهي عندها : ما يؤتي به لتبرير خروج النوع عن الحكم جنسه ــ تقول منى إلياس في الفصل الخامس من

كتابها " القياس في النحو ": 1985م ؛ موضحه كل ذلك " ... مايسميه النحويون قياساً يجري على صور مختلفة، ولهم مسالك متشعبه ولكن مهما اختلفت صوره وتشعبت مسالكه فإن وراء هذه الصور والمسالك المتباينة في الظاهر معنى يجمع بينها ، وهو التلازم بين أمرين يستدعى أحدهما الآخرعلى وجه الضرورة أو مايشبه الضرورة أو يفارقها ، ومن هنا تظهر لنا بجلا ء الصلة مابين فكرة الأصول والفروع والتعليل والقياس وقد تقدم .(خالد الكندي ، مرجع سابق، ص205) أن الأصل هو الحكم الذي يقتضيه الشيئ بذاته كالأسماء والإعراب ، فالإعراب تستدعيه طبيعة المعنى الوظيفي الذي تؤديه الأسماء حسب موقعها من العبارة وما تقترن به من الألفاظ الأخرى ، ولهذا التلازم ربما قالوا إن القياس في الأسماء الإعراب ؛ أو أن الإعراب قياس في الأسماء . وقد رأينا أيضاً أن النحويين لم يفضلوا عن أن كل جنس من أجناس الكلم يضم أنواعاً مختلفة تندرج تحت ذلك الجنس ، وقد تكون الخاصة التي تميز نوعاً من نوع تقتضي حكماً خاصاًغير الحكم الثابت لأصل الجنس فالأسماء ... منها ماهو متمكن في باب الاسمية ومنها ماليس بمتمكن في هذا الباب ومن ثم انفرد ماليس بمتمكن بأحكام خاصة فمثلاً الأسماء غير المتمكنة لمشابهتها الحرف استدعى ذلك أن تبنى الحروف ؛ فخرجت بذلك عن الأصل الذي هو قياس بالمعنى الذي ذكرنا في أصل الجنس، ولكن لما كان خروجها على الحكم الثابت لأصل الجنس لطبيعته الخاصة إنما كان لعلة استدعت ذلك فإن هذا الحكم الذي استدعته هذه العلة التي انفرد بها هذا النوع يصبح قياساً فيه وعليه ؛ يقال القياس في الأسماء غير المتمكنة لشبهها الحرف أن تبنى، وكذلك الأحكام المبنية أيضاً على الوضع الخاص بكل نوع من أنواع الكلم في أحكام التركيب، ومن مثل ذلك ... العطف على ضمير الرفع المتصل والعطف على ضمير الجر)) .(منى إلياس، ص 77 ــ 78)

وفي حديثها عن مفهوم العلة عند المتقدمين من النحاة : ذكرت المؤلفة جواب الخليل حين سئل عن العلل التي أتى بها : أهي عن العرب أم من اخترعها بنفسه ، وعلقت بأن معنى العلة في كلام الخليل هو ((... المعنى العام الذي كان بعض المتقدمين يرددونه منه وهو : مختلف الأحكام النحوية مع مايرونه من الأسباب الداعية إلى تلك الأحكام)) .(منى إلياس ، مرجع سابق ، ص25) .

وفي الفصل الرابع الذي خصصته في التعليل ذكرت في أوله أن مفهوم العلة عند النحاة أخذ مفاهيم متعددة يجمع بينها معنى السببية ((لم يخرج الخليل ومن تابعوه في تعليلاتهم النحوية على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة ، وهو أنه إذا اقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى . وهذا ماتقتضيه بداهة العقل الانساني ؛ إلا أن مفهوم العلة عند النحويين قد أخذ مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف ، فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع مابينها معنى السببية فقد كانوا يطلقون معنى العلة على

مختلف القواعد والقوانين النحوية التى يستنبطونها من استقراء الكلام ، ومن مثل ذلك أن مما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعاً ، فإذا وقع في الكلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه وسئل لم رفعت هذا الاسم ؟ ؛ فإن الجواب يكون " لأنه فاعل " إلا أن هذا المفهوم قد أصبح في طبقات أخرى هو كل مايذكر في تعليل ماليس من قبيل الإعراب ؛ والذي جعلوه مرتبطاً بالعامل سواء أكانت الظاهرة المعللة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها بعضها ببعض ، تأمل أكثر ما يعتل به النحويون الأوائل ولا سيما الخليل وسيبويه ثم من افتضى أثرهم يرَ أن ما اعتلوا به إنما هي علل لغوية بحتُ مدارها على أسباب لسانية يبينيها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن ، وليست كما يزعم بعضهم مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها)) . (منى إلياس ، مرجع سابق ، ص47) ونفهم من كلامها السابق أن للعلة مفهومين عند النحاة القدماء :

يطلقون معنى العلة على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام ، ومثالها قولهم " لأنه فاعل" لمن سأل عن سبب رفع " زيد " في " قام زيد".

هي كل يذكر في تعليل ماليس من قبيل الإعراب سواء أكانت الظاهره المعللة تتعلق بصياغة الألفاظ المفدة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها ببعضا ببعض . أي أن العلة هي مايتوقف عليه الشيئ ومايحتاج إليه سواء كان المحتاج الوجودأو العدم أو الماهية .

ونجد معرفتها بالعلل الأوَل والثواني في قولها : ((... والعلل بمعنى القواعد المطردة المستظهرة من الكلام سواء أكانت صرفية أم نحوية كرفع الفاعل ... وإعلال مايعل من الحروف ... يسميه بعضهم العلل الأولى ، وهي التي سماها الزجاجي عللاً تعليمية ، وأما ما يعتلون به من الأحكام فيسمونه العلل الثواني أو علة العلة التي تجري في كثير من الأحيان مجررى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم)) .(منى إلياس، مرجع سابق ، ص67) . والجديد الذي يجب أن ننوه عليه فيما قالته منى إلياس هو:

الأمر الأول : لا نوافقها على أن القياس يمكن أن يعنى حكم الجنس أو حكم النوع فيكون القياس أعم من الأصل الذي هو حكم الجنس فقط ؛ ذلك لأن الأصل قد يعني الدليل النحوي وقد يعني المقيس عليه وقد يعني أصل اللفظ ، وكل هذه المعاني لا يعنيها القياس ، والقياس من جهته يعني الحمل الذي لا يعنيه الأصل ، فيتضح أن بين الأصل والقياس عموماً وخصوصاً من جهة كما بيناَّه سابقاً ، وليس بينهما عموم وخصوص مطلقات .

الأمر الثاني : وأما قولها إن العلاقة بين التعليل والقياس بأن التعليل بأي سبب خروج النوع عن جنسه فالعلة ركن من أركان القياس ؛ فهو قول يخالفه ماعلمناه من أن علة القياس الحملى لا تأتي لتبرير خروج الفرع عن أصله فقط ، بل قد تأتي لتبرير قياس الأصل على الفرع أحياناً ؛ ولذا قسموا القياس بحسب أصالة المقيس والمقيس عليه أو تفرعهما إلى قسمين : حمل أصل

على فرع؛ وحمل فرع على أصل .فمنى إلياس ترى أن هناك ثمة علاقة بين الأصل والقياس والعلة.

رأت منى إلياس أن العلاقة بين القياس والأصل علاقة عموم وخصوص مطلقين ، وأن التعليل يؤتى به لتبرير الفرع الذي خرج عن أصله .إذن القياس عندها هو الأصل والعلة فرع منه وهو ماقال به النحاة القدامى .

سادساً : محمود الدرويش (تحقيق علل النحو لابن الوراق ودراسته)

العلة عنده مرتبطة بالحكم ؛ فالتعليل يوافق الحكم النحوي ، فهو يلحق الحكم النحوي بطائفة من العلل : ((... وقد جاء التعليل مرافقاً للحكم النحوي ، ولكننا نجد تفاوتاً بين العلماء في الاهتمام بالتعليل، وإذا جرت المناظرة بين العلماء كان التعليل هو المقياس الذي تتحدد بموجبه منزلة النحوي ويعرف به مقدار علمه وسعة ثقافية ... وقد كان ابن الوراق ميالاً إلى التعليل والإسراف فيه، وكان يلحق الحكم النحوي الذي تناوله بطائفة من العلل تتراوح في الأعوام الإغلب بين ثلاث علل وست علل ، وقد تتعدى هذا العدد حتى يصل بعضها إلى عشر علل أو يزيد)) . (ابن الوراق ، ص68 ــ 69) .

وفي خصائص تعليل ابن الوراق ذكر أن تعليل ابن الوراق يتصف بالشمول لأي محاولة تعليل كل ظواهر اللغة ،(ابن الوراق ، مرجع سابق ، ص80) ، (وأنه يعتمد الأحكام أو القوانين أو الأصول أو القواعد أو الأسس ــ النحوية في تعليله متناسباً واقع اللغة فارضاً قواعد النحاة . (ابن الوراق ، مرجع سابق ، ص83) وانتقى الدرويش 19 علة من علل ابن الوراق هي : علة خوف اللبس أو كراهية اللبس ــ علة تخفيف ــ علة تشبيه ــ علة فرق ــ علة كثرة استعمال ــ علة سبق ــ علة استغناء ــ علة ثقل أو استثقال علة تصرف أو كثرة تصرف ــ علة معادلة أو اعتدال ــ علة فصل ــ علة مخالفة ــ علة عوض أو تعويض ــ علة وجوب ــ علة نظير وعلة عدم نظير ــ علة اطراد وعلة عدم اطراد ــ علة اشتراك ــ علة دلالة ــ علة ضرورة شعرية(ابن الوراق ، مرجع سابق ،ص67) ــ وهذه العلل التي اختارها ليست منظمة ، ولا تنسجم في تصنيف واحد ، ذلك لأن علة الوجوب ــ مثلاً ــ التي ذكرها الدرويش يمكن أن تنطبق على علل أخرى ذكرها كلعلة خوف اللبس ، فإن أمن اللبس في العربية أمر واجب وعلة ضرورية ، فلا يمكن تجويز البس بحال من الأحوال إذا آردنا فهم الكلام .

سابعاً: سعيد الأفغاني :ــ (في أصول النحو)

ربط العلة بالقياس ، واعتبرها ركناً من أركانه ، فقال: ((القياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة)) (سعيد الأفغاني ،ص 108) ، على الرغم من أنه نقل بعد ذلك كلام الجليس الدينوري كما جاء في الاقتراح من أن اعتلالات

النحويين صنفان: علية تطرد على كلام العرب وتنسابق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم ، ثم شرح بعض علله الأربع والعشرين؛ كل ذلك لم يقُدْهُ إلى استنتاج أن علل النحاة لا يشترط أن تكون ركناً في القياس؛ ومثالها علة الفرق ــ وهي علة ذكرها ــ بين الفاعل والمفعول به برفع الأول ونصب الثاني؛ فإنها علة عقلية لا علاقة لها بحمل مقيس على مقيس عليه . (سعيد الأفغاني ، مرجع سابق، ص 112 ــ 113) وللأفغاني مساهمة في الأصول بصفة عامه (من ذلك تحقيهُ كتاب " إبطال القياس لابن مزم ، 1960م)، وفي أصول النحو بصفة خاصة ، فقد حقق كتابى " لمع الأدلة " و" الإغراب في جدل الإعراب " للأنباري سنة 1957م ، ولكنه لم يقدم فيهما مقدمة مفصلة عن أصول النحو نستفيد منها في تفصيل مفهومه للتعليل ، ربما لأنه اكتفى بما قدمه من محاضرات في أصول النحو في الجامعة السوريه بعد 1949م . كانت نتيجتها تأليف كتابه السابق : في أصول النحو (ينظر في مقدمة كتابه أصول النحو) .

وفيما يخصُ مفهوم القياس وعلاقته بالعلة نجد قوله : (أبرز فرق بين " علم اللغة" وعلم الصرف والنحو " أن الأول طريقه السماع ، والثانيطريقه القياس ؛ ولذلك عرَّفوا النحو بأنه علم بمقاييس مستنبطه من استقراء كلام العرب ، وأدق من ذلك في رأي قول الكسائي " إنما النحو قياس يُتبع " إذ لست أعقل النحو إلا استقراء ثم قياساً . أما القياس نفسه فحمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة وهو يعتمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً ؛ بحيث يُطمنأن إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه) .(سعيد الأفغاني ، مرجع سابق ، ص78 ــ 79) ؛ فهو يخلط بين مفهومي القياس : القاعدة والحمل ، ولأجل هذا الخلط تجده ينقل تقسيم النحاة القياس دون مناقشة إلى أربعة أقيسة هي حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع وحمل نظيرعلى نظير وحمل ضد على ضد (سعيد الأفغاني ، مرجع سابق ، ص110 ــ 111) ولا شك أن عدم فهم القياس يؤدي حتماً إلى أنواع من العله غير صحيحة .

ربط الأفغاني العلة بالقياس وأعتبرها ركناً من أركانه ، ومن كل الذي قال يتضح في أن العلة لا يشترط كونها علة للقياس ، وأن "علل الجليس" ليست كلها مطردة بل أكثرها حكمية ، وأن القياس ليس هو الحمل فقط بل قد يعني القاعدة.

أما الفريق الذي لم يذكر أن العلة قد تعني أحد مفهومين : القرائن أو السبب الحقيقي : فمنهم :

اولاً : محمد عرفة :ــ (النحو والنحاة بين الأزهروالجامعة)

لم يكد يرى هذا الشيخ الأزهري كتاب احياء النحو ينتشر في اوساط المثقفين ويثني عليه بعضهم حتى تناول قلمه دفاعاً عن النحاة القدماء، فأخرج لنا كتاب " النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" ، يقول فية أن مصطلح العامل اطلق على بعض الألفاظ والمعانى؛ لان المتكلم ليس له حرية في

إعراب أو بناء مايشاء، فهو إذاً غير مؤثر، وإنما الذي يؤثر في الكلمه هو موقعها وما يدخل عليها من الفاظ ، وحتى لو لم تكن هذه العوامل بمثابة العلة الفاعله فإنه يصح نسبة العمل الى الأله الذى يستعملها الفاعل في فعله، فكما تقول " قطعَتِ السكينُ" على الاستعارة المكنية بدل قولك " قطعْتُ بالسكين "؛ لك أن تقول رفعتِ الفاعليةُ " زيدٌ" بدل قولك رفعَ المتكلمُ " زيدٌ" بالفاعلية (محمد عرفه، 1937م ، ص80 ــ 81) .

فنسبة العمل الى العوامل إذن نسبة مجازية لاحقيقة، والأصل أن العوامل علامات تُوجب العَملَ على المتكلم بحسب تواضع العرب، والعوامل في الفقه تشبه العلل الفقهية التي لا يشترط ان تكون أسباباً حقيقية توجد مع وجود الحكم وتنعدم مع انعدامه؛ بل قد تكون اسباباً شرعية غير معقولة المعنى، ومثالها علة زوال الشمس التي توجب على المسلم اداء صلاة الظهر؛ فهى ليست علة حقيقية لصلاة الظهر؛ فقد كان للمشرع ان يختار عله آخرى لأداء صلاة الظهر ؛ كعلة كون الشمس في كبد السماء، أو علة ان يصير طول ظل المرء كطول المرء نفسه، وهذا يعني أن المُشَرِّع هو السبب الحقيقي لهذا الحكم، وقد صرح بعض النحاة بهذا كابن جنى (محمد عرفه ، مرجع سابق ، ص83 ــ 87). فمحمد عرفة دافع عن النحاة القدامى في أن العلة هي الحقيقية فقط .

ثانياً : مصطفى التوني :ــ (علل التغير اللغوي)

له بحث نشر ضمن حوليات كلية الأداب بجامعة الكويت بعنوان " علل التغير اللغوى " = 1993م، جاء في ملخص ((ويصنف هذا البحث العلل أو العوامل التي تقع وراء التغير اللغوي لأربعَ طوائف : العلل البنيوية، والعلل الاجتماعية ، والعلل السيكلوجية ، والعلل الفيسيلوجية ، ومن الاهمية ان نضع في الحيسيات أنه من النادر ان يتسبب عامل واحد مهيمين في حدوث تغير ما في لغة ما ، فالأغلب والشائع ان يكون وراءه مزيج من العوامل تسهم جميعاً في حدوثه)) (مصطفى زكي التوني ، 1993م ، ص9). وهو يقصد بالعلل البنيويه : العلل التى اوجدتها اللغة نفسها وبالعلل الاجتماعية : العلل التي اوجدها المجتمع الإنسانى، وبالعلل السيكولوجية: العلل النفسية و العقلية التى ينتجا الانسان كمخلوق له خصائصه، ويقصد بالعلل الفيسيلوجية : العلل التى تتحكم فيها وظائف اعضاء الإنسان . اذاً هو كتاب يؤمن بالعلل الثوانى الحقيقيه التى تتسبب في ظهور ظواهر لغوية جديدة أو تعديل ظواهر سابقه ؛ لكنه لا يؤمن إلا بالعلل التى أقرها العلم الحديث، وأثبتتها الأبحاث التجريبيه كعلة النزوع إلى الجهد الأقل التى زكرها ، (مصطفى زكي التوني، مرجع سابق،ص 35) وعلة الإفتراض من اللغات الأخرى مصطفى زكي التوني، 1993، مرجع سابق، ص 55 ــ 57)، وعلة الانتشار الثقافي(مصطفى

زكي التوني، مرجع سابق، ص58) وعلة طبيعه الجهاز النطقي . (مصطفى زكي التوني، مرجع سابق ، ص121).

فمصطفى التونى يقتصر في بحثه على العلل الثواني دون العلل الأولى ربما لأن عنوان بحثه قصر الحديث على علل التغير اللغوي ؛ لا سيما أنه بحث موضوع في دورية تحتاج الى تركيز الموضوع على حدود ضيقه . وكل ما يلفتنا من جديد أمران :

أنه باحث استطاع أن يستفيد من التعليل ولا يقف معه موقفاً سلبياً ؛ ذلك لان التعليل يمكن ان يتصف بالموضوعية والقبول اذا مشى في خطوات المنهج العلمي من ملاحظة واستقراء وتصنيف وتجريب للوصول إلى نتيجة علمية .

أنه سمّى علل التغير اللغوي باسم آخر هو العوامل ، وهذا الاسم الأخير يخص قرائن الإعراب اللفظيه والمعنوية كما تعارف عليها النحاة ، ويفضل الابتعاد عن المصطلحات القديمة مادام تغييرها لا يضيف جديداً .

وبذا فهو استطاع أن يستفيد من التعليل ولا يقف معه موقفاً سلبياً ، ولايؤمن إلا بالعلل التى أقرها العلم الحديث .

ثالثاً : سعيد جاسم الزبيدي :ــ (القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره)

مفهوم العلة عنده ــ حسب ماجاء في كتابه " القياس في النحو العربي" : نشأته وتطوره: 1997م" ــ أنها نوع من أنواع الجوامع في القياس ؛ لأن الجامع أحد أنواع ثلاثة هي العلةُ والشبه والطرد ،وهذا يتضح في قوله ((إن الصله بين طرفي القياس : المقيس عليه والمقيس ؛ لا تتحق إلا بجملة صفات مشتركة يطلق عليها الجامع ، وربما سميت العلةُ أو العلةُ الجامعة التي هي أحد أركان القياس ...)) ،(سعيد جاسم الزبيدي ،1997م،ص26) ثم عقب بأن الجامع أحد أنواع ثلاثة هي العلة ... والشبه... والطرد... ثم عرَّف النوع الأول ــ العلةُ ــ بأنها :" التى يطرد الحكم بها في النظام ؛ نحو علة الرفع في الاسم " كذا" : ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها ، وعلة النصب فية : ذكرهُ على جهه الفضلة في الكلام ، وعلةُ الجر: ذكره على جهة الإضافية)) .(سعيد جاسم الزبيدي، مرجع سابق ، ص27) .

وأما عن تطور القياس باختلاف النحاة فيقول :((وهكذا يتبين لنا مما عرضناه أن مذاهب النحاة حتى وفاة سيبويه ليست واحده في الاعتماد على السماع والقياس ؛ فنقرر أن الحضرمي وعيسى ابن عمروالخليل قياسيون ولا يجافون السماع ؛ وأن يونس يعتمد على السماع ولا يجافي القياس وأما سيبويه ، فقد أخذ بالمنهجيين فجمع بين السماع والقياس جمعاً ذكياً فيه دقة الخليل ؛ وفيه تصحيح لمنهج السماع فقد رد آراء كثيرة ليونس ؛ لأنه كان يبني الأصل على المسموع القليل ... إلا أن الانعطاف الكبير في تاريخ النحو إنما يحدثه المبرد ؛ فقد تخطى كل مافعله النحاة

القياسيون قبله ... والقياس عنده هو المفضل وكثيراً ما ينسب الخطأ إلى المسموع لأنه لا يجارى قياسه الصارم ... ويأتى على بن عيسى الروماني (ت 384هـ) ، وهو ممن ادخل المنهج الكلامي في علم النحو متأثرا بابن السراج ... ولكنه يبقى في دائره البصريين لا يخرج عنهم ؛ فيقيس على الكثير وينكر القياس على القليل أو النادر ، ويكتمل هذا المنهج على يد أبي على الفارسى ... فيعتقد الأمر ويتحول إلى رياضه عقليه ... حتى إذا وصلنا إلى ابى البركات الأنبارى وجدناه أكثر صله بالدراسات النحويه الأصولية ... وقياسه قياس الفقهاء الذى نقله إلى النحو ، ولكنه مع هذا لم يعدم نظرة أقرب إلى طبيعة اللغة المعتمده على السماع حين رأي ما قدمه الكوفيون من شواهد وحجج في المسائل الخلافيه السبع ، فلم يجد بُداً من التسليم لهم ومتابعتهم ، ويبقى الأنباري في الدائرة الضيقة التى رسمها ابوعلى الفارسي وابن جني وتمسكهما بالقياس (سعيد جاسم الزبيدي ، مرجع سابق ، 70 ــ 73) وفي تعريف القياس ذكر عدة تعاريف منها تعريفات الأنباري التي ساقها في لمع الأدله من أنه : حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، ثم قال الزبيدي : ((وسنعتمد تعريف ابن الأنبارى لانه أجمع) .(سعيد جاسم الزبيدي ، مرجع سابق، 17) .

وهو يرى أن القياس مر بثلاث مراحل (سعيد جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 18- 19) : ــ

مرحله النشأه ورد القياس مقترناً بإبن ابى اسحق الذى قيل عنه إنه أول من مد القياس والعلل والمراد بالقياس هنا القاعده النحويه .

مرحلة المنهج أصبح القياس أصلاً في الدرس النحوي عند الخليل بحيث كمل نضجه وأصبح اساساً من اسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد، لا يفرض جديداً على الأصول المستنبطه من الطبيعة اللغوية .

مرحلة التنظير حين جعل الأنباري القياس النحوي ــ كالقياس الفقهي ــ ذا أركان وشروط منقوله عن أصول الفقه .

ويهمنا أن نعلق بما يلي لبيان فهم العلة : نظر الزبيدي إلى أنواع القياس الثلاثه : قياس العلة ، قياس الشبه، قياس الطرد ، فظن أن العلة ليست مرتبطه إلا بالنوع الأول : قياس العله ، وأن العلة التي في القياسين الآخرين لا تسمى إلا جامعاً وليست علة بالفعل ، وكلامه هذا نخالفه بعدة أمور هي:

أننا أثبتنا أن العلة قد تعني القرائن ــ وكونها تعني القرائن يخرجها من وصل الارتباط بقياس العله .

ذكر النحاة أن "للجليس الدنيوري" 24 علة ، ولو تطرنا في هذه العلل وجدنا اكثرها عللاً غير مرتبطه بقياس العلة ؛ منها : علة السماع ، علة التشبيه ، وعلة الاستغناء وعلة الاستثقال ،

وعلة الفرق وعلة التوكيد، وعلة التعويض ، وعلة النظير ، وعلة المشاكله وعلة المعادلة ، وعلة المجاورة ، وعلة الاختصار ، وعلة التخفيف ، وعلة التغليب ...
ذكر النحاة أن بعض اعتلالاتهم تأتي لبيان حكمة الوضع ، وهذا يعنى أنه لا يمكن لتغير حكمة الوضع في كل ظواهر العربية أن يقتصر النحاة على نوعى واحد من العلة هو قياس العلة .

خلاصة الفارق بين أقوال المحدثين من الفريقين الأول والثانى في الحديث عن العلة مع توضيح رأي الدراسة:ــ

1. يرى تمّام حسان أن علل عصر نشأة النحو صورية ، وعلل عصر النحو التعليمي غائية ، واعتبرالعِلل الأول والثواني والثوالث غائية .
2. وظن تمّام حسان أن علل الجليس كلها (مضطردة) كما قال بعض القدماء ، وجعلها أزواجاً متقابلة ، عدّ التعليل ـــــ أو بيان العلة ـــــ من الأدلة الجدلية ، وركناً له على الدوام .
3. يصف عمايرة العلل النحويه الثواني والثوالث بلفلسفية .
4. رأت منى إلياس أن العلاقة بين القياس والأصل علاقة عموم وخصوص مطلقين ، وأن التعليل يؤتى به لتبرير الفرع الذي خرج عن أصله .
5. في حين يسمي التونى علل التغيير اللغوي بالعوامل أيضاً وهو مايتسق مع رأى عمايرة .
6. رأى الزبيدي أن العلة هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه في قياس العلة .
7. ومن كل ماسبق خرجت بمايأتي :
8. وجود العلل العلل الغائية بصورة عامة منذ عصر النشأة وإن لم يسمها النحاة في ذلك الوقت بالغائية .
9. بعض علل الجليس حكمية والباقية مضطردة وليس لها رابط موضوعي سوى أنها علل ولا تقبل الزوجية .

آراء النحويين المحدثين في المؤثرات الخارجية في التعليل النحوي .

تقسيم المحدثين إلى فرق حيث آراؤهم في المؤثرات الخارجية على التعليل النحوي :

يختلف المحدثون في القول بوجود مؤثرات خارجية من الفلسفة وأصول الفقه وغيرهما أثرت على التعليل النحوي، فبينما يؤكد هذا الأمر بعضهم؛ نجد الآخرين ويرفضونه، وهو في ذلك أربعة فرق:

1. فريق يقول بتأثير الفلسفة والكلام على التعليل النحوي فحسب .
2. فريق يلتمس تأثير أصول الفقه فقط .
3. فريق يرى أكثر من تأثير خارجي .
4. فريق لم يتعرض لهذه المؤثرات .

الفريق القائل بتأثير الفلسفة والكلام على التعليل النحوي:

التمس إبراهيم مصطفى الأثر الفلسفي في العلل النحويه فقط ، فذكر أن نظرية العامل ((ملأت مئات الكتب خلافاً وفلسفة وجدلاً)) (إبراهيم مصطفى ،1992م، ص 35) ، وذهب شوقي مثله إلى إتمام النحاة بالعلل العقلية فذكرأن : ((... أهم مايلاحظ على هذه المدارس جميعاً أنها أخذت منذ الخليل بن أحمد مبدأ العليه ، فكل حكم نحوي يعلل ، وكل ظاهره نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية ... ولعل من الطريف أن الزجاجي تنبه على طبيعة هذه العلل ، وما فيها من تكلف وتمحل ، فقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية)) (شوقيضيف ،مرجع سابق ، ص7) .

وسار على هذا إبراهيم أنيس حين اعتقد أن البصريين ((... من اللغويين أهل منطق وفلسفة لغوية؛ أو اجتهاد في اللغة ، يستنبطون ويؤولون ويخرجون ويعللون ويضعون الأحكام على حسب اجتهادهم في بعض الأحكام)) (إبراهيم أنيس ،1994،ص 24) .و يقول أن فلاسفة اليونان وضعوا قواعد منطقهم في صورة قوالب لغوية وألفاظ وأصوات ؛ كالتي يألفها الناس في أحاديثهم، فبدأت الصلة بين المنطق واللغة ، وسلك العرب القدماء مسلك اليونان والمنكرين لها (إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص133ــ 135) . ويرى أيضاً أنه من العب ((... أن ننظر في البحث بين الصلة والمدلولات إلى تلك العهود السحيقة في القدم وأن نحاول افتراض أن الإنسان الأول قد راعى في الاهتداء إلى الكلمات صلة وثيقة بين الأصوات والمدلولات ...

)) إبراهيم أنيس ، مرجع سابق ، ص142) . وتحدث في موضع آخر قائلاً : ((قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبعين في هذا ماجرى عليه فلاسفه اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الاسم والكلمه والأداة)). (إبراهيم أنيس ،مرجع سابق ، ص 279).

ولم يخرج تلميذ إبراهيم مصطفى ــ مهدى المخزومي ــ عن رأي أستاذه حين اتهم النحاة المتأخرين بعد عهد سيبويه بفلسفة العوامل لاسيما البصريين الذين شغلوا بالعلل العقلية على خلاف الكوفيين الذين كانت عللهم أقرب إلى طبيعة اللغة (ينظر الفصل السادس من كتاب "الخليل بن الفراهيدي " لمهدي المخزومي (مهدي المخزومي ، الخليل بن أجمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه 1986، ص239 ــ249)، وكذلك مدرسة الكوفه ومنهجها للمخزومي (مهدي المخزومي،مدرسة الكوفة ومنهجها ،ص380 ــ 384).وأماعبد الرحمن أيوب في كتابه " دراسات نقدية في النحو العربى" فكان يتابع أبواب النحو حسب ترتيبها محاولاً ربط أفكار النحاة بالفلسفة اليونانية؛ كفكرتي تقسيم الكلم والتمييز بينها قوة وضعفاً : المتأثرتين بنظرية افلاطون في الموجودات ، (عبدالرحمن محمد أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي، ص9 ــ 10،20) ،وكذلك فكرة إلغاء عمل ظن وأخواتها (عبدالرحمن أيوب ، مرجع سابق ، ص224) ، ثم إنه استنكر قولهم إن "زيد" فاعل في المعنى في جملة " أعجبني ضرب زيد عمراً " معتبراً أن قضايا اللغة ليست منطقية (عبدالرحمن أيوب ، مرجع سابق ، ص51 ــ 52) .ولعبد الرحمن أيوب بحث خصصه للمؤثرات الخارجية على الدراسات اللغوية بصفة عامة ؛ بعنوان " التفكير اللغوي عند العرب : مصادره مراحله " ؛ جاء فيه (والمعروف أن العلم العربي قد نشأ في مرحلة متأخرة ؛ بعد أن استقرت ركائز دولة الإسلام ، وقد بلغ هذا العلم دور الإزدهار على أثر اكتمال حركة الترجمة أيام العباسيين وهذا يعني بعبارة أخرى أن حركة نقل ثقافات الشعوب التي دانت بالإسلام ؛ والشعوب التي اتصلت بها ديار الإسلام ؛ كانت البذرة الأولى التي نمت عنها حركة العلم العربي)) (عبدالرحمن أيوب ، التفكير اللغوي عند العرب ومصادرة ، ص117) .

ثم أخذ يقارن بين الفكر العربي والفكرين الإغريقى والهندي ؛ نذكر ان كتاب سيبويه لايمكن ان يكون من نتاج العقليه العربية التي لم يسبق لها سيبويه أن وضعت كتاباً مبسطا في النحو ؛ فكيف بكتاب سيبويه الذي جاء ناضجاً ضخماً ؟! ،لا شك انه كتاب تعلم سيبويه أصول من الهنود ! ، وأما تأثير الفكر الاغريقي فيتمثل في مرحلة المتأخرين بعد سيبويه التي تعكس صورة واضحة له في اللغة والفلسفة ؛ لذا نجد المؤلفات النحوية في هذه الفترة تبدأ لابتقسيم الكلمة إلى أنواع ، وتعالج الجمل تماماً كما في علم المنطق (عبدالرحمن أيوب ، مرجع سابق ، ص121) .

وأما مازن المبارك فقد أختصر علينا في القول بتأثر الزجاجي بالمنطق في تعليلاتهُ ، وبين أن الزجاجي كان مضطراً إلى استخدام وسائل المنطقيين والفلاسفة في بعض الأحيان لضرورة الدفاع على خصومه والجدال بنفس وسائل المناظرين له (ينظر في كلام في تمهيد تحقيق الإيضاح(مازن المبارك، الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، ص3 ، 13).

وجاء من بعده محمد عيد الذي قال إن كتب النحو المتأخرة اختفت فيها العلل التي يعرف بها كلام العرب ؛ تحت ركام هائل من المجلات والمساجلات في العلل (محمد عيد،مرجع ساب، ص123) .

ودرس أسباب نشأه العلل فوجد أنها تتمثل في :

1. الكشف عن حكمة الله تعالى في الصيغ وأوضاع الكلام .
2. التعليل قام في عقول العرب ونياتهم .
3. الإحساس بعلل بعض الظواهر كالخفة والثقل .

سبق العرب النحاة في تعليل نطقهم ، فبقي على النحاة تكملة العلل التي لم يسمعوها منهم ويخرج المؤلف من ذلك أن هذه الأسباب إما غيبية أو فردية ظنيه أو سخيفةٍ ، والصواب ان الدافع الحقيقي لنشأتها هو التأثير الأرسطي (محمد عيد ، مرجع سابق ، ص 125) .

واقتضى المنهج الوصفي من خليل عمايره أن يقبل ــ كا بن مضاء ــ بالعلل الأولى ؛ لأن المتكلم بها يلتزم بما جاء عن العرب ، وأما العلل الثواني والثوالث فهي علل فلسفية يرفضها الوصفيون (خليل عمايرة ، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، ص71) .

وبدأ جلال الدين ثابت في البداية مدافعاً عن أثر أرسطو في علل النحو حيث عارض " تمّاماً " في كونه علة السماع علة صورية ، وكذلك عارض أن تكون ثمة علاقة بين التعليل الأرسطى الصوري وتعليل الكوفيين (جلال الدين ثابت ،1989م، ص36) وحين تعرض للقياس في النحو ذكر أن قياس العلة وقياس الطرد ماهما إلا القياس البرهاني المنطقي ، وأن قياس الشبه النحوي هو قياس التمثيل المنطقي (جلال الدين ثابت، ، مرجع سابق ، ص 126) .

الفريق القائل بتأثير أصول الفقه على النحو العربي :

ذكر الشيخ عرفه أن النحاة نسبوا العمل إلى العوامل نسبة مجازية كما ننسب في اللغة العمل إلى الألات بدل الفاعل الحقيقي ، والأصل أن علل النحو وعوامله كالعلل الفقهية : مجرد أمارات وعلامات ، وأن رغبة النحاة في تشبيه عللهم بالعلل الفقهية جعلتهم يختارون للنحو عوامل لفظية

بدل العوامل المعنوية ؛ لأن العوامل اللفظيه ظاهره منضبطة كالعلة الفقهية وليست كالعوامل المعنوية الخفية. (محمد عرفه ، 1937م ، ص 80 ــ 87 ، 136 ــ137) .

واقترح عرفه لرفع صعوبة العوامل النحوية أن نعتد بالحقيقية المنطقية في ان محدث الإعراب هو المتكلم ؛ ولكن المحدث غير المباشر هو العوامل المعنوية ، وذلك لأنه لما رأى أن العوامل اللفظية التي اختارها النحاة القدماء انتكلت على النحويين المتخصصين كإبراهيم مصطفى فضلاً على طلاب النحو المبتدئين ؛ قرد أن إقرار العوامل المعنوية هو أفضل لتعليم الطلاب النحو ؛ لأن الطالب يراعي الصلة بين اللفظ والمعنى ، لأن هذه العوامل المعنوية هي التي في عقل العربي ، فهو يرفع الفاعل بمعنى الفاعلية لا بالنظر إلى ما قبل الفاعل من فعل أو وصف مشبه بالفعل (محمد عرفه ، مرجع سابق، ص 137 ــ 140) .

الفريق الذي التمس أكثر من تأثير خارجي في العلل النحوية :ــ

وأول هؤلاء تمّام حسان الذي اعتبر أن النحو قد تأثر بالعلتين الصورية والغائية اللتين من علل ارسطو الأربع، وكانت الصورية تركة عصر النشأة الأولى، أما الغائية فكانت من ترك التحول الذي أصاب النحو من طابع البحث العلمى إلى التلقين التعليمي (تمّام، الأصول ، ص 28)، وكان سابقاً في كتابه " مناهج البحث في اللغه، 1955م " يرى أن الدراسات اللغويه جزء من التفكير الفلسفي اليوناني الذي افترض اللغة اليونانية مقياساً للغات العالم، وكان لترجمة العلوم اليونانية والسريانية ــ لا سيما منطق ارسطو ــ نصيب الأسد، وحدث بعدها أن ظهرت المناظرات بين المسلمين والنصارى مستخدمين المنطق في الدفاع عن دينهم، وتأثر النحو بمقولات أرسطو العشر في الأقيسة والتعليلات (تمّام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 22– 32).

وأما في كتابه " الأصول فقد التمس التأثير الإسلامي أكثر من التأثير اليوناني ؛ اذ يرى ان علل النحو قبل عهد الخليفه المأمون كانت علل الإعراب ، وبعد عهده تأثير النحاة بالفكر اليوناني ، لكن بنيان النحو كان مكتملاً فكان التأثير قاصراً على امسائل والجدل والشرح ، لا على الأصول (تمّام ، الأصول ، مرجع سابق ، ص 192) .

ويشمل التأثير الإسلامي علم اصول الفقه وعلم الكلام (عبدالله عبدالرحمن بن أحمد الإيجي ، المواقف في علم الكلام ، ص7) ، وقد كرر تمّام ما قاله ابن جني من أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء (تمّام ، الأصول ، ص 195) ، وكذلك تقسيم العلة إلى سبب وعلة من حيث جواز حكمها أو وجوبه (تمّام ، مرجع سابق ، ص 191 ــ192) ، وذكر مسالك العلة التي أخذت عن الأصوليين دون إضافات مهمة إلى ماقاله القدماء (تمّام ، مرجع سابق ، ص 205 ــ206) . ثم إنه يدفع شبه التأثير المباشر للنحو العربي بالفكر اليوناني قائلاً

: ((الأخذ عن المتكلمين والفقهاء ليس بالضرورة أخذ عن اليونان ؛ لأن المتكلمين والفقهاء حتى لوصح اخذهم عن اليونان ؛ فإن أخذهم كان تأثراً ولم يكن نقلاً ، فإذا تأثر النحوي بمتأثر عن اليونان فسوف يكون الأثر الواصل إلى النحوى أثراً اسلامياً في طابعه ، مهما حمل من مؤثرات لا تغير طابعه الإسلامي (تمّام ، مرجع سابق ، ص193) .

ويرى ان النحو كما تأثر بغيره ؛ أثر هو في غيره : ((وتبين لي ان اللغويين والبلاغيين على حد سواء (بما نتفعوا بأصول النحاة في عرض مسائل الفرعيين (أى فرع اللغة وفرع البلاغة) ؛ على نحو ما اتضعوا النحاة بأصول الفقهاء)) (تمام ، مرجع سابق ، ص10) .

ويرى من جانب أخر ان معظم المسلمين حافظوا على فكرهم الإسلامي النقلي ، واتخذ بعضهم الفكر المنطقي سلاحاً للدفاع عن الإسلام ، وأما بعضهم فخلطوا بين الفكرين حتى انكرتهم الفرق الأسلميه الاخرى (تمّام ، اللغه العربية معناها ومبناها ، ص55) ، وليزيد التأكيد على صلة النحو بالأصوليين قام بمقارنة قواعد التوجيه النحويه بقواعد التوجيه الأصوليه ؛ فالفائده ترادف المصلحه ، وقاعده " لا خطأ ولا لبس" في النحو ترادف" لاضرر ولا ضرار" الأصولية (تمَّام ، الأصول، ص 220 ــ 221) وفي رأي سعيد الأفغانى أن مدرسة البصره النحويه عاصرت مدرسة الرأى في الفقه لابى حنيفه بن ثابت (80 ــ 150هـ)؛ التى تُعنى بالاجتهاد فيما لم يرد فيه نص؛ ورد النصوص أو تاويلها إذا تعارضت مع أصول الدين أو نصوص أخرى (الأفغانى مرجع سابق، ص 84)، ونقل كلام ابن جنى في أنه اراد جعل أصول النحو على نمط أصول الكلام والفقه (الأفغاني، مرجع سابق ، ص92). ويقول الأفغانى (ولم تنقضِ المائه الثانيه حتى كان للفقه كتبه ومذاهبه وأصوله ؛ كما كان للدين أيضاً كتبه وجدوله وأصوله ومتكلموه وفرقه . دوّن أو لا الفقه وأصوله والحديث ، ثم جاء النحو يتقدم رويداً رويداً ، وبدأ يدوَّن وتنسق أبوابه وأصوله ، ثم جاءت بعد الطبقه الأولى طبقات ، وتميزت المذاهب فيه بعضها من بعض ثم كان له أصوله أيضاً "" (الأفغاني، مرجع سابق ، ص100) . وينقل كلام ابن جنى في علاقة النحو بعلل الفقهاء والمتكلمين (الأفغاني ، مرجع سابق ، 100 ــ101) . ويرى أن ((علماء العربيه أحتدوا طريق المحدّثين من حيث العنايه بالسند ورجاله ...

ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل ، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه ...)) (الأفغاني ، مرجع سابق ، ص 104) . وآمن جميل علوش بما قاله أبن جني من أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين ؛ وإن كان لها أوجه اتفاق مع علل الفقه، ولكنه فى أنواع القياس الثلاثة التى ذكرها الأنبارى : قياس العلة والشبه والطرد ؛ ارتأى أنها أقيسة تمت إلى المنطق اكثر من النحو ، ولم يكن النحاة القدامى قد أوغلوا في قضايا الفلسفة والمنطق كما أوغل الأنباري وغيره (جميل علوش ،1981م ، ص148 ــ 149) وبمثل هذه الموازنة بين التأثيرين الفقهي والكلامى سار محمد الحلواني حين قال " جمعت العلة

النحويه خصائص العلة الفقهية وخصائص العلة الكلاميه ؛ لأن النحاة تاثروا ثاثيراً بالغاً بما كان يحيط بالبيئة الثقافيه آنذاك ؛ ولأنهم أستمدوا مناهجهم واساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام . أما صلتها بالعلة الفقهيه فتتضح لك فيما كانت تسلكه من مسالك الاستنتاج ، وفيما كانت تقتبسه من أساليب ، ذلك أن النحاة تحدثوا عن تجارب العلتين للظاهرة اللغويه وتحدثوا عن تعليل الحكم الواحد بعلتين اثنيتين ، والعملات كلاهما مستمدان من الدرسة الفقهية . وكما تحدث الفقهاء عن العلة القاصرة تحدث علماء اللغه والنحو ... تلك هى وجوه التشابه بين العلة النحويه والعله الفقهيه ، ولكن على الرغم من هذا نجد بينهما إختلافاً في الطبيعة والجوهر ؛ إذ تنطق النحويه منهما إلى مسالك العلة الكلاميه المنطقية وتنغذ إلى ما وراء الظاهر لتعسر كل شيئ ؛ على حين تقف العلة الفقهيه في مسائل كثيره أمام حدود الظاهر لا تتعداها ، فهى مثلاً لا تقوى على تفسير عدد الركعات في كل صلاة ؛ لأن ذلك أمر تعبدى إلهي فهو مما يجهل الفعل الإنساني علته أما العلة النحويه فهي كالعلة ((لمنطقيه تضرب في كل أفق ولا تحذر من البحث وراء الظاهر)) (الحلوانى ، 1983م ، ص 11 ــ 113) . واختلفو عن سابقيه مفرح السيد الذى التمس تأثيرات مختلفة زيادة على التأثيرين الفقهى والفلسفي ، فقد جعل بواعث نشأة العلة النحويه ستة ، (مفرح السيد ، علل النحو العربي، ص8) .

1. الباعث الديني .
2. الباعث التعليمي .
3. توثيق صناعة الإعراب .
4. إثبات حكمة الوضع .
5. محاولة استكناه طبيعة اللغة وتصرف وظائفها الأساسية .
6. التأثير بمنطق أرسطو .

ولكنه كان يلتمس أثبات حكمة الوضع اكثر من غيرها ؛ لأنه تحدث طويلاً عنفرضية الأصل والفرع وأثرها على التعليل النحوى وأما سعيد الزبيدي فقد ركذ على القياس ــ موضوع كتابه ــ فذكر ان على بن عيسى الرمانى (ت 384ه ــ) . هو الذى أدخل المنهج الكلامى في علم النحو متأثراً بابن السراج ، وأن الأنبارى (ت 577هــ) هو الذى نقل قياس الفقهاء إلى النحو (الزبيدي ، مرجع سبق ، ص 71 ــ 73) .وبذلك يضع الذبيدى التفسير الذى يرتضيه لارتباط علة النحو بالعلة الفقهيه والعلة الكلاميه كما ذكر ابن جني الفريق الذى لم يتعرض للتأثيرات الخاجيه في التعليل النحوي : وتمثل هذا الفريق خير تمثيل منى إلياس التى أرجعت علل إلى الحس في الغالب وإلى معقولية الكلام في أحيان أخرى ، فهى ترى أن العلل النحويه أكثرها حسية: ((على أن التى تفضى إلى معنى الثقل وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفيه ؛

وإنما تتجاوزها إلى الكثير من الأحكام النحويه فإن كثيرا من صور التأليف التى يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غيره يحس الانسان بمجافاتها للعلامه اللغويه ؛ كالذى ذهبوا إليه في قضية العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر ؛ فإنهم يقولون لا يكون ذلك الابأن يؤكد كلا الضميرين بضمير منفصل والحس يؤيد ماذهبو إليه))(منىإلياس ، مرجع سابق، ص 49) .وهى تقدم مخرجاً بعنوان العلل العقليه فتقول : ((... على أن الخليل وصاحبه سيبويه وجمهور النحاة من بعدهم كانوا ربما عللوا بعض الأحكام بعلل عقليه ، وذلك عندما يتعلق الحكم بمعقولية الكلام ، ماجاءوا به من وجوه التعليل في هذا الجانب لا مضمر فيه من جهة أنه فرض لإعتبات عقليه على اللغة ينبط عنها واقعها ؛ إلا أنه يستند إلى معلومات تتعلق بأغراض الكلام والفائده المتوخاة منها ، ومنى مثل ذلك تعليلهم الاقتصار على أحد مفعولي الأفعال القلبيه التى تفيد يقيناً أو ظناً ...)) . (منى إلياس، مرجع سابق ، ص55) . ولأجل أن ابن جني اعترف بأن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين فإنها فسرت ذلك لئلا يتعارض مع وجهة نظرها فى العلل العقليه بما يلي : ((لما كانت علل النحويين بهذا الاعتبار إنما تقتضيها أسباب مركوزة في الطباع ؛ فإن ابن جني يذهب إلى أنها إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقهين ...) (منى إلياس ،مرجع سابق ، ص66) .وتبعها محمود الدرويش الذى يلتفت إلى أى تأثير خارجى في العلل النحوية رغم أنه يؤمن أن النحاة ((... قد ذهبوا بعيداً واستعملوا خيالهم لا قتناص العلل والاكثار منها ، وقد يكون خيالهم يتناول مسائل جانبية غير حاصله في اللغة ، فأحذوا يعللون لماذا لم تُثنَّ الأفعال ولا تجمع ؟ ولماذا لم يجعل الجر للأفعال والجزم للأسماء ؟ فهذه التساؤلات لا يمكن أن نجد لها جواباً من اللغه ذاتها ، فعلى المسوؤل أن يقول " هكذا وجدت اللغة ... " وقد يؤدى هذا التساؤل إلى افتراضات نظريه تستند إلى النظر العقلى فيعتلها العقل إلا أنها لا تُقنع من يرى أن للغه منطقاً خاصاً ومسلكاً لا يتناسب مع مايعترضه النحاة المعللون)) (محمود الدرويش ، مرجع سابق ، ص78) . بل قال أكبر من ذلك إن ((... العلل منذ بداءتها مستقاة من طبيعة هذه اللغة ، ومستمدة من خصائصها الذاتية ، فإنها لابد أن تظل دائما الأساس الذى يعتمد عليه لمعرفة الظواهر والعوارض التى تطأ على الصيغ والأبنية ، ولهذا فإننا نجد العلل التى ترددت في كتاب سيبويه تردد في " علل النحو " أيضاً فضلاً عن أن كتاب سيبويه كان المعين الثر الذى استعت منه ابن الوراق أحكامه واتدلالاته) (محمود الدرويش، مرجع سابق ، ص 58) . ولم يذكر محمود نحلة أيضاً رأيه في التأثيرات الخارجيه في العله ؛ وإن كان قد نقل رأى ابن جنى في قرب العلل النحويه من الكلاميه (نحله ، أصول النحو ، ص127) . ولم يشغل بتلك التأثيرات مثله مصطفى التونى الذى كرّس جهوده للأبحاث الحديثه في التغير اللغوي وبحث في أسبابه وعلل العلمية دون النظر إلى خلفيات نشأة العلة وأتصالها بالفلسفه والفقه .

رأينا في مدى وجود مؤثرات خارجية في نشأة التعليل النحوى ومباحثه :

ليس لدينا ــ حين نبحث عن أية مؤثرات خارجيه في أى علم أو معرفه من العلوم والمعارف الإنسانيه ــ **الادليلان** :

أحداهما نقلي والاخر عملى والدليل العملى أهم من النقلي ؛ لأن الدليل النقلى ليس الأ مجرد رأى بعض الرواة أو المؤرخين أو العلماء ، فقد يقبل رأيهم وقد يرد وفيما يخص المؤثرات الخارجيه للتعليل النحوى التى هي الفلسفه والكلام وأصول الفقه ؛ فإننا سنتناول ثلاثه أمور :

1. بداية نشأة أصول الفقه والكلام في الإسلام ، وتاريخ اتصال المسلمين بالفلسفة اليونانية.
2. الدليل النقلي على تأثر العلل النحويه بهذه العلوم .
3. الدليل العملي التطبيقي على هذا التأثر .

بداية الفلسفة والكلام وأصول الفقه في الإسلام :

بداية علم الكلام : فقد وضع " الفهرست " مقالة عن الكلام والمتكلمين فجعل الفن الأول في ابتداء أمر الكلام والمتكلمين وذكر أن أول المتكلمين وأصل بن عطاء الغزال ، وأورد أن ولاته كانت سنة 80هــ ووفاته سنة 131هــ وأن من كتبه " المنزلة بين المنزلتين" والخطب في التوحيد والعدل " (ابن النديم ، 1991م ، ص209) .

بداية الفلسفة في الأسلام : ورد في عدد من الكتب التى عنيت بنشأة الحضارات الأنسانية وتاريخها وعلومها مايدل على هذه البدايه ؛ ففي الفن الأول من المقاله السابقة في " الفهرست " بعنوان " في اخبار الفلاسفة الطبيعيين والمنطقيين وأسماء كتبهم ... " (ابن النديم ، مرجع سابق ، ص 300) . نجد حديثاً أن الفرس نقلوا شيئاً من كتب المنطق والطب من اليونانيه إلى لغتهم الفارسية ، وظلت هكذا حتى نقلها إلى العربيه عبدالله بن المقفع . (ابن النديم ،مرجع سابق ، ص 150) . وهذا الاتصال بثقافة اليونان في ذلك العهد يدل عليه ايضاً ماجاء في " طبقات الأمم " أنه كان في الدوله العباسيه جماعة من النصارى والصابئين من علماء اليونان أو الروم أو ممن جاورهم ؛ منهم " بختيشوع (ابن النديم مرجع سابق ، ص 358) الذى خدم الخليفه العباس السفاح (132 ــ 136 هــ) (السيوطي ، 1898م ، ص 219 ــ 220) . وصحبه ، وله تاليف في الطب ، (صاعد الأندلسي ، 1068م، ص300) هذا يعنى تقارب زمانى التأثيرين الفلسفى والكلامى .

بداية أصول الفقه : مربنا في فصول الأصل والفرع من الباب الأول أن مباحث الفقه متقدمه زماناً على مباحث النحو لذا قيل أن أول كتاب ظهر في أصول الفقه : للأمام محمد بن إدريس الشافعي (150 ــ 204 هــ) ، وأسم كتاب " الرسالة " ولايزال باحثاً إلى يومناى هذا . لكننا نرجح أن يكون هو أبا عبدالله محمد بن الحسن بن فرقر الشيبانى الدمشقى المولود بواسط

131هـ والمتوفى سنة 187هـ وقيل 189هـ لأنه وضع كتباً منها " أصول الفقه" و "اجتهاد الرأى " و " الاستحسان " ، وهو بعد ذلك أستاذ الشافعي ، ولاشك أن التلميذ يأخذ عن أستاذه عادة.

الدليل النقلى على تأثر العلل النحوية بهذه العلوم :

ذكرنا في عدة مواضع من الكتاب اعتراف ابن جنى بأن علل النحو قد أخذت صفات من علل المتكلمين وعلل المثقفين ، ونجد الزجاجي في " الإيضاح في علل النحو " الذى أقدم كتب العلل المتبقية . حين تعرض لسبب اختلاف النحاة في تحديد الأسم والفعل والحرف مطلقاً على الفلسفة وعلمائها : ((ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم ــ أعنى معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك ــ قد اختلفوا في تجديد الفلسفة نفسها اختلافا ، فقال بعضهم الفلسفة إتيان الحكمة وقال بعضهم الفلسفة معرفة طبيعة لجميع الأشياء الموجودة ، وقال بعضهم الفلسفة معرفة الأشياء الموجودة الألهية ، ويعنون المدركة عقلاً ، ومعرفة الأشياء الإنسية ــ يعنون معرفة الأشياء المدركة بالجلوس ، وقال بعضهم : الفلسفة معناها الموت أى تعاطي الموت ؛ يعنى إماته الشهوات ، وهذا زعموا حد أفلاطن ، وقال أخرون الفلسفة الاقتداء بالبارى حسب طاقة المخلوق، وقا أرسطاليس : الفلسفة صناعة الصناعات وعلامة العلوم)) (الزجاجي ، مرجع سابق ، ص 46 ــ 47) . وإذا كان الزجاجي المتوفى سنة 337هـ على اطلاع بالفلسفة والمنطق ؛ فهو أحق عندى بإدخال الفلسفة والمنطق من على بن عيسى الرماني المتوفى سنة384هـ الذي اعتبره سعيد الزبيدي أول من أدخل المنهج الكلامى في علم النحو ؛ لا سيما أن الفلسفه والكلام وجهان لعملة واحدة ؛ وإنما يفرقهما أن الفلسفه علم عام يخدم العلوم جميعاً ، وأما الكلام فهو يستخدم قواعد الفلسفة للدفاع عن العقيدة الإسلامية السمحاء .

الدليل العملى على تأثر التعليل النحوي بالكلام والفلسفة وأصول الفقة :

وبهذا الدليل يمكننا أن ننقح ماقاله المحدثون ، ونقبل من نماذج المؤثرات التي اقترحوها مانجد له دليل عملياً ، ونرفض مالم يكن له دليل على النحو الأتى :

1. قول إبراهيم مصطفى : " إن نظرية العامل ملأت مئات الكتب النحوية فلسفة وجدلاً " ل دليلاً له ، فنحن حين نفتح أشهر كتب النحو المتأخرة ؛ لا نجدها قاصرة على عوامل الإعراب ومايتعلق بها من تقدير العامل وحزفه وذكره ؛ بل نجد حديثاً مسهباً عن أقسام الكلم وعلاماتها ، وأنواع الأفعال وأزمنتها ، وأنواع المعتل من الأسماء والأفعال وأحكامها الصرفيه ، وأنواع المعارف والنكرات ، قضايا الاتصال والانفصال في الضمائر والاستثناء وأنواع الجمل ... ألخ وإذا كانت كثير من هذه المباحث صرفيه ،(الزجاجي مرجع سابق ، ص 42 ــ 43) فيكفي أن نعلم أن النحاة حين يعرفون

أبواب النحو لا يقتصرون على ربط الباب بقضية العامل فقولهم في تعريف الفاعل ــ مثلاً ــ هو :الاسم المرفوع المسند إليه فعل مبنى للمعلوم ؛ هو تعريف لا يقتصر على الجانب الإعرابي بل يتناول قضية اسناد الفعل إلى الفاعل وهي قضيه معنوية لا شكلية ، وقضية كون الفاعل اسماً هي قضية معنوية أيضاً .

2. قول شوقي : إن النحاة حاولوا أن يعللوا كل حكم نحوي بعلل عقلية ؛ فإن هذا منهج الفلاسفة الذين يسعون إلى الكشف عن علل كل شيء ولكن علينا ألا نعتقد أن علل النحو كلها عقلية كما اعتقد شوقي ، وإنما نكتفي بالقول إن منهج النحاة في السعى وراء كل ظاهرة يشبه منهج الفلسفة ، ولهذا السعي ما يؤيده لما بين أيدينا من كتب العلة كالإيضاح للزجاجي وعلل النحو لابن الوراق وأسرار العربية للأنباري ونتائج الفكر للسهيلي واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ؛ كل هذه الكتب حاولت أن تعلل ما تجد من أحكام النحو سعياً أن تكون العربية لغة حكمية لاتقارن بغيرها .
3. قول مهدي المخزومي إن البصريين هم الذين اقتصروا على فلسفة العوامل مخالفين هذه الفكرة .
4. قول عبدالرحمن أيوب إن فكرة تقسيم الكلِم إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف كان بتأثير منطق أفلاطون ؛ لا نجد له دليلاً عملياً ، فقد وجدنا أقدم كتب العلة المتبقية ــ الإيضاح للزجاجي ــ يقول إن سبب تقسيم الكلم إلى هذه الأقسام الثلاثة أنه تقسيم بدهي يستنتجه العقل لا يحتاج إلى برهان لأنه لابد لأية جملة في أية لغة ــ كما يرى الزجاجي والنحاة ــ من شيء يخبر عنه ــ اسم ــ وشيء يخبر به ــ فعل ــ ورابط بينهما : الحرف ؛ بدليل أنك لا تستطيع أن تجد قسماً رابعاً .(الزجاجي ، مرجع سابق ، ص 42 ــ 43) .
5. وأما قول أيوب إن اعتبارهم " زيدٍ " فاعلاً في المعنى في جملة " أعجبني ضرب زيدٍ عمراً " هو من قبيل التأثير بالمنطق واعتبار قضايا النحو منطقية : فهو أمر لا يقبله علماء اللغة المحدثون الذين ينتمي إليهم هو نفسه ، فنحن نعلم أن المنهج الوصفي يُعنى بوصف اللغة كما هي ، ولن يرتاب المنهج الوصفي في اعتبار" زيدٍ " فاعلاً في المعنى باستخدام قرينة المعنى .

6. وأما قوله إن التمييز بين الكلمات قوة وضعفاً حسب العمل ناشئ عن نظرية أفلاطون التي تقول أن الذوات أهم من الأفعال والأدوات .
7. وكذلك قول محمد عيد إن منشأ العامل ناتج عن التأثير الفلسفي : فإن التعليق عليهما هو أنه لا ينبغي أن نأخذ تأثير المنطق في العوامل النحوية على الإطلاق ؛ بل نلتمس الفلسفة أيضاً كما ارتأت منن إلياس: فمن العوامل التينشم منها رائحة المنطق ماجاء في الإيضاح للزجاجي: مثل قولهم إن الفاعل قبل فعله لأن الْمحْدِث سابق لَحدَثه . (الزجاجي ، مرجع سابق، ص83) . فهذه نظرة فلسفية تعتد بما تقرره قوانين الطبيعة من أن المؤثر وتجبر اللغة أن تسلك مسالك الطبيعة .
8. وكذلك قولهم إن فعل المستقبل ــ فعل الأمر ــ أسبق من المضارع والماضي ؛ لأن الشيء يكون مستقبلا فيخبر عنه ثم يصير في الحال ، ثم يصير ماضيا (الزجاجي ، مرجع سابق ، ص 85).
9. ومثلها إنكار البصرين على الكوفيين القول بالفعل الدائم ؛ أي اسم الفاعل عند البصريين ، وذلك لأن البصريين نظروا إلى زمن الفعل نظرة منطقية فقالوا إنه لا يعقل أن يكون لفعل أكثر من زمن ؛ وإنما عليه أن يكون إما ماضيا أو حالا أو مستقبلا (الزجاجي ، مرجع سابق، 86) . وكذلك حين يجعلون العامل أوسع سلطة كلما كان أقدر على العمل كالموظف الذي يقوى أمره بقوة مركزة وسعة سلطته المباحة له ، ولذا جعلوا الفعل أقوى العوامل وكلما كان الاسم والحرف أقرب إلى الفعل كان أقوى عملا ، ولذا قالوا فقالوا : (ضارب) تعمل عمل (يضرب) ؛ لمضارعته إياه ، والمصدر الذي يكون بمعنى (أن يفعل) يعمل عمل اسم الفاعل ، ولا يتقدم مفعوله على فاعله ؛ لأنه لم يقف قوة اسم الفاعل ، و(إن) المشددة وأخواتها وما الحجازية تعمل عمل الفعل لمضارعتها إياه ، ولا يتقدم خبرها عليه ، ولا على اسمها ؛ لأنها لم تتصرف تصرف الأفعال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل هي أنقص مرتبة من المصدر (الزجاجي ، مرجع سابق ، ص135) .

هذه نماذج مما نرتضيه في علاقة العوامل بالمنطق ، وتبقى هناك جوانب كثيرة في العوامل ليس لها علاقة ضرورية بالمنطق بل يتقبلها عقل العربي؛ لأنها لاتفسر إلا ما يقتضيه الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة ، وهو أنه : إذا اقترنت ظاهرتان وجودا وعدما فإنهم

يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسببا للأخرى . وهذا ماتقتضيه بداهة العقل الإنساني . وهذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنساني كما تقول منى إلياس . ويمكن أن نمثل لهذه العوامل البدهية بقولهم إن عامل الفاعل هو الفعل، وإن الأصل في العمل الفعل ، وإنه لا ينفك الفعل عن الفاعل ، وإن التابع يعطى حكم متبوعه .. ألخ ذلك .(زينب عفيفي ، 1993م ،ص 72).وبهذه الطريقة نستطيع أن نثبت أن الفلسفة قد دخلت حتى العوامل التى هي قرائن وعلل تعليمية ، وليس صحيحاً أن التأثير الفلسفي وقع في العلل الثواني والثوالث كما رأى خليل عمايرة .

محمد عيد فيما رآه من أن علل أرسطو موجودة في النحو ، وقد رأىتمام مثله أن العلتين الصورية والغائية موجودتان في ترآث النحو ، وخالفناهما في كون علة الفاعلية هي الوحيدة التى توجد في النحو دون أن يدل وجودها على أنها من المنطق .(زينب عفيفي ،مرجع سابق ، ص 72) .

ذكر عرفه أن النحاة نسبوا العمل إلى العوامل نسبة مجازية كما فعل الفقهاء ، والأصل أن علل النحو وعوامله كالعلل الفقهية : مجرد أمارات وعلامات ، وأن رغبة النحاة تشبيه عللهم بالعلل الفقهية جعلتهم يختارون للنحو عوامل لفظية بدل العوامل المعنوية ؛ ونحن نوافق أن تكون العوامل مجرد إمارات كما صرح بذلك ابن جني الذي اعتب الفاعل الحقيقي هو المتكلم وفسر سبب نسبة العمل إلى العوامل ونبين أن العوامل التى وضعها الخليل أقرب إلى العقل الإنساني الفطري لأن هدفه كان وضع قرائن لتفسير ارتباط العوامل بمعمولاتها ؛ وأن المتاخرين كما يتضح من كتاب الإيضاح قد أكثروا من الجوانب الفلسفية في العوامل أكثر ممن سبقهم .أما العلل الثواني والثوالث ؛ أقرب إلى التأثير المنطقي أكثر من العلل التعليمية لأنها منذ البداية سعت أن تكون علل مؤثرة سواء كانت حسية أو عقلية .(زينب عفيفي ، مرجع سابق ، ص72).

ولعل الإضافة الأهم والأولى التي كان ينبغي النظر إليها أن أصول النحو ليست إلا صورة مقربة من أصول الفقه في مناهجها ومصطلحاتها وشروطها وأدلتها ؛ كان على المحدثين أن يبحثوا عن الأثر الأصولي الفقهي الإسلامي في التعليل النحوي قبل أن يلتمسوا من مؤثرات اليونان البعيدة وأهم إضافة هي القول بأن أي تأثير خارجي لا يبلغ حده وقيمته إلا إذا كان في صميم أصول العلم المتأثر ومناهجه الإجمالية ؛ لذلك لا ينبغي أن نعتد بتأثير الفلسفة والكلام في أصول النحو وعلله أكثر من اعتدادنا بتأثير أصول الفقه ؛ وقد وجدنا أنا منهج النحو ملتصق أشد الالتصاق بمنهج أصول الفقه .

وخلاصة القول: يرى إبراهيم مصطفى أن نظرية العوامل ملأت مئات الكتب النحوية فلسفة وجدلاً ، ترى الباحثة أن النحاة لم تقصر جهودهم على قضايا الإعراب والعوامل بل كانت لهم مباحث متنوعة وإن كان الإعراب حاز أكبرنصيب .

ويرى شوقي أن النحاة حاولوا تعليل كل حكم نحوي بعلل عقلية ، في حين أن النحاة حاولوا تعليل كل الظواهر اللغوية لإبراز حكمة اللغة العربية سواء كانت تعليلاتهم عقلية أو حسية .

يعتقد أيوب أن فكرة تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام فكرة أفلاطونية ، و الصحيح أن النحاة أشاروا إلى أن تقسيمهم الكلم كان تقسيماً بدهياً لكون كل جملة محتاجة اسم مسند إليه وفعل مسند وحرف رابط بينهما، ويعتبر أيوب قول النحاة إن " زيدٍ فاعل في المعنى في جملة " أعجبني ضرب زيدٍ عمراً " من قبيل التأثير بالمنطق، واعتبار النحاة ذلك يؤيده المنهج الوصفي لأن قرينة المقام تدل عليه .

ويرى أيوب وشوقي أن العوامل فكرة نابعة من المنطق ، ليست كل قضايا العوامل متأثرة بالفلسفة.

يرى علوش أن أنواع الأقيسة التى أتى بها الأنباري لم يعرفها القدماء ، نجد ليس الأنباري إلا منظراً لتلك الأنواع التى كانت موجودة منذ عهد النحاة الأوائل في تطبيقاتهم وإن لم يجردوها .

يقول عرفة إن عوامل النحاة وعللهم كالعلل الفقهية: مجرد أمارات ، بدليل أنها لفظية ظاهرة كالعلل الفقهية الظاهرة المنضبطة ، و أن العوامل الحسية والعقلية كانت موجودة منذ عصر النشأة وإن بلغت العلل العقلية كانت أشدها عند المتاخرين ، وكذلك العلل الحقيقية ، إلا أن العلل الحقيقية أكثر تشبعاً بالمنطق من العوامل لاسيما عند المتاخرين .

ظن تمّام أن النحو متأثر بمقولات أرسطو العشر ، نجد مقولات أرسطو بدهية لابد أن تهتم بها معظم العلوم .

أكثر المحدثين التمسوا الأثر الفلسفي في التعليل النحوي أكثر من الأثر الأصولي ، والذين راعوا الأثر الأصولي لم يعطوه حقه ، يعتبر أثر أصول الفقه في أصول النحو والتعليل أهم بكثير من الأثر الفلسفي الذي يقع في بعض مسائل النحو التفصيلية ، لأن التأثير الأصولي ممتد في معظم قضايا نظرية النحو وأصوله .

آراء النحويين المحدثين في قبول التعليل النحوي

قسّم المحدثين إلى فرق بحسب آرائهم في قبول التعليل النحوي :

قبل التعرض لآراء المحدثين في العلة سلباً أو إيجاباً أن نقدم مقدمة سريعة و مهمة عن أسس قبول العلل الحقيقية و القرائن ؛ و نجد أن العلة نوعان :

1. حقيقية : تحاول تقديم السبب الحقيقي الذي أنشأ الظاهرة اللغوية و أوجدها في الحياة الإنسانية ، و هي قرائن لا ترتبط بالكلام بل بنشأة اللغة .
2. غير حقيقية : قرائن توجد أثناء الكلام سواء كانت داخل الكلام نفسه فتكون مقالية لفظية أو معنوية ؛ أو كانت خارج الكلام في الموقف اللغوي فتكون قرائن مقامية ، و القرائن هي الدلائل التي نتوصل بها الى الحكم .

شروط العلة النحوية سواء كانت حقيقية لتعليل ظاهرة أو مصطلح ؛ أو كانت اقترانية غير حقيقية، سواء أكانت في قياس أم لي تكن ؛ كما يلي :

1. عدم دور الدور .
2. أن تكون العلة مؤثرة .
3. أن تكون مطردة في أمثلة الشيء المعلل .
4. ألا تخالف قاعدة " إن ثبت حكم للأصل فالفرع أولى به " .
5. أن تبنى العلة على خطوات المنهج العلمي من ملاحظة و أستقراء و تصنيف و تجريب للوصول إلى نتيجة علمية .
6. و للعلة القياسية شرط زائد هو ألا يكون قياسها خلاف المسموع الغالب .

العلة من حيث إمكان قبولها أو عدمه ، و هي أنها تصنف كما يلي :

مع التمثيل لها من علل الجليس الدينوري :

1. علل يقينية نقطع بثبوتها ، وهي تشمل جميع العلل الأولى التعليمية ، و كذلك بعض العلل الثواني القياسية إن وردت في الجدول علة الوجوب ؛ وعلة الجواز ، وعلة التغليب ، وعلة المشاكلة ، دلالة الحال ، الحمل على المعنى .
2. علل ظنية يرجحها الحس و الذوق والسليقة العربية و العقل البشري ؛ و لكننا في النهاية لا نجزم بصدقها و صحتها و منها الإستسقال ، المجاورة ، الإختصار ، التخفيف ، الأولى ، الإشعار ، التعويض ، التضاد ، التحليل .

3. علل شكّية : يفق عندها المرء ولا يرجح صحتها ولا بطلانها لأنها لم تؤيد بالدليل الذي يقويها ويصدقها أو حتى يرجحها ، و مثالها : التوكيد ، الأصل .
4. علل واهية يصعب تقبلها لدى الحس و العقل و منها : علة التشبيه و علة الإستغناء ، النظير ، النقيض ، المعادلة ، الفرق .

ينقسم المحدثون إلى ثلاثة فرق حسب قبولهم للتعليل أو رفضه :

1. الفريق الأول : من يقبل بعض العلل و يرفض غيرها و منهم تمام حسان الذي قام بأوسع محاولة لتجريد العلل لاسيما القرائن .
2. الفريق الثاني : الرافض للعلل النحوية مطلقاً .
3. الفريق الثالث : من يقبل العلل مطلقاً .

الفريق الأول : من يقبل بعض العلل و يرفض غيرها :

أولاً : تمام حسان :

يرى أن العلة التي تفيدنا في النحو هي العلة الصورية التي يرى أنها علة السماع أي قول النحاة " هكذا سمعنا عن العرب " (تمّام ، الأصول ، ص29) و هي في نظره تبحث عن الكيفيات ؛ فهي تهم العلوم الطبيعية التي تشرح علاقات العناصر و الظواهر , و كيفية تركيبها و تحليلها و وظائفها , وقد أهتم علم اللغة الخيراً بمناهج العلوم الطبيعية , فظهر المنهج الوصفي الذي يهتم بالعلة الصورية ــ لا الغائية التي يهتم بها المنهج التاريخي (تمّام ، مناهج البحث في اللغة، ص33ــ37)، وكذلك (ابن المضاء , 1982م , ص156) كما أهتم باعلة الغائية التحويليون(عمايرة ، في نحو اللغة و تراكيبها , ص54ــ58)الذين جاءوا من بعد الوصفيين . وعلى الرغم مما سمعناه من تمام من رفضه للعلل بأنواعها الثلاثة التعليمية و القياسية و الجدلية إلا أنه لم ينْجُ من تعليلات بعض ظواهر اللغة ؛ فمن تعليلاته :

حين كان يدلل على أن البنية الصرفية للصفات و المصادر لا تدل على الزمن كما هي الحال في الافعال ؛ و إنما تحتاج المصلدر و الصفات إى قرائن حالية و مقالية لإضافة معنى الزمن ــ الذي هو معنى وظيفي من معانيها :

علَّل لظاهرة تعدد المعنى الوظيفي فقال " و يأتي التعدد هنا من أن الصفات و المصادر تكون أحياناً من قبيل المسند إليه ؛ ثم هي الحياناً من قبيل المتعدي وأحياناً من قبيل المفعول به الذي يتعدى المتعدي إليه ، و تكون احياناً حالاً ، و احياناً أخرى نعتاً ، وهي مع كل هذا التقلب في

المعنى باقية في مبناها ؛ فتظل الصفات صفات و المصادر مصادر ؛ لا يختلف النظر إليها (تّمام، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص255) .

و قال معللاً عدم السماح بالإبتداء بالسكون في الكلام : ((يسمح نظام اللغة إذن بالبدء بالساكن ولكن السياق الاستعمالي أي الكلامي يكره توالي الصمت و السكون : الصمت الذي سبق الكلام مباشرة ؛ والسكون الذي أتصف به الحرف الساكن الذي بدأت به الكلمه ...)) (تمّام ، مرجع سابق، ص277) .

و تحدث في قضية القياس النحوي عن أن ما يحتاجه اللغوي هو القياس الاستعمالي ــ الصوغي الفطري المنطقي ــ الذي يقيس المفردات أو الجمل على المفردات و الجمل المسموعة عن العرب لا الحمل أو القياس النظري الذي يقيس الاحكام على الاحكام و أن الذي يرضاه مجمع اللغة العربية هو القياس الصوغي (تمّام ، مرجع سابق، ص174ــ177) .

و فيما يخص القرائن ذكر كيف انشغل النحاة بقرينة الإعراب عما عداها (تمام ، الأصول ، ص96) . و أقترح البديل عن خرافة العوامل ــ القديمة كما يسميها ــ أن يكون القرائن المقالية و المقامية ؛ أن هذه القرائن تحدد معاني الأبواب و العلاقات بينها بصورة أوفى في التحليل اللغوي, ففي كتابه الشهير " اللغة العربية معناها و مبناها = 1972م رسم أنواع القرائن المادية و العقلية و التعليقية (تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص190) و بين أنها البديل عن عوامل النحاة (تمّام ، مرجع سابق ، ص231ــ232) .

ترى الباحثة أن قول تمام لا يقبل إلى العلة الصورية ــ هكذا نطقت العرب غير مقبول لأن العلة الصورية ما هي إلا علة السماع الغائية ، فقولنا " هكذا نطقت العرب " : تعليل حقيقي للظاهرة اللغوية بأنها نشأت بسبب المزاج أو العرف العربي أن العلل نوعان حقيقية و قرينة ، فكيف يمكن لأي منهج علمي أن يتخلى عن هاتين العلتين إن العلة الحقيقية إذا كانت مبنية على اسس علمية فإنها تكشف للباحث عن حقائق تطور اللغة و ساعد النعلمين على فهم منطق اللغة تقريب من أذهان الطلبة أما علة القرينة فلا شك أن تمّاماً يدرك قيمتها ؛ لكنه رفض جميع العلل إلا علة السماع لأنه كان يعتقد ــ أن كل ما أتى به النحاة من علل أولى و ثواني و ثوالث هو من قبيل التعليل الغائي و أن التعليل الغائي ما لا يستطيع المرء إنكاره ولا رفضه ؛ منه التعليل الحسي الذي يرضاه الذوق العربي كتعليل عدم التقاء ساكنين بالاستثغال... إلخ من التعليل الغائي ما هو عقلي لكنه مقبول مع ذلك كعلة أمن اللبس .

نجد أن تمّام حسان هو الذي سعى في مقدمة آخر كتبه ــ الخلاصة النحوية ــ إلى الإقرار بأن جميع القرائن تسعى إلى تحقيق ثلاث ثوابت هي :

1. أمن اللبس في المعنى .
2. طلب الخفة في المبنى .
3. اطراد القواعد . (السيوطي ، الإقتراح ، ص42 ، الشاوي ، إرتقاء السيادة ، ص66) .

و منهم شوقي ضيف :

لم يقبل من العلل سوى العلل التعليمية (الزجاجي ، الإيضاح, ص1) فشغل نفسه بتيسير النحو و نبذ العلل و العوامل في كتب له من مثل تحقيق " الرد على النحاة 1947م" , "تجديد النحو 1982م" , تيسير النحو قديماً و حديثاً 1986م " , تيسيرات لغوية 1990م " (ابن مضاء , الرد على النحاة ، مرجع سابق , ص23ــ46) .

يرى شوقي الإنصراف عن نظرية العامل و ذلك يتحقق بحذف العوامل وما يتعلق بها من شروط وأنواع و نحوه ، ثم تسجيل ما ورد في اللغة من صيغ و عبارات مسموعة , وترك الصيغ المفترضة , ثم تنظيم أبواب النحو حسب موضوعاتها لا حسب العمل و العامل ؛ وبذلك تتجانس الأبواب فنجد الفعل المضارع المتصل بنون النسوة منصوباً لا مبنياً على الفتح ؛ وكذلك الفعل المضارع المتصل بنون النسوة ينبغي أن يكون مجزوماً لا مبنياً على السكون , و تصير كان فعلاً كبقية الافعال يأتي بعدها فاعل وأما الذي يسمى خبرها فهو حال, و أما ليس ة أخواتها يأتي بعدها مبتدأ مرفوع و يكون خبرها منصوباً أو مجروراً بعد حرف جر زائد ؛ أو منصوباً على الشذوذ . (شوقي ضيف , مرجع سابق , ص11ــ23) .

يرى شوقي منع التأويل و التقدير في الصيغ و العبارات : لأن إلغاء التقدير سيريحنا من عناء إضمار المعمولات و تقدير العوامل و إقرار محل الجمل , فمثال ذلك انه يمكننا الإستغناء عن الفاعل المستتر وجوباً في الفعل القول إن الفعل للمتكلم و سيفيدنا إلغاء فكرة أن لكل فعل فاعلاً في تسهيل إعراب جملة التعجب إذ يصبح المتعجب منه مفعول به ولا فاعل لفعل التعجب , وكذلك لا ذاعي للفاعل بعد الفعل المضارع الخاص بالمتكلم والمتكلمين و المخاطب ؛ ولا بعد نعم و بئس ولا في باب الإستثناء ــ نحو ليس إلا ــ ولا باب التنازع لأنه غير مرئي في كل ذلك ... (محمد عيد , 1067م ، ص10ــ12).

يؤكد شوقي من وضع ضوابت وتعريفات دقيقة : منها تعريف المفعول به بأنه اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين ؛ يشمل هذا التعريف كل ما ينوب من المفعول المطلق لا أن يقال " إن المفعول المطلق اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً " . و منها ايضاً تعريف المفعول معه بأنه " اسم منصوب لواو تال غير عاطفة بمعنى مع ؛ ليك لا نخلط بينه و بين الاسم المعطوف" . و تعريف الحال : " صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة " ؛ وليس كما قيل " وصف فضل مذكور لبيان الهيئة " .

حذف زوائد كثيرة : منها حذف تعقيدات اشتقاق اسم التفضيل و فعل التعجب و الاكتفاء بالأمثله . وحذف شروط تصغير الأسم المعقدة و أمثلتها المفترضة والإبقاء على الأمثلة التي تبينه . حذف قواعد اشتقاق اسم الآلة لأن مداره على السماع ة الاكتفاء بالأمثلة المسموعة . و توضيح صيغ النسب و حذب قواعده المعقدة جعل اشكال تقديم المبتدأ أ, الخبر في باب التقديم أو التأخير جعل احوال حذف المبتأو الخبر في باب الحذف و الذكر . حذف إعمال إنْ المخففة و كأنْ المخففة وليتَ ــ إذا اتصلت بها ما الزائدة ــ ... (محمد عيد ، مرجع سابق ، ص10ــ12) .

إبراهيم أنيس:

رأى أن افكار ابن مضاء في إلغاء العلل الثواني والثوالث أفكار ناضجة تستحق النظر و التقدير (إبراهيم أنيس، من اسرار اللغة ، ص210) و تجده في موضع آخر يستنكر قياس الشبه و ما فيه من علل مصنوعة متكلفة .

ووجد أنيس الحل في القياس اللغوي أو الطبيعي, و من صور وضع افاعل للمصادر التي ليست لها افعال أو العكس, وتعريب الدخيل ليكون على نمط المعرب, تعميم معنى المفردات , فهذا القياس معياره تنمية اللغة لمسايرة التطور الإجتماعي للغة . (محمد عيد ، مرجع سابق , ص15).

وعلى الرغم من أن المؤلف يرفض العلل الثواني الثوالث ؛ إلا ان كتابه " من اسرار اللغة " يبدأ فصله الأول بعنوان " طرائق نمو اللغة " التي هي القياس, و الإشتقاق , و القلب والإبدال , والنعت و الإرتجال, والإقتراض , وهذه الوسائل لنمو اللغة ليس في الحقيقة إلا عللاً ثواني حقيقية للتغيير اللغوي الذي يطرأ على اللغة والعلل عند أنيس وجود الإعراب في العربية بأنه لتجنب إلتقاء الساكنين و الأصل في الكلمات السكون (إبراهيم أنيس, من اسرار للغة , ص219ــ248, 258ــ273) . إلا أن اكثر ما أثار الحفيظة في كتابه هو الفصل الثالث الذي

تحدث عن نفي وجود الإعراب في العربية و إتهام النحاة بأنهم هم الذين احدثوه بعد الإسلام, واجبروا الناس على الإلتزام به من خلال علاقتهم بالحلفاء و الحكام, وأن الأصل في العربية الوقف, وليس للحركات الإعرابية معانٍ تدل عليها ؛ مفسرا ما جاء في بعض النصوص الفصحى كالقرآن الكريم بأنه جاء لإدراج الكلام و منع إلتقاء الساكنين , وأن الإعراب بالحروف كان على حالة واحدة لكنه تطور من خلال اتصال اللهجات .(إبراهيم أنيس ، مرجع سابق , ص279ــ281) .

وفي ما يخص القرائن وجد أنيس أن النحاة اعتمدوا في البداية على الدلالة في التفرقة بين اقسام الكلم لكنهم احسوا بنقصهم حين وجدوا اسماء لها تعلق بالزمن و حروف لها معنى في ذاتها فأخذوا يضعون شكلية, ويرى أن الأفضل في تقسيم الكلم ثلاثة قرائن هي المعنى و الصيغة و وظيفة اللفظ في الكلام . (إبراهم أنيس , ص279ــ281) , وبذلك تكون اقسام الكلمات كالآتي:

1. الاسم : و يشمل الاسم العام و العلم و الصفة .
2. الضمير : الضمائر و ألفاظ الإشارة و الموصولات و العدد .
3. الفعل .
4. الأداة . (إبراهيم أنيس ، مرجع سابق , ص282ــ294) .

وقد اجتهد المحدثون من بعد أنيس في إعادة تقسيم الكلم , فرأى مهدي المخزومي انه يكفي ان نقول انها على قسمين : معرب هو الاسم و مبني هو الفعل و الإشارة و الأداة , وهذا مجرد تعميم غالب ولا يعني أن كل الاسما معربة ؛ بل قد نجد بعضها مبنياً بالالف أو مركباً ... إلخ (مهدي المخزومي , في النحو العربي , ص69) . أثنى على علل الخليل و الكوفيين لانها سماعية وقريبة إلى طبيعة اللغة , ورفض علل البصريين الذين أوغلوا في المنطق (مهدي المخزومي , مدرسة الكوفة , ص380ــ384) ، ولانه وجد عدداً من عوامل الكوفيين عملية لا لفظية أقرب بالعوامل المعنوية فقط ؛ لانها هي العوامل اللغوية المستمدة من طبيعة اللغة على حد قوله (مهدي المخزومي ، مرجع سابق , ص263) .

عبدالرحمن أيوب :

يقول أن النحاة قسموا الكلام إلى كلمات ؛ ثم قسموا الكلمات إلى اسم و فعل و حرف بإعتبار الدلالة على الذات أو الحدث أو العلاقة كما فعل أفلاطون اليونان ؛ وقسموها إلى معرب و مبني بإعتبار غالبية الحرف الأخير لحركات مختلفة (عبدالرحمن أيوب , دراسات نقديةفي النحو

العربي, ص7ــ8) و في تقسيماتهم لركات مختلفة . يرفض العلل الموضوعة وضعا منطقياً كعلل الإعراب و البناء التي تميز بين الكلمات قوة و ضعفاً و يرى ا العلل التي يمكن قبوها هي العلل التي تفسر إقترتن ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى أقترتناً مطرداً بحيث توجد بوجودها و تنعدم بإنعدامها , مثال ذلك العلة المطردة القائلة بان إلتقا الساكنين سبب حذف حرف العلة في (لم يَقُمْ = لم يقُّوْمْ) (عبدالرحمن أيوب , دراسات نقدية في النحو العربي , ص29ــ30) .

إبراهيم مصطفى :

الذي رفض علل لنحاة القدماء بما فيها العوامل لا يكفي عن التعليل بالجدل الذي لا يقبله العقل؛ أو بالحس ؛ محاولاً تبرير نظريته الجديدة في جعل الضمة علم الإسناد ؛ الكسرة علم الإضافة؛ و الفتحة الحلركة المستحبة الخفيفة ؛ ومن علله الحسية و العقلية : قوله ان احروف في الأسماء الستة مجرد إشباع لحركات الإعراب , وان سبب الإشباع هو لئلا تكون الاسماء الستة على حرف او حرفين ؛ لاسيما ان اكثرها يبدأ بحرف حلقي فلا يتضح صوته . (إبراهيم مصطفى, مرجع سابق , ص109) .

مازن المبارك :

لا يفارق رأى الزجاجي في اعتبار العلل التعليمية هي العلل المقبوله ، وأن القياسية والجدلية فيها تكلف . (الزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحوي ، مازن المبارك ــ ص6) .

سعيد الأفغاني :

نراه يعجب بالتعليل أحياناً فهو يصف ابن جني بقوله : (والذي يعجب حقاً في ابن جني مزية الشمول في نظراته ؛ فإن غوصه على السر أداه في أن يجمع في حكم واحد ما لا يجمعه النحاة عادة ؛ لعدم انتباههم إليه فقد جمع نصب المؤنث السالم والمثنى وجمع المذكر السالم في علة واحدة) (سعيد الأفغاني ، مرجع سابق ، ص95) ، ويوافق ابن جني على قرينة المقام التي تفيد في تخريج الكلام وتأويله إلى وجهه الصحيح (سعيد الأفغاني ، مرجع سابق ، ص 93) ، وذكر ابن جني ذلك في (الخصائص ،مرجع سابق ، ص248) .وقد نقل رأي غيره في درجات قبول العلة ((أنت ترى أن بعض العلل النحوية حسية مقبوله وبعضها فرضية لكن لهم قسماً ثالثاً من العلل وهو العلل الخيالية ...) (سعيد الأفغاني ، أصول النحو ، ص114) . وهو تقسيم متأثر بتقسيم ابن مضاء (ابن مضاء ، مرجع سابق ، ص131).

عند الأفغاني ليس معيار القبول كون العلة حسية ؛ فقد تكون العلة عقلية مقبولة أيضاً وقد تكون حسية لكنها مرفوضة ، وإنما ميزان قبول العلل ورفضها هو كونها ملتزمة بشروط العلة التى تجردها .

ينقص تقسيم الأفغاني درجة العلل المرجوحة ؛ ذلك لأن درجات الوصول إلى المعرفة عند الانسان تبدأ بالجهل ثم الظن ثم اليقين ، فبين اليقين والشك مرحلة الترجيح .

محمود الدرويش :

يرى أن معظم الذين جاءوا بعد الخليل ساروا على نهجه في التعليل الذي لايخرج عن النحو العربي ، ومنهم من بالغ فيه وأسرف حتى أصبح ما جاء به يعد خاجاً عما هو مألوف في النحو العربي : ((... التعليلات التى ذكرها ابن الوراق في كتابه علل النحو ماهي إلا ثمار ذلك التراث العتيد ، وقد نرى أن معظم الذين جاءوا بعد الخليل وسيبويه كانوا يسيرون على نهج من سبقهم في هذا المنحى ...)) . (ابن الوراق ، مرجع سابق، ص 68) . وعلى هذا يعني أن معيار قبول العلة عنده هو كونها لا تخرج عما أقرته ظواهر اللغة المسموعة ، ولا تلقي بنفسها في الغيبيات والعقليات .

مصطفى التونى :

لاشك أنه لا يرفض العلل ؛ لأن كتابه كله في سرد علل التغير اللغوي ؛ إلا أن الصبغة العلمية التى تميز بها تحليل لعلل التغير اللغوي تجعلنا نحس بأنه يرفض العلل التى تقع في دائرة الغيبيات والظنون ؛ وأنه لايرضى إلا بما أثبته العلم في العلل .

الفريق الثاني : الرافض للعلل النحوية مطلقاً :

أولاً : إبراهيم مصطفى :

رأى ضرورة تخليص النحو من نظرية العامل ، ومن كل جدل وفلسفة وخلاف ، ويكون البديل عنها في إعراب الأسماء ــ مثلاً ــ أن نقول إن الضمة عَلَم الإسناد ؛ والكسرة علم الإضافة ؛ والفتحة ليست علامة إعراب ، وبهذا يمكننا أن نضم كلاً من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم إن وخبرها في علم الإسناد ، وتحت الإضافة ندرج المجرورات والمضاف إلية ، وتحت الفتحة ندرج كل اسم لم يكن له صلة بالإسناد ولا بالإضافة . ومابقى عدا المعرب من الأسماء فهو مبنى، وبذلك نتخلص من عوامل النحو وعلله الخرافية . (إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص 193 ــ 197) .

خليل عمايرة :

يرى أن هدف القدماء من النحاة هو تيسير الغة العربية لكن المتأخرين صيروا النحو حرفه أدخلوا فيها الغث والسمين بالرغم من محاولات تجديد قطرب وابن مضاء (عمايرة ، العامل النحوي ، ص 15 ــ 16) .

ويرى عمايرة أن الحركة أو الحرف الإعرابيين عنصر تحويل ، فإن لم يكن كذلك فهو اقتضاء قياسي له أبواب نحوية ولكل باب حالة إعرابية لها حركة معينة تتغير بدخول عناصر التحويل التى تؤثر على الممثل الصرفي " البنية " . (حلمي خليل ، 2013م ، ص95) .

وجاءت محاولات عمايرة وسطاً بين المحافظين والمغتربين ، مقدم تحليلاً لعدد من اساليب العربية ؛ نجمع بين المبنى والمعنى ، فلا نغفل الحركة الإعرابية ، ولا سبيل لتبريرها . (حلمي خليل ، مرجع سابق ، ص17 ــ 18)

سعيد الزبيدي :

حين تعرض لقوادح العلة نقل عن القدماء ماقالوه فيها بلا توضيح أو إضافة أو ربط بينها ، فقد ذكر أن القوادح ععدها تسعة كما جاء في الاقتراح هي : النقض ، وتخلف العكس ، وعدم التأثير، والقول بالموجب ، وفساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والمنع في العلة ، والمطالبة بتصحيحها ، والمعارضة (سعيد الزبيدي، مرجع سابق ، ص30 ــ 33) ، ثم هاجم النحاة لإغراقهم في التعليل دون أن يحلل مايقوله: " إن قراءة متفحصة لهذه القوادح تكفي أن نقرر تحمل النحاة التعليل، وإغراقهم النظر؛ للاختلاف القائم بين النحاة فيها ؛ مما يصل في كثير إلى التناقض ؛ ولأن النحاة لم يلتزموا تصحيح العلل النحوية منهجاً وأسلوباً أو اطراحها لما فيها ، بل ذهبوا يسوقون العلل تلو العلل ويبتكرونها؛ ليعززّوا هذا الرأي ونقض ذلك ؛ فأدت بهم هذه السبيل إلى هذا التفنن في العلة ومسالكها وقوادحها ؛ وإغراق المنهج اللغوي السليم بما يعقده ويذهب به مذهباً بعيداً عن اللغة، فيتحولون به إلى مماحكات عقلية نظرية " (سعيد الزبيدي مرجع سابق، ص33).

وفي موضع آخر انتقد مذهب البصريين مبيناً أن من مآخذهم : ((حكموا المقاييس العقلية في الدراسة النحوية ... وقد ابتعد بهم الإعراق في النظر واصطناع التعليل والتأويل والجدل عن النحو ؛ حتى دفع ذلك أبا علي الفارسي أن يقول عن زميله الرماني (ابن الأنباري ، نزهة الألباب ، ص233 ــ 235) ." إن كان النحو مايقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء؛

وإن كان النحو مانقوله نحن فليس معه منه شيء " (الرماني ، مقولة الرماني ، مرجع سابق ، ص234) .(الزبيدي ، مرجع سابق ، ص54) .

الفريق الثالث : مَن يقبل العلل مطلقاً :

محمد عرفة :

قبل بالعلل والعوامل النحوية لأنها علامات توجب على المتكلم العمل (محمد عرفة ، 1937م ، النحو والنحاة ، ص80 ــ81) ؛ بل إنا نجده يعلل كما علل القدماء ؛ فقد ذكر أنه تواصل إلى علة عامة لنصب أي مسند أو مسندإليه يمكن قبولها ، وهي علة مشابهة أن وأخواتها الفعل ، فقولنا " ليت الشباب يعودُ " يشبه قولنا " أتمنى الشباب " ؛ فخبرُ إن كالمفعول به في المعنى (محمد عرفة ، مرجع سابق ،ص 131) ، ويتخذ عرفه قاعدة عامة لذلك فيقول : ((... وإذا أشبه الشيء الشيء مال الحس اللغوي إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه)) ، (عرفة ، النحو والنحاة، ص131) ، ثم قال : ((وعلى هذا ينبغي أن يفهم كثير مما جاء عن العرب من الجر بالمجاورة والإعراب على التوهم ...)) (محمد عرفة ، مرجع سابق ، ص 132 ــ 133) ، ويعتبر عرفة أن ما قاله هنا أفضل من تعليلات النحاة الجدلية ؛ ويضع لنا قاعدة عامة لقبول أي تعليل معتبراً أن تعليله ((... منطبق على سذاجة العرب الفطرية ، وعدم اعتمادهم على قوانين مكتوبة ، بل على حسهم اللغوي ، وفطرتهم الكلامية التى تتبع النهج الواسع الذي اعتادته ، والَمهْيَعَ الغالب الذي سلكته ، وهو موافق للنهج الطبيعي في تدرج اللغة ، وكلما كان التعليل محرزاً لهذين كان أقرب إلى القبول وأبعد عن التكلف)) (محمد عرفة ، مرجع سابق ، ص 133) والذي أتى بهة محمد عرفة من قبول العوامل المعنوية فقط والأخذ بقاعدة عامة هي أن الرفع للفاعل .

منى إلياس :

رأيها في التعليل فهو أن الخليل ومن تابعوه لم يخرجوا في تعليلاتهم النحوية على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة ، وهو أنه : إذا اقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى ، وهذا ماتقتضيه بداهة العقل الإنساني (منى إلياس ، مرجع سابق ، ص47) .

خلاصة القول :

1. لايقبل تمّام إلا العلة الصورية ، وهي عنده قولنا " هكذا نطقت العرب " ، لعل هذه المقولة علة حقيقية وتسمى علة السماع ، ولايمكن رفض كل العلل ، لأن بعض العلل حقيقية قائمة على تجربة علمية ، وبعض العلل قرائن ضرورية في التحليل النحوي .
2. يقول تمّام إن النحاة القدماء انشغلوا بقرينة الإعراب التى تنبه عليها أبو الأسود ، الرغم من أن النحاة رتبوا أبواب النحو حسب الوظائف الإعرابية إلا أنهم بحثوا في قضايا كثيرة غير الإعراب.
3. نادى شوقي بحذف أبواب ومسائل ومصطلحات كثيرة من النحو رغبة في تيسيره ، يجب على الباحث اللغوي أن يصف اللغة كماهي بكل تفاصيلها ، وعلى التربويين انتقاء ما يناسب الطلاب في مراحل تعليمهم المختلفة ، وينبغي ألا يقوم تيسير النحو على أكتاف باحث واحد .
4. أنكر أنيس وجود الإعراب في العربية قديماً ؛ فإنما هو من وضع العرب ، في حين أن الإعراب موجود في العربية بآلاف الأدلة النقلية والعقلية .
5. رفض المخزومي العوامل ، ونتوكد العوامل ماهي إلا قرائن لا يمكن الاستغناء عنها حتى لو سماها المخذومي بأسماء جديدة .
6. يرى الأفغاني أن العلل المقبولة هي الحسية ، أن ميزان قبول العلل أو رفضها هو مدى اتصافها بشروط العلة العلمية المقبولة ؛ سواء كانت علة حسية أو عقلية ، والعلة عنده ثلاث درجات هي العلل المقبولة والعلل الفرضية والعلل المرفوضة ، نجد هناك درجة العلل المرجوحة التى هي بين العلل المقبوله والعلل الفرضية .
7. نظرية عمايرة تنبع من أفكار تشومسكي التي تبنى عمايرة أكثرها، ترى نظرية تشومسكي عالمية ونظرية عمايرة قاصرة على العربية، فينبغي عدم العناية ببعض جوانب اللغة العربية وترك جوانب أخرى .
8. يرى عرفة أن المتكلم ليس هو محدث الإعراب بل هي من واضع اللغة وليس للمتكلم إلا تطبيق ما اكتسبه من قواعد اللغة، بينما ينبغي أن نفرق بين الكلام واللغة لأن هذا التفرقة تجعلنا نعلم أن المتكلم هو واضع الكلام وفق قواعد لغته التي اكتسبها من بيئته ، ولا أحد منا يعلم الوضع القديم للغة .

نجد أن أكثر المحدثين التمسوا التأثير الفلسفي والمنطقي والكلامي بدلاً من التأثير الأصولي الفقهي، وخرجنا بنتيجة أن تأثير أصول الفقه أعمق لأن أكثره يقع في نظرية النحو ومنهجه لا في تفاصيله وشروحه .

السيد أحمد الهاشمي

هو أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ، أديب معلم ، مصري ولد في القاهرة سنة 1295هـ ـ 1878م ، ومع أن أحمد الهاشمي تلقى تعليمه في الأزهر وكانت صلته عميقة وأكيدة بين أساتذته ومدرسيه ، إلا أنه أختار سلك التعليم المدني فدرس العربية في العديد من مدارس القاهرة وأصبح مديراً بعد ذلك للعديد من المدارس كمدرسة الجمعية الإسلامية ومدرسة فؤاد الأول كما عيِّن مراقباً لمدارس فكتوريا الإنجيلية ، (كحَّالهَ ،1957م ، ص 443) .

ولم تذكر لنا كتب التراجم شيئاً يذكر عن حياته العلمية ، إلا النذر اليسير ، مثلاً إنه كان أزهرياً ، وعمله التعليمى، وإدارته لأكثر من مدرسة ، إلى أن عين مديراً لمدارس الملك فؤاد الأول ولى عهد مصر سابقاً تلقى تعليمه في الأزهر الشريف وأتصل ببعض شيوخ عصره ، وتتلمذ عليهم مثل : الشيخ محمد عبده ، والشيخ سليم البشري ، والشيخ حسونة النواوي ، والشيخ حمزة فتح الله المفتش الأول بوزارة المعارف العمومية (الهاشمي ، 1989م، القواعد الأساسية ، ص5).

وأشهر مؤلفاته :

أحمد الهاشمي له مؤلفات عدة في مختلف أفرع اللغة العربية ما بين النحو والصرف إلى الأدب وموسيقى الشعر والبلاغة ، ومن مؤلفاته :

1. جواهر الأدب في إنشاء و أدبيات لغة العرب :

صدر عن مكتبة المعارف ببيروت ثم طبع بعدها مراراً ، والكتاب ضخم يقارب عدد صفحاته ألفاً وهو كتاب يحوي نصوصاً تراثية شعرية ونثرية بالغ الهاشمي في تهذيبها ، وبذل مجهوداً في حسن ترتيبها ركز على الأدب العربي دون غيره .

2. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع :

صدرمراراً وعدد طبعاته لا تكاد تحصى ، تناول فيه علوم البلاغة الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، عرض الهاشمي هذه العلوم عرضاً شائقاً بسّط فيه المصطلحات وقرّبها من أفهام الطلبة والمتعلّمين ، وشرح معتاصها ، ورسّخ حدودها في أذهانهم معتمداً نهجاً في التأليف فريداً جمع فيه التنظير إلى التطبيق ، وقد حاز هذا الكتاب على إعجاب أدباء عصره وأساتذته الذين درس عليهم ، فأثنى على هذا الكتاب سعد زغلول باشا ومحمد عبده الذي قال عن الكتاب:

" وجدته كتاباً عظيماً وأسلوباً حكيماً ، يشهد لحضرة مؤلفه الفاضل بملاك الذوق السليم والعقل الحكيم " .

3. ميزان الذهب في صناعة شعر العرب :

صدر مؤخراً عن مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، وكان قد طبع مراراً للطبعة الصادرة سنة 1989م ، تضمّن مباحث علمي العروض والقاقية ، وهو كتاب تعليمي نحا فيه منحى الشواهد المحلولة والتطبيقات المتعدّدة ، قدّم مادته تقديماً سهلاً ذلّل فيه صعوبات العلمين وإن كان قد أسهب في ذكر التسميات المتعلّقة الزحافات والعلل ، ألحق به فنون الشعر المختلفة الملحقة بالبحور الستة عشر كلزوم مالا يلزم والتسميط ، والإجازة والتشطير ، والتخميس ، وأوزان الموشّح والدوبيت ، معرّجاً على أوزان الشعر العامي من زجل، وموالیا ، وكان وكان ، والقوما، وما إليها وتناول فيه الهاشمي علمي العروض والقافية ، وهوأحد الكتب التعليمية التى جاءت مادّته سهلة مبسطه لطلبة العلم في هذا المجال .

4. المفرد العلم في رسم القلم :

ذكر الهاشمي في مقدمة كتابه جواهر البلاغة ص(3) اسم هذا الكتاب على الوجه الآتي : المفرد العلم في باب النسب ، والتسمية هذه لا تتّفق مع مضمون الكتاب ؛ ولعله يشير إلى كتاب آخر يعالج موضوع الأنساب هو هذا الكتاب المذكور في مقدمة جواهر البلاغة لأن المفرد العلم في رسم القلم يعالج موضوعاً آخر مختلفاً هو علم الخط و مايسمّى حديثاً بعلم الرسم أو الإملاء . ولعله بذلك يشير إلى كتاب له آخر بهذا الاسم .

طبع كتاب المفرد العلم في رسم القلم مراراً ؛ وأحدث طبعاته تلك التي أصدرتها المكتبة التجارية بمكة المكرّمة سنة 1997م ، هذه النسخة الصادرة عن دار القلم بيروت دون تحديد لنسة النّشر. يقع الكتاب في ثمانية أبواب تحدّث فيها عن قواعد الكتابة بشكل جامع ودقيق ومعلّل ، ويتضمّن كل فصل منها عدداً من المباحث التفصيلية المعزّزة بأمثلة تراثية في غالبيتها ، يشكّل هذا القسم من الكتاب ما يُسمّى بقواعد الخط العربي (الإملاء) ، ولكون الكتاب تعليمياً فلقد أثبت فيه قرابة مائتي نصّ تطبيقي تصلح لأن تكون نصوص إملاء اختباري لتلاميذة المدارس ، هذه النصوص مفيدة جداً تخدم الأهداف التربوية والسلوكية في آن ، امتزج فيها النثر بالشعر ، والآية القرآنية الكريمة بالحديث النبوي الشريف ، والحكمة بالمثل السائر حتّى صار الكتاب

معرضاً للفكر التعليمي الهادف إلى تخليص التلميذ من أخطاء الكتابة ومدّه بكثير من القيم الخلقية والاجتماعية والدينية وغيرها . (الهاشمي ، مرجع ، سابق ، ص 6) .

5. القواعد الأساسية للغة العربية :

وهو الكتاب الذي اختارته الباحثة لبيان تعليلات الهاشمي للقواعد النحوية وقد صدر مؤخراً عن المكتبة العصرية سنة 1998م بحلّة قشيبة، وطباعة أنيقة وقد حقّقه الدكتور محمد قاسم .

جمع فيه الهاشمي أبواب علمي الصرف والنحو مهتدياً إلى أمثلة وشواهد وتطبيقات لم يسبق إليها ؛ فمادته مكثفة ، وتمريناته وافرة ، والإعراب النموذجي يذيّل كل باب من أبوابه.

نحا المؤلف فيه وهو أحمد الهاشمي "، نحو ترتيب" الألفية" ،لأنها عند كافة العلماء مرضية، وشرح في أسفار النّحو النّظر، وجاء منها بالمبتدأ والخبر، وجمع فيه لطائف "التّصريح " وتُحف" الأشموني" وتحقيقات "الصبّان" ونُتَف "الخُضري" ودقائق " الرَّضي" وبدائع " المُغنى" ومع هذا كلّه جمع إلى غزارة المادّة سُهولة المأخذ وإلى جودة الترتيب دقة العبارة، وظرف الإشارة، وإلى كثرة التّمرينات حسن الاختيار ، لينتفع به المُبتدئون، ولا يستغنى عنه المُنتهون.(الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية ، ص6) .

6. ذكر له عدد من الكتب الآخرى ، مثل :

(أسلوب الحكيم) مجموع مقالات و (السعادة الأبدية في الشريعة الإسلامية) و (مختار الأحاديث النبوية والحكم المحمدية من البخاري وكتب الحديث المعتبرة) و (السحر الحلال في الحكم والأمثال) .(الهاشمي،2002م ، المفرد العلم في رسم القلم ، ص7) .

توفي في القاهرة سنة "1943م" .(يوسف إليان، 1928م ، ص 1887 ــ 1888) .

ومن خلال استعراض بعض مؤلفاته يلاحظ أنه تجول في علوم اللغة كلها من أدب ونحو وصرف وبلاغة وموسيقى الشعر وغيرها فهو موسوعة لغوية أدبية لا يشق له غبار بين المهتمين باللغة العربية من المعاصرين .

نماذج من تعليلات الهاشمي :

ومن تعليلات الهاشمي في النحو من كتابه القواعد الأساسية :

الاسم المبني :

ذكر أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً (ويسمى متمكناً) وذلك لتوارد المعانى المختلفه عليه بحسب مايقتضيه عامله من فاعلية ومفعولية وغيرهما ، فاحتاج إلى الإعراب لبيان هذه المعانى ، بخلاف الفعل والحرف لأنهما يلزمان موقعاً واحداً فلا يفتقر إلى الإعراب ــ ولكن الاسم يبنى على خلاف الأصل ويسمى غير متمكن ، وذلك متى أشبه الحرف شبهاً يخرجه عن وضعه ، ويقربه من الحرف الذى لا يستحق الإعراب ، فيبنى حملاً عليه .(الهاشمي ، القواعد الأساسية، ص39) . فكون الأصل في الاسم أن يكون معرباً لا يسأل عنه أما وقد صار مبنياً فقد احتاج إلى تعليل .

والبناء في الحروف والأفعال أصليٌّ : وإعرابُ المُضارع الَّذي لم تتَّصل به نُونا التوكيد ولا نون النّسوة عارَضٌ ، والإعراب في الأسماء أصليٌّ ، وبناء بعضها عارضٌ ، ووجه أصالة البناء في الحروف والأفعال عدم توارُدُ المعانى المختلفة المحتاجة إلى تمييز بعضها من بعض بالإعراب كالفاعلية والمفعولية عليها ، ووجه أصالة الإعراب في الأسماء احتياجُها إلى ذلك التَّمييز، لكن متى أشبه لاسم الحرف شبهاً قوياً يُقربّهُ منهُ بُنى مثلهُ ، والاسم لايُبنى إلا إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يُدنيه منهُ ، فعلةُ البناء منحصرةٌ عنده ــ في ثلاثة أنواع الأول : الشبه الوضعيٌّ ــ وهو كونُ الاسم موضوعاً على حرف واحد كـــ (تاء) الفاعل في نحو : (فهمت) ، فـــ (التاء) شبيه بباء الجرّ ولامه ، وواو العطف وفائه من الحروف المفردة ، أو موضعاً على حرفين ثانيهما حرف لين كـــ (نَا) في نحو : (فهمنْا) ف (نا) شبيهةٌ بنحو :(قد) و(بل) ومن الحروف الثنائيه ، لأن أصل الاسم يكون على ثلاثة أحرف إلى سبعة ــ فما جاء من الأسماء ناقصاً عن ثلاثة أحرف يكون لسبب من الأسباب، وإنما أعرب نحو (أب وأخ ويد ودم) ، من كل اسم بقى على حرفين بعد حذف أحد أصوله ، لضعف الشبه بكونه عارضاً ، فإن الأصل (أبو ، وأخو) ، ألخ وبهذا الشبه بنيت الضمائر لوجوده في أكثرها ، وحمل الباقي عليه ، وقيل بنيت لشبهها بالحروف في (الجمود) أى لا يتصرف فيها بتثنية ولا جمع . الثاني: الشبهة المعنويّ ــ وهو كون الاسم مُتضمّنًا معنى من معانى الُحروف (سواءٌ أوُضع لذلك المعنى حرف أم لا) فالذي وضع له حرف موجود كـــ (متى) فإنها تستعمل شرطاً نحو : (

متى تجتهد تنجح) ، فهى حينئذ شبيهة في المعنى بـــ (إن) الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو : متى نصر الله ، وهى في تلك الحالة شبية في المعنى (بهمزة الاستفهام) وانما أعربت (أى) الشرطية والاستفهامية لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للإضافة التى هى من خصائص الأسماء . وأنما اختص الخفض بالاسم ، والجزم بالفعل ، قصداً للتعادل ، فإن الجر ثقيل يجُبر خفة الاسم ــ والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل . (الهاشمي ، القواعد الأساسيه ، ص30 ــ 32) . وفي ذلك قال ابن مالك :

والاسْمُ مِنْهُ مُعــــْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَيه مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا

و كَنيابَةٍ عَـــنِ الفِعْلِ بـــــلا تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا (ابن عقيل ، ص28) .

فالهاشمي عد أنه لايوجد في الفعل البناء على الكسر ولا على الضم ، لثقلهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان معاً. والذى لم يوضع له حرف كلفظة (هنا) فإنّها متضمنة لمعنى الإشارة وهذا المعنى لم توضع العرب له حرفا موجوداً، مع أنه من المعانى التى من حقها أن تؤتى بالحروف ، كالخطاب. والتنبيه. المفهومين من كاف الخطاب وها التنبيه، وإنما أُعرب هذان وهاتان مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من التثنية التى هى من خصائص الأسماء . هذا رأى من يرى إعرابهما . (فبنيت أسماء الأشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً). الثالث : الشبه الاستعمالى ــ وهو لزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف : كان ينوب عن الفعل في معناه وعمله ، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه بخلاف المصدر النائب عن فعله نحو : فهما الدرس . فإنه نائب عن أفهم فتدخل عليه العوامل فتؤثر فيه فتقول : سرنى فهم الدرس (فهذا المصدر تأثر بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف). " و حينئذ يكون الاسم عاملاً غير معمول كالحرف " وذلك ــ كاسماء الأفعال نحو : هيهات ، وأوه ، صه (ومثلها أسماء الأصوات فهي كأحرف التنبيه والاستفهام لا تعمل في غيرها ولا يعمل غيرها فيها) ، فأنها نائبة عن بعد وتوجّع ، واسكت ، ولايصحّ أن يدخل غعليها شىء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهتْ (ليت ولعل) النائبين عن أتمنَّى ــ وأترجَّى وتلك لا يدخل عليها عامل فهي بذلك كالحرف . أو كأن يفتقر الاسم افتقاراً متصلاً إلى جملة تذكر بعده لبيان معناه وذلك ــ كإذ ، وإذا ، وحيث ، من الظروف ــ كالذى والَّتى ، وغيرهما من الموصولات ، فالظروف السابقة

ملازمة للإضافة إلى الجمل ، ألا ترى أنك تقول : قدمتُ إذ : فلا تتم معنى إذ : حتى تقول : جاء الامير ، مثلاً . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص32) .

في حين نجد أبن مالك يعلل لذلك : الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء ، والمعرب خلاف المبنى ، والمبنى ما أشبه الحرف والمعرب ما لم يشبه الحرف ، ولكن قد تبنى الأسماء . فعلةُ البناء منحصرةٌ عنده ــ في شَبَه الحرف ، ثم نوَّع ابن مالك وجوه الشبه، حيث جعل البناء منحصراً في شَبَه الحرف أو ماتضمن معناه ، فالأول : شَبهٌ له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد ، كالتاء في (ضربتُ)، أو على حرفين كـــ (نا) في (أكرمنا)، وإلى ذلك أشار بقوله: (في اسمَيْ جئتنا) فالتاء في جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد، وكذلك (نا) اسمٌ ؛ لأنها مفعول، وهو مبنى؛ لشبه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين . والثاني: شبه الاسم له في المعنى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول (متى) فإنها مبنيه لشبهها الحرف في المعنى؛ فإنها تُستعمل للاستفهام، نحو: (متى تقُومُ ؟) وللشرط ، نحو (متى تقُمْ أقُمْ) وفي الحالتين هي مُشبهة لحرف موجود ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة ، وفي الشرط ك (إنْ) ، ومثال والثاني (هُنا) فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضع فلم يُضعْ . وذلك لأن الإشارة معنى من المعانى ؛ فحقها أن يُوضع لها حرف يدلُ عليها ،كما وضعوا للنفي (ما) وللنهى (لا) وللتمنى (ليتَ) وللترجى (لعل) ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً . الثالث : شبهُ له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو : (دراك زيداً) (فدراك): مبنى ؛ لشبهه بالحرف في كونه يعملُ فيه غيرهُ ، كما أن الحرف كذلك . واحترز بقوله : (بلا تأثر) عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو :(ضرباً زيداً) فإنه نائب مناب(اضربْ) وليس بمبنى ؛ لتأثُره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف (دراك) فإنه وإن كان نائباً عن (أدركْ) فليس متأثراً بالعامل . (ابن عقيل ،1999م ، ص 31 ــ 33) وحاصلُ ما ذكره أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في النيابه مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبُنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به. وهذا الذي ذكره ابن مالك مبنى على أن اسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. والرابع: شبهُ الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه

أشار بقوله : (وكافتقار أُصِّلا) وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو(الذي) فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبُنيت . وحاصله أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الموصولة .(ابن عقيل، مرجع سابق ، ص 33 ــ 34) ، فابن مالك يعلل لبناء الاسماء دون الافعال بأنها تشبه الحرف والحرف مبنى وماشابه المبنى يكون مبنياً ، وحدد مواضع الشبه بين الاسم والحرف وحصر البناء للأسماء في ستة أبواب ، ثم عدد تلك الأبواب. كما ذكر أن الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة، ويقصد بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو: (الضارب)، واسم المفعول نحو: (المضروب)، والصفة المشبهة نحو : (الحسن الوجه) فخرج نحو: (القرشي، والأفضل) وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفه المشبهة موصولة خلاف ، فاضطرب القول فيها مرة على أنها موصولة ومرة منع ذلك. وقد شذ وصلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وأشار إليه بقوله : (وكونها بمعرب الأفعال قلَّ)، ومنه قوله :

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُه* ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل (ابن عقيل،ص156ــ158) .**

ومن تعليلات الهاشمي في الموصولات " افتقار الموصولات إلى " صلة " متاخرة عنها "

وقد توصول (ال) الموصولة بالمضارع نادراً لغير ضرورة كقوله (ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ) وتكون (ال)علامة للاسم إذا لم تكن من بنية الكلمة نحو : الرجل ، أما إذا كانت من بنيتها فلا تكون علامة له ، نحو : ألقى إلقاء . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص17) .

وابن مالك أوردها شاهداً على (ال) الموصولة المتصلة بالفعل المضارع شذوذاً .

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُه * ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل**

إذن يعلل ابن مالك لدخول (أل) على الفعل المضارع بأنها أتت شذوذا ، وجوز اختيار ذلك بدليل دخولها على الجملة الاسمية . (ابن عقيل ، مرجع سابق ، ص156 ــ 158) .

وهي ما اورده ابن هشام كذلك حيث ذكر أن :

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُه

بالشاهد في " الترضى " حيث دخلت "ال " الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن "ال " الموصولة ليست علامة على اسمية ماتدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم في نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما في هذا البيت. (ابن هشام ، 1996م ، ص20 ــ 21).

ومن تعليلات الهاشمي في المثنى :

نجده يعلل لإلحاق المثنى النون بقوله : أنما ألحقت النون المثنى للتعويض عما فاته من الإعراب بالحركات من دخول التنوين عليه ــ وكذلك يعلل وإنما كسرت نونه جرياً على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وتحذف عند الإضافة دون غيرها لأنها عوض عن التنوين ، وهو يحذف أيضاً عند الإضافة ــ إلا أن النون لاتحذف مع ال ، والتنوين يحذف معها ، ذلك للتنبيه على أنها عوض عن الحركة أيضاً وهى لا تحذف مع أل . ويوضح ذلك بعلة التنبية .

وأنما أعرب المثنى بالحروف وعلل ذلك لأن التثنية كثيرة الدوران في الكلام ، فاقتضت أمرين تناسبهما ، وهما خفة العلامة الدَّالة على التثنية وهي الألف ، وترك الإخلال بظهور الإعراب ، احترازاً من تكثير الالتباس في الكلام ، وإنما أعربوا (كلا وكلتا) تارة بالحروف وتارة بالحركات معللاً ذلك لأن معناهما مثنى ولفظهما مفرد ، فراعوا فيهما جانب المعنى فأعربوهما بالحروف كالمثنى ، وراعوا جانب اللفظ فأعربوهما بالحركات كالمفرد ، وإنما أعربوا (كلا وكلتا) بالحروف مع الضمير ، تعليلاً لأن الضمير فرع الظاهر والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات فأعربوهما كذلك للمناسبة بين الطرفين. (الهاشمي، مرجع سابق، ص58).

في حين أن ابن مالك يقول في المثنى :

بالألف ارفع المُثنَّى ، وكلاَ إذا بمضمر مضافاً وُصلاَ

كلتا كذاك ، اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

وتخلف الياء في جميعها الألف جرّاً ونصباً بعد فتح قد أُلف

ونجد المثنى عند ابن مالك يعرب بالحروف (لفظ دال على اثنين) ، بزيادة في آخره صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه) لفظ دال على اثنين نحو " الزيدان " ، والالفاظ الموضوعة لاثنين نحو : " شفع " وخرج بقوله " صالح للتجريد " نحو : " اثنان " فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقل " اثن " وعطف مثله عليه " ماصلح للتجريد ، وعطف غيرة عليه ، كالقمرين ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن بعطف عليه مغايرة لا مثله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقولهم : " القمرين " واشار ابن مالك إلى أن المثنى يرفع بالألف ، وكذلك شبه المثنى ، وهو كل ما لا يصدق عليه حدّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو ملحق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا وأثنان واثنتان ملحقة بالمثنى لانها لا يصدق عليها حدّ المثنى ، ولكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً نحو

: " جاءنى كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، وممرت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين " ؛ لذلك قال ابن مالك وكلا إذا بمضمر مضافاً وصلا " نجدعند ابن مالك المثني والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً وهذا مشهور عند لغة العرب ،، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، جراً ؛ فيقول :" جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما " .

وكذلك يقول ابن ملك إن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ وشبه بالمثنى من جهة المعنى فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، ليكون لكل شبه حظ في الإعراب ، ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في حال ، يغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نعم الفتى عمدت إليه مطيَّتى في حين جدَّ بناَا المَسيرُ كلانا

محل الشاهد في قوله : " كلانا " فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالباء في قوله " بنا " وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف في حالة الجر . (ابن عقيل ، مرجع سابق، ص55 ــ 59) .

وكذلك أعرب ابن هشام (هذَان ، وهاتان) مع تضمُّنهما لمعنى الإشارة ــ لضعف الشّبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثّنى ؛ والتّثنية من خصائص الأسماء ، وكذلك أُعرب " اللذان، واللتان وأيُ الموصولة في نحو " اضرب أيَّهُمْ أسماء " ، لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التّثنية ، ومن لزوم الإضافة . (ابن هشام ، مرجع سابق ، ص 30 ــ 33) .

ومن تعليلات الهاشمي في الاسم المعرب بالحروف (الأسماء الستة) :

الأسماء الستة: هي أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال ، وهنوك . وهى ترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو (حضر أخوك)، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، نحو : (عَظم أباك)، وتجر بالياء نيابةً عن الكسرة ــ نحو :(تَفاَهمْ مع حَميك) ولا تعرب الأسماء الستة هذا الإعراب إلا بشروط ، وهذه الشروط منها مايشترط فى كلّها ، ومنها مايشترط في بعضها ، فأما الشّروط الّتى تشترط في كلها فأربعة شروط :

الأول: أن تكون مفردة ــ فلو ثنيت أُعربت إعراب المثنى فتقول ، أبواك ربيّاك ــ وتأدّب في حضرة أبويك، ولو جمعت جمع مذكر سالماً أعربت إعرابه فتقول : هؤلاء أبون وأخون ،

ورأيت أبين وأخين وهكذا، ولو جمعت جمع تكسير أعربت أيضاً إعرابه بالحركات الظاهرة في آخره كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (10) [الحجرات]، ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ ﴿١٠٣﴾[ال عمران]

الثاني: أن تكون مكبرة ــ فلو صغرت أُعربت بالحركات الظاهرة فتقول : (هذا أُبَيٌّ) ، و(رأيت أُبَيًّا)، و(مررتُ بأُبَيّ) .

الثالث: مضافة ــ فلو قطعت عن الإضافة أعربت أيضاً بالحركات الظاهرة، نحو: وله أخٌ أو أُختٌ، وإن له أخاً وبنات الأخ .

الرابع: تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ــ فلو أضيفت إلى ياء المتكلّم تعرب بحركات مقدرة على ماقبل الياء، ويكون منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة لياء المتكلم نحو : اخترمت أَبى ــ وأخى الأكبر

إذن الهاشمي علل لإعراب (فوك) إعراب الأسماء الستة بخلوها من الميم فكلمة فم لا تعرب إعراب الاسماء الستة إلا إذا خذفت منها الميم وصارت (ف) والحقت بها الواو فصارت فو . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص58 ــ 60).

وأما الشروط التى تختص ببعضها دون بعض ــ ففى الألفاظ الآتية :

كلمة (فوك) لاتعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرط واحد : وهو (خلو آخرها من الميم) فلو اتصلت بها الميم أعربت بالحركات الظاهرة ، فتقول : نظرت إلى فم حسن .

كلمة (ذو) لاتعرب إعراب الأسماء الستة إلا بشرطين :

أولاً : أن تكون (ذُو) بمعنى صاحب ، فإن لم تكن بهذا المعنى بأن كانت موصولة فهى مبنية نحو : جاء ذو قام .

ثانياً: أن تكون الذي تضاف إليه (اسم جنس ظاهراً غير وصف) نحو : " ذوا العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم "

كلمة (الهنُ) الأفصحُ فيها النّقص (أى حذف لا مها) وإعرابُها بالحركات الظاهرة على النون (وقيل فيها الاتمام وإعربها بالحرف) نحو ظهر هنوك ــ واستر هناك ــ وانظر إلى هنيك .والخلاصة : أنه يجوز (فى الأب والأخ والحم) ثلاثة أعاريب :

الإعراب بالحروف فتقول : هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك .

الإعرابُ مقصورٌ على الألف في الأحوال الثلاثة : فتقول : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك .

الإعراب بالحركات الظاهرة " محذوفة الأواخر " في الأحوال الثلاثة فتقول هذا أبك ، ورأيت أبك، مررت بأبك. (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص60 ــ 61) .

أما عند ابن مالك في إعراب (ذو) فاشترط إبانتها للصحبة وإعراب (فو) بإعراب الأسماء الستة أن تحذف منها الميم بدل فم يصير فاه حيث قال :

وذو إن صحبة أبانا والفم حيث الميم منه بانا

الأسماء التى ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء : ذو، فم، ولكن يُشترط في" ذو " أن تكون بمعنى صاحب، نحو : " جانى ذُو مال " أى صاحب مال، وهو المراد بقوله :" إن صُحبتةً أبانا " أى: إن أفهم صحبةً، واحترز بذلك عن " ذو " الطائية ؛ فإنها لاتفهمُ صحبةً ، بل هي بمعنى الذي؛ فلا تكون مثل" ذى" بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيةً ، وآخرها الواو رفعاً، ونصباً، وجراً، نحو " جانى ذُو قَامَ، ورأيتُ ذُو قَامَ ،/ ومررتُ بذُو قَامّ . والشاهد عند ابن مالك: قوله: " فحسبي من ذو عندهم " فإن " ذو" في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى، وقد رُويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى " فحسبي من ذو عندهم " بالياء واستدل بهذه الرواية على أن " ذو " الموصولة تعامل معاملة " ذى " التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة فتُرفع بالواو ، وتُنصب بالألف ، وتُجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى " فحسبي من ذو عندهم " بالواو، واستدل بها على أن " ذو " التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تجئ بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ونجد ابن مالك يذكر هذا البيت مرة آخرى في باب الموصولات ويبينه في الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، ولكن رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فها مبنية على السكون. (ابن عقيل، ص45 ــ 50) .

وعند ابن هشام (ذو) ملازمة للإضافة لغير الياء فلا حاجه إلى اشتراط الإضافة فيها ، وإذا كانت "ذو" موصولة لزمتها الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِندهُمْ ماكفاِنيَا

الشاهد فيه " من ذي عندهم فإن " ذي" في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها " فحسبي من ذو عندهم " بالواو مع أن الكلمة في محل جربمن ، واستدل بهذه الرواية على أن " ذو" الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، ومنهم من رواها" فحسبي من ذي عندهم " بالياء واستدل بهذه الرواية على أن "ذي " الموصولة تعامل معاملة " ذي" التي هي من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها أنها معربة ، وأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، وابن هشام اوردها هنا بهذه الرواية . (ابن هشام ، مرجع سابق ، ص40 ــ 41) .

إنما عند ابن هشامأعرب نحو : (أبٍ ، وأخٍ) لضَعْف الشبه بكونه عَارضاً ؛ فإن أصلهاما أَبَوٌ وأَخَوٌ ، بدليل أَبَوَانِ وأَخَوَانِ ، وأما المضاف إلى ياء المتكلم نحو أبي وأخي وغلامي قسم ثالث لا معرب ولا مبني ، أما أنه ليس معرباً فلأنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة ، وأما أنه ليس مبنياً فلأنه لم يشبه الحرف ، بل نجده عند بن هشام هو من نوع المعرب ، والحركات مقدرة على على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة . (ابن هشام ، مرجع سابق، ص29).

ومن تعليلات الهاشمي في اسم الإشارة :

اسم الإشارة : مايدل على شيء معين مع إشارة إليه حسيّة ، أو معنويّة ، نحو هذا تلميذ وتلك تلميذة ، وهذا رأى صواب وألفاظه هى : ذا ــ للمفرد المُذكر ، مثل : طالع ذا الكتاب ، ذان ــ رفعاً : وزين : نصباً وجراً " مُخفّفةً نُونُهما ــ أو مُشدّدةً " للمُثّنى المذكر . تا ، تى ، ته ، ذى ، ذه ، " للمفردة المؤنثة "، تان رفعاً " وتين " نصباً وجراً " مُخفّفه نونهما ــ أو مُشدّدة " للمثنى المؤنث . ويتصل بألفاظ الإشارة السّابقة ــ ثلاثة أحرف :

ها التنبيه ، وكافُ الخطاب ، واللاَّم . فألفاظ الإشارة المجرّدة من " الكاف واللاّم " تكون للمشار إليه (القريب) نحو ذا ، أو هذا ، وذى ، أو هذى ، وهذان ، وهاتان .

وألفاظ الإشارة المتصلة " بالكاف " تكون للمشار إليه (المتوسّط) نحو : ذال ، أو هذاك ، وتيك، أو هاتيك ــ ألخ .

وألفاظ الإشارة المقروُنة " باللاّم " مع الكاف " فقط ، أو المشدّدة النون في المثنى تكون (للبعيد) نحو : ذلك ، وتالك ، وتلك ، و أولالك ، وذانك ــ وتانّك (بتشديد نونهما في المثنى) ، لا

تجمع الثلاثة دفعة واحدة لكراه كثرة الزوائد ، ولا تجمع ها التنبيه مع اللام ، ونجد الهاشمي يعلل لعدم المناسبة بينهما ، لأن اللام تشعر بالبعد ، وها التنبيه تشعر بالقرب ، فيكون فيه جمع بين الأضداد التى تتعارض فتتساقط . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص83 ــ 84)

اما ابن ماك في اسم الإشارة : يشار إلى الجمع ــ مذكراً كان أو مؤنثاً ــ بـــ " أُولى " ولهذا قال ابن مالك "أشر لجمع مطلقاً " ويعني هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالُها في العاقل ، ووردت لغير العاقل في قوله : ذُمَّ الَمَازل بعد مَنْزِلَة اللِّوىَ واَلْعَش بعْدَ أُلئك الأيَّام

فقوله " أولئك " حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى " الأيام" ومثله في ذلك قول الله تعالى: " إن السمع والبصر والفواد كل أولئك كان عنه مسئولاً " ومما خطر على أن ابن هشام يجد أن هذه الرواية صحيحه في بيت الشاهد :

" والعيش بعد أولئك الأقوام " وهذه هي رواية النقايض بين جرير والفرزدق وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد لأن الأقوام عقلاء والخطب في ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الأشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء . ونجد من تعليلاته أيضا يشير للبعيد بالكاف وحدها فتقول : " ذاك" أو الكاف واللام نحو :" ذلك " . فإن تقدم حرف التنبيه الذى هو " ها " على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول : " هذاك " إذا كان اسم الأشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يوُتى بالكاف مع حرف التنبيه، وعليه قوله :

رَأَيْتُ بنيِ غبْرءَ لا يُنْكرونني ولا أَهْلُ هذَاك الطِّرَافِ الُممَدَّدِ

قوله : " هذاك" حيث جاء بـــ " ها " التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجئ باللام ، اجتمعت ها التنبيه مع كاف الخطاب وكان بينهما اسم إشارة للمفرد . (ابن عقيل ص 132 ــ135) .

اما بن هشام في اسم الإشارة المذكر والمؤنث مؤول لجمعهما : " أولاء" ممدوداً عند الحجازين ومقصورة عند تميم ، و يقلُّ مجيئه لغير العقلاء كقوله :

واَلْعيْشُ بَعْدَ أُلئِك الأيَّام

الشاهد في قوله : "أولئك الأيام " حيث أشار بأولاء إلى الأيام : جمع يوم ، وهو من غير العقلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل . (ابن هشام ، مرجع سابق ، ص122 ــ124).

من تعليلات الهاشمي في الفاعل :

امتناع تأنيث العامل في ثلاثة مواضع :

يمتنع التأنيث إذا كان الفاعل مفصولاً بإلاّ ، نحو : ماحضر إلاّ سُعادُ أو كان مؤنثاً لفظاً ، مذكراً معنًى ، طلحة ، أو كان جمع مذكر سالماً . الأصل في الفاعل أن يلي الفعل مُتصلاً به فيقدّم وجوباً على المفعول به . إذن في األأصل أن يؤنث الفعل مع الفاعل ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا لعلة أو سبب .

يتقدم المفعول على الفاعل وجوباً في ثلاثة مواضع :

في الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول ولا يتقدم المفعول إلا لعلة وضحها الهاشمي في : أولاً: إذا كان الفاعل محصوراً بإنما ، نحو : إنما هذّب الناس الدّينُ القويمُ ــ أو محصوراً بإلا ، نحو : ماهذّب الناس إلاَّ الدّينُ القويمُ . ثانياً : إذا كان المفعولُ ضميراً متّصلاً ، والفاعل اسماً ظاهراً نحو : كافأنى الأميرُ . ثالثاً : إذا اتّصلب بالفاعل ضميرٌ يعودُ إلى المفعول ، نحو : كافأ التلميذ معلمه ، ونحو : كلّم عليًّا صاحبهُ. ويقدم المفعول على الفاعل جوازاً عند وجود قرينة (معنوية) نحو : فهم المعنى موسى ، وأضنت سعدى الُحمَّى ، أو قرينة لفظية ، نحو : ضرب أخاك الأميرُ ــ غير أنّ حفظ التّرتيب أولى.

يقدم المفعول على الفعل والفاعل وجوباً في ثلاثة مواضع :

المفعول في الأصل يتأخر عن الفعل والفاعل ولكن قد يتقدم وجوباً لعلة محددة وضحها الهاشمي في :

الأول : إذا كان للمفعول صدر الكلام ، نحو : فأىَّ آيات الله تُنكرون ، ونحو : من رأيت ؟ وكم كتاباً قرأت ؟ الثانى : إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً مراداً به التّخصيص نحو : إياك نعبدُ وإياك نستعينُ. الثالث : إذا وقع فعلُ المفعول به بعد فاء الجزاء ، وليس للفعل مفعول آخرُ مقدَّمٌ ، نحو : وربك فكبّر ، نحو : فأمَّا اليتيم فلا تقهر. (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص102 ــ 103) . ولم يختلف تعليل الهاشمي عن تعليلات ابن مالك في شيء .

ومن تعليلات الهاشمي في الافعال الناقصة :

في امتيازات كان : تختص (كان) من سائر أخواتها بأمور منها :

أولاً : تحذف جوازاً مع اسمها بعد " أنْ و لو " الشَّرطيتين للتّخفيف نحو : " سر مُسرعاً إنْ راكباً وإنْ ماشياً " ، ونحو " التمس ولو خاتماً من حديد " والتقدير في الأول " إن كنت مسرعاً وإن كنت ماشياً " وفي الثاني " ولو كان ماتلتمسه خاتماً " .

ثانياً : قد تحذف وحدها وجوباً ويبقى اسمها وخبرها ويعوضّ عنها (بما) الزائدة ، نحو : " أما أنت سامعاً أتكلمُ " والأصل : " لأن كنت سامعاً أتكلمُ " فحذفت لا التعليل ثم حذفت كان للتخفيف وعوّض عنها بما الزائدة ، وبعد حذفها انفصل الضمير الذى هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً ، ثم أُدغمت نون (أنْ) في ميم (ما) فصارت " أمّا أنت " وذلك مُطّردٌ بعد (أنْ) المصدرية الواقعة في موقع المفعول لأجله ويكثر ذلك : في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر . . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص123) . إذن الهاشمي يعلل لانفصال ضمير خبراسم كان بعدم استقلاله متصلاً ، وحذف كان للتخفيف .

ومن تعليلات الهاشمي في افعال المقاربة :

أنما كان الغالب والكثير تجرد (كاد) من (أن) لأن (كاد) موضوعة لمقاربة الفعل (وأن) موضوعة لتدل على تراخيه ووقوعه في المستقبل ــ فيحصل في الكلام ضرب من التناقص ، ولذلك جاءت عدة أمثال في (كاد) خالية من (أن) فقالوا : كاد العروس يكون ملكاً ، وكاد الحريص يكون عبداً ، وكاد الفقر يكون كفراً ، وكاد البخيل يكون كلباً .

وإنما الغالب والكثير اقتران (عسى) بأن ، ويعلل الهاشمي لذلك لأن عسى وضعت للتوقع الذى يدل على وضع (أن) على مثله ، فوقوعها بعدها يفيد تأكيد المعنى ، ويزيده فضل تحقيق.

وأعلم أنه إذا كان الخبر مقترناً " بأن " نحو " عسى الله أن يرحمنا " فليس المضارع نفسه هو الخبر ، بل المصدر المؤول من الفعل بأن ، ويكون التقدير " عسى الله ذا رحمة لنا " غير أنه لا يجوز التصريح بهذا الخبر علله الهاشمي لأن خبرها لا يكون في اللفظ اسماً ، وإن كان الخبر غير مقترن " بأن " كان الخبر نفس الجملة . أنه يجوز فتح السين وكسرها في " عسى " عند إسنادها لضمير رفع متحرك نحو: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ (سورةمحمد :الآية 22 :] والفتح أجود.

إن ما ذكرناه هو الأفصح وهو لغة أهل الحجاز ، ثم إنه إذا اتصل بعسى ضمير نصب فقد يجعل نائباً عن ضمير الرفع ، وتبقى عسى على عملها من رفع الاسم ، ونصب الخبر كقول الشاعر :

نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عساهم ثائرين بمن أُصيبا

وقد تعتبر حرفاً بمعنى (لعل) فتعمل عملها من نصب الاسم ورفع الخبر وهكذا ، عسى الصّقاء أن يدوم . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص131)

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه يكون وراءهُ فرجٌ قريبُ ونجد الهاشمي يوح موضع تعليله في " يكون وراءه فرج ... " هذا تعليل لأن خبر عسى غير مغترن بأن (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص132 ــ 133) .

ونجدها عند ابن مالك كلها أفعال إلا (عسى) قيل فعل ، وقيل حرف ، ولا خلاف في أنها أفعال إلا (عسى) . فنقل عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضاً إلى ابن السراج والصحيحُ أنها فعلٌ ؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو: (عسيتُ وعَسَيْتَ ، وعسيتُما، وعسيتُم ، وعسيتُنَّ) . (ابن عقيل ، ص 322 ــ 323) فهو يعلل لكون (عسى) فعلا بدخول تاء الفاعل وأخواتها عليها وإلا ظلت حرفاً كما زعم ابن السراج وثعلب .

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه يكون وراءهُ فرجٌ قريبُ

ونجده عند ابن مالك أيضاً يوضح موضع تعليله حيث نجد قوله " يكون وراءه ــ ألخ " حيث وقع خبر " عسى " فعلاً مضارعاً مجرداً من "أن " المصدرية ، وذلك قليل .(ابن عقيل ، ص328) .

واوردها ابن هشام شاهدا :

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه يكون وراءهُ فرجٌ قريبُ

الشاهد في قوله " يكون وراءهُ فرجٌ قريبُ " حيث وقع خبر " عسى " فعلاٌ مضارغاً مجرداً من " أن " المصدرية ، وذلك قليل .

(ابن هشام ، مرجع سابق ، ص279 ــ280) .

تعليلات الهاشمي في الأحرف المشبهة بليس:

هي أحرف نفى ، تعمل عملها ، وتؤدي معناها : وهي : " ماَ ، ولاَ ، ولات ، وإنْ "

الأصل في خبر هذه الأحرف أن يكون مؤخراً عن اسمها ،" يتقدم بعلة " مالم يكن ظرفاً أو مجروراً بالحرف فيجوز تقدّمه على اسمها إذا كان اسمها معرفةً نحو : " إن في الدّار سليماً ".

ويجب تقديم الخبر أيضاً : إذا كان اسمها نكرةً لا مُسوغ لها ، نحو :﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥﴾ (6)} سورة الشرح :الآية 6] .

ويجب تقديم الخبر أيضاً : إذا كان ظرفاً أو مجروراً بالحرف في موضعين : أولّهما : إذا لزم من تاخيره عودُ الضمّير على متأخر لفظاً ورتبةً نحو : " إن في الدّار صاحبها " ولعل في المدينة واليها .

ثانهما : إذا كان الاسم مقُترناً بلام التأكيد، نحو:﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾ ﴾ النازعات -الآية26

ولام التأكيد (وتسمى لام الابتداء) تدخل على أربعة أشياء :

على اسم إنّ (مكسورة الهمزة فقط) ، وعلى خبرها ، وعلى معمولها ، وعلى ضمير الفصل، فتدخل على اسمها بشرط أن يتقدّمه ظرفٌ أو مجرورٌ متعلقان بخبرها ، نحو : إن من البيان لسحراً .

وتدخل على خبرها بشرط : كونه موخراً مُثبتاً غير فعل ماض نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ سورة ابراهيم الآية (٣٩) ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾سورةالقلم - الآية 4 فإن قُرن الماضى(بقد) دخلت عليه اللاّمُ معللا ذلك لشبه الماضى المقرون (بقد) بالمضارع ، لقرب زمانه من الحال. نحو : إنّ سليما لقد قام ــ ويجوز قليلاً دخولها على الماضى الجامد لعلة لشبهه بالاسم ، نحو إنّ خليلاً لنعم الرجلُ ، و تدخل هذه اللام أيضاً على (ضمير الفصل أو العماد) نحو ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ (62 ال عمران) ، وإن الحقَّ لهو المتّبع ، وكان حقُّ هذه اللّام أن تدخل على أولَّ الكلام لأنَّ لها الصدّرَ، لكن لّما كانت (اللّام) للتأكيد و (إن) للتأكيد أيضاً كرهُوا الجمع بين الحرفين ، فاستحسنوا الفصل بينهما بلام الابتداء . (العلة اكراهة) .وإذا لحقت " ما " الزّائدةُ ــ الأحرف المشبهة بالأفعال كفتها عن العمل ولذلك تسمى " ما " الكافّة ، نحو:﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ « الكهف « الآية {110} ، وإذا لم تكن ما الواقعة بعد هذه الأحرف زائدة بل كانت اسماً موصولاًنحو : " إن ما عند الله باق " أو حرفاً مصدرياً نحو : " إن ماصبرت جميل " أى إن صبرك جميل ، فلا تكفها عن العمل بل تبقى ناصبة الاسم وهو الاسم الموصول في الأول ، والمصدر المسبوك من " ما " وما بعدها في الثانى ، ورافعة الخبر في الموضعين وتكتب حينئذ ّ" ما " منفصلة بخلاف " ما " الكافة فإنها تكتب متصلة . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص134 ــ 139) .

وعند ابن هشام في : ما ولا ولات وإن المُعْمَلاتِ عَمَلَ لَيْسَ تشبيهاً بها ، أما " ما" ، فأعملها الحجازيون ، وبِلُغتهم ، ولإعمالها إياها أربعة شروط : أحدها : أن لايقترن اسمها بإن الزائدة، كقوله :

بني غُدانة مَا إِنْ أَنْتُمْ ذهبٌ

الشاهد فيه : قوله " ما إن أنتم ذهب " فقد رويت هذه العبارة برفع "ذهب " كما رويت بنصبه .

الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا ، فلذلك وجب الرفع ، فأما قوله

وما الدَّهرُ إلاَّ مَنجَنُناً بأهلْلهِ وَمَا صَاحِبُ الحاجاتِ إلاّ مُعذَّبَا

الشاهد في قوله " ما الدّهرُ إلاّ منجنوناً " وقوله : " وما صاحب الحاجات إلاّ معذباً " قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول لاّ عليه . ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد " بل " و" لكن " في نحو: " مازيدٌ قائماً بل قاعِدٌ أ " لكن قاعِدٌ " على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يجز نصبه بالعطفِ لأنه مُجَبٌ .

الثالث : أن لا يتقدم الخبر كقولهم " مَامُسِيءٌ منْ أَعْتَبَ " وقولهم " وما خُذَّلٌ قوْمِي فأخْصَعَ للْعِدى" الشاهد في قوله : " ما خذل قومي " حيث أبطل عمل ما ، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين، لأن الخبر ق تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ .

الرابع : أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها كقوله :

ومَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنى أَنا عَارِفُ

الشاهد في قوله : " ما كل من وافى منى أنا عارف " على رواية نصب " كل " حيث أبطل عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً ــ وهما قوله " أنا عارف " ــ لأن معمول الخبر هو ــ وهو قوله " كل من وافى منى " ــ قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، وفي رواية رفع " كل " أن تكون مامهملة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر . وأما " لا " فإعمالها عمل ليس قليل ، ويشترط له الشروط السابقة ، ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون المعمولان نكرتين ، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً حتى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

الشاهد في قوله : " لا براح " حيث أعمل فيه " لا " عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله " براح " ــ وحذف خبرها وقدر في الإعراب . وإنما لم يشترط الشرط الأول لأن " إن " لا تزاد بعد " لا " أصلاً ، وأما " لات " فإن أصلها " لا " ثم زيدت التاء ، وعملها واجبٌ ، ولهُ شرطان:

كونُ معموليها اسميْ زمان، وحُذف أحدهما، والغالبُ كونُه المرفوع وابن هشام أورد ذلك في الشاهد:

يَبْغِي جِوَارِكَ حين لات مُجِيرُ

قوله " لات مجير" حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير اسماء الزمان بعد " لات " فبتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم " لات " وخبرها محذوف ولكن هذا غير مستقيم لأن " لات " لاتعمل إلاَّ في اسماء الأحيان ، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناها فإن ورد بعدها ام من غير اسماء الأحيان كانت مهملة لا عمل لها وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه في الإعراب أو كان مبتدأ خبره محذوف والتقدير هنا على هذا الوجه " حين لات مجير له " الوجه الأول أولى، لأن " حين " مضافة إلى الجملة التى صدرت بلات ، فلو قدر المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كانت الجملة فعلية ، والأصل أن تضاف أسماء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية . (ابن هشام ،1996م ، ص245 ــ259) .

وأما " إن " فإعمالها نادراً : كقول بعضهم : " إنْ أَحَدٌ خَيْراً منْ أَحدٍ إلاّ بالعافِيةِ . وقوله :

إن هُو مُسْتوْلياً عَلَى أَحَدٍ

الشاهد فيه قوله : " إن هو مستوليا " حيث أعمل " إن " النافية عمل " ليس " فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو " مستوليا " ويوخذ من هذا الشاهد أن " إن " النافية مثل " ما " في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها لا. (ابن هشام ، مرجع سابق ، ص261 ــ262) .

تعليلات الهاشمي في حروف الجر :

يجوز حذف الجار قبل : " أنّ ــ وأنْ " إذا أمن اللبس كما رأيت ، فإن لم يؤمن اللبس لم يجز حذفه فلا يُقال : " رجع اللص أن يسرق " لأنه يحتمل أن يكون المحذوف " إلى " فيكون المعنى" رجع إلى السرقة " أو " عن " فيكون المعنى " رجع عن السرقة " فلا يفهم السامع ما هو المراد، ولذلك يتعين ذكر الحرف هنا .

ويجوز حذف حرف الجر قياساً في ما عطف على مجرور بمثل الحرف المحذوف نحو : " لزيد دار وعمرو بستان " أو وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقاً بمثله ، كما إذا قيل " مررت بزيد " فتقول " أزيد التاجر " أبزي ، أو بعد إن الشرطية نحو : " اذهب بمن شئت إن زيد وإن عمرو " أى إن بزيد .

وقد يحذف حرف الجر سماعاً ، فينصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به ويسمى المنصوب بنزع الخافض ــ كقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكُم على إذاً حرام

أى تمرون بالديار .

وشذ بقاء الاسم مجروراً بعد حذف حرف الجر في غير مواضع حذفه قياساً ، ومن ذلك قول بعض العرب وقد سئل :" كيف أصبحت " فقال :" خير إن شاء الله " أى ــ بخير . (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص227) .

من تعليلات الهاشمي في الحال :

والأصل في الحال أن تكون (صفة منتقلة) ، نكرة مشتقة نحو : " جاء الصديقُ باسماً " وعاد القائدُ من الحرب ظافراً ، وقد تأتى الحال (صفة ثابتة) لا منتقلة ، نحو﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء 28 :

والأصل في الحال أن يكون معرفة ولكن يأتى (نكرة) علل الهاشمي ذلك بمسوغات ترجع إلى ثلاثة أمور :

أن تكون النكرة عامة بتقدمُّ نفى ، أو استفهام نحو : (ما في المدرسة من تلميذ متُكاسلاً) وهل جاءك أحدٌ راكباً ؟

أن تخصص النكرة بوصف ــ أو إضافة ــ أو نحوهما : نحو : (جاءنى رجلُ فنٍّ مُباحثاً ، وزارنى صديقٌ حميم مُسلَّمًا .

أن تتقدم الحالُ على صاحبها وهو نكرةٌ محضةٌ : نحو :(جاءنى مُسرعاً رسُولٌ)(الهاشمي ، مرجع سابق ، 193).

والأصلُ في الحال أن تتأخر عن صاحبها ، وعلى أنها قد تتقدم عليه (جوازاً) نحو : " حا رَّا لا تأكل الطَّعام" ، وقد تتقدم عليه (وجوباً) وقد تتأخر عنه وجُوباً .

يوضح الهاشمي علة تتقدم الحال عن صاحبها وجوباً في ثلاثة مواضع :

إذا كان صاحبها نكرة غير مستوفية الشروط نحو : " جاء مسرعاً رسول "

إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو : " ما جاء ماشياً إلاّ سليمٌ "

إذا كان صاحبها مُضافاً إلى ضمير ما يُلابسها ، نحو : " وقف يخطبُ في التَّلاميذ معُلّمهم "

والأصل في الحال : أن تؤخر عن عاملها ، ويجوز تقدُّمها عليه بشرط أن يكون (فعلاً متصرفاً)، نحو: " راكباً جاء سليمٌ " أو صفة تشبهُ الفعل المتصرفَّ ، نحو " مُسرعاً سليمٌ منطلقٌ " . (الهاشمي، مرجع سابق ، ص191 ــ 194) .

بينما يورد لنا الهاشمي علة وتتقدم الحال على عاملها وجوباً : في ثلاثة مواضع :

إذا كان لها صدر الكلام ، نحو : " كيف أضعت الفُرصة " .

إذا كان العامل فيها اسم تفضيل عاملاً في حالتين ، فضل صاحب إحداهما على صاخب الأخرى، نحو " سليم راجلاً أسرع من خليل راكباً " أو كان صاحبهما واحد منفصلاً على نفسه في حالة دون أخرى ، نحو : " العصفور مغرداً أفضل منه ساكتاً " فيجب تقديم الحال للمفضل على اسم التفضيل بحيث يتوسط اسم التفضيل بينهما .

إذا كان العامل فيه معنى التشبية (دون أحرفُه) نحو : أنا فقيراً كسليم غنياً. (الهاشمي ، مرجع سابق ، ص194 ــ 195) . ولكن عند ابن مالك ، كثر مجيء الحال مصدراً نكرةً ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه " زيد طلع بغتةً " فــ " بغتةً " مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفشُ والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعاملُ فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يبغتُ بغتةً، فــ (يبغت) عندهما هو الحال ، لا (بغتة) . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ (وهو طلع) لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير في قولك (زيدٌ طلع بغتةً) : (زيد بغتَ بغتةً) ؛ فيؤولون (طلع) ببغت، وينصبون به (بغتةً) (ابن عقيل ، مرجع سابق ، ص 254 ــ 255) . فهو هنا يعلل لنصب الحال على المصدرية متبنياً آراء البصريين أنه شاذ وخلاف الأصل ولم يرفض رأى الكوفيين على أن الناصب للحال هو الفعل وأورد كلام الأخفش والمبرد أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف.

وكل تلك التعليلات تعد مما ييسر القاعدة ويقربها لذهن الدارس فتساعده على فهم ما يبتغيه بل واستخدامها في كلامه عن دراية لا عن جهل وتسليم بها من غير معرفة بها .

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج و التوصيات والمقترحات

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات والمقترحات

الخاتمة :

وبعد التطواف في ميدان التعليل وما أحدثه من تغيير القاعدة وتسهيلها قواعده خرجت الباحثه ببعض النتائج والتوصيات والمقترحات:ــ

أولاً: النتائج:

1. المحدثون من المنتقين في البحث من النحاة لم يتفقوا على مفهوم ونوع العلة وغايتها .
2. فتح المعاصرون من النحاة مجال البحث حول العلة والتعليل بما جادوا به في الدراسات النحوية.
3. أثرى المعاصرون من النحاة الدراسات النحوية بما جادوا به حول العلة والتعليل .
4. يرى تمام حسان أن العلل صورية غائية بينما يرى عمايرة أن علل النحو فلسفيه في حين ترى منى إلياس أن التعليل فرع من أصل وهو القياس ويوتى بالتعليل لتبرير الخروج عن الأصل وهو القياس ، واقتصر الزبيدي دور العلة في الجمع بين المقيس والمقيس عليه.
5. الهاشمي موسوعي التأليف فهو لم يتخذ ركناً واحداً في العربية بل ألف في أفرع العربية كلها .
6. الهاشمي من المعاصرين المعتدلين الذين لم يتعصبو لرأي معين في تعليل الأحكام النحوية.
7. اتكأ الهاشمي في جميع تعليلاته على ابن مالك وشراح ألفيته .
8. من دوافع التعليل لدى النحاة (القدامى والمعاصرين) تيسير القواعد وتقريبها لأفهام الدارسين .

ثانياً :التوصيات :

وعلى ذلك توصي الباحثة بـــ :

الخفاظ على مفهوم المصطلحات النحوية القديمة مادام تغيرها لايضيف جديداً ، فالعوامل تعني قرائن إلاعراب اللفظية والمعنوية .

تدريس النحو للمختصين في الجامعات وغيرها من منظور معاصر.

ثالثاً: المقترحات :

وتقترح أن تقوم دراسات حول :

العلل من جوأنبها المختلفة وتأثيرها على مسيرة النحو العربي .

دراسة الجوانب النظرية في النحو ــ البناء والاعراب ــ الاختصاص .

فهرس المصادر والمراجع

الرقم	المصادر والمراجع
1	إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ط7 ــ القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1994م.
2	إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ط2 ، القاهرة ، دار الكتاب الإسلامي ، 1992م .
3	ابن جني ابو الفتح عثمان ، الخصائص ــ ط3 ــ ج1 ، م ، ع ــ دار الهدى : بيروت ــ لبنان ، 1952م.
4	ابن خلدون ، المقدمة ، دار الجيل ، بيروت ــ لبنان ، 1967م .
5	ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاه ، تحقيق شوقي ضيف ــ ط2 ــ دار المعارف : القاهرة ، 1982م .
6	ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج1، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1996م .
7	الأنباري ، -1نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق ابو الفضل إبراهيم ــ ط1ــ مطبعة المدنى : الاردن ، 1985م ،1386هــ 1967م. 2. لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق عطية عامر ، بيروت ، 1963م .
8	تمام حسان ، الأصول ــ ط 3 ــ دارالمعارف : القاهره ، 1998م .
9	جلال الدين السيوطي 1.الأيضاح في علل النحوــ ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،1310هــ 2 . الأقتراح في علم أصول النحو ، ط1 ، دار الكتب العلمية : لبنان ، 1998م . 3. بقية الوعاة ، ج2 ، ط2 ، بيروت ، المكتبة العصرية ، 1979م.
10	جلال الدين ثابت ، التعليل اللغوي عند الكوفيين ، رسالة ماجستير ــ جامعة الإسكندرية ، 1989م .
11	جمال الاسنوى ، الكوكب الدري ، تحقيق محمد حسين عواد ــ ط1 ، دار عماد للنشر ، 1405 هــ . الأصول النحويه ، 1405هــ .
12	الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ــ ط1 ــ دار المدني: جده ، ج1 ، ج4 ، 1980م.
13	جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ــ ط2 ، ج2 ، دار إحياء التراث : القاهرة ، 1973م.
14	جميل علوش ، ابن الانباري وجهوده في النحو ــ ط1 ــ الدار العربية للكتاب : ليبيا ، 1981م .
15	حلمى خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة ، ط1 ، ج1 ، دار المعرفة الجامعية ، 2013م .
16	خالد بن سليمان الكندي ، 2007 ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ط1 ، دار المسيرة .
17	خليل أحمد عمايره 1. العامل النحوي بين مؤيدي ومعاصريه ودوره في التحليل اللغوي ت ــ د . ط ، عمّأن ، دار الفكر، 2014م 2. في نحواللغة وتراكيبها : 1990 ، منهج وتطبيق في الدلالة ، ط2 ، دبي ، مؤسسة علوم القرأن م .
18	ابوبكرالزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ــ ط1 ــ مطبعة الخانجي الكتبي : مصر ، 1373 هــ ــ 1954م . ، 2002م .

19	الزجاج 1.الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ط4 ، دار النفاش ــ بيروت ــ لبنان ، 1982م. 2. مجالس العلماء ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الكويت ، 1999م .
20	الزمخشري1. المفصل ــ ط2 ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، 2012م . 2.الزمخشري ، أساس البلاغة ــ ط1 ، دار الكتب العلمية : القاهرة ، 1923م .
21	زينب عفيفي ، فلسفة اللغة ، دارقباء للنشر ،القاهرة ، 1993م .
22	سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ،ط1 ، المكتبة الإسلامية ، 1987م .
23	سعيد السيرافي ، اخبار النحويين والبصريينو مراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقيق محمد إبراهيم البناء ــ ط 1 ــ دار الاعتصام : القاهره ، 1985م . تحقيق عبد المنعم خفاجه ، 1955م .
24	سعيد جاسم الزبيدي ،1997 ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، عمّأن ، دار الشروق.
25	سيبويه ، الكتاب ــ ط2 ،ج1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت : لبنان ، 2009م .
26	السيد أحمد الهاشمي 1. القواعد الأساسية للغة العربية ، ط1 ، تحقيق عماد زكي البارودي ، دار التوفيقيه للتراث ، القاهرة .1989م .2.المفرد العلم في رسم القلم ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 2002م .
27	الشريف الجرجانى ، التعريفات ــ ط1 ، دار الكتاب العربي : القاهرة ، 2002م .
28	شوقي ضيف ، تيسير النحوالتعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ط3 ــ دار المعارف ، القاهرة ، 1986م.
29	صاعد الأندلسي ، طبقات الامم ،دار الطليعه للنشر ، القاهرة ، 1068م .
30	عبدالرحمن أيوب 1. التفكير اللغوي عند العرب ومصادره ، ج24 ــ القاهرة ــ مجمع اللغة العربية ، 1969م. 2. دراسات نقدية في النحو العربي ، د.ط ــ ج1 ــ القاهرة ــ مكتبة الأنجلو المصرية ، 1957م.
31	عبدالكريم محمد الاسعد ، الوسيط في تاريخ النحو العربي ــ ط1 ــ دارالشوّاف ، دمشق ــ 1992م ،2 ــ بين النحو والمنطق وعلم الشريعةــ ط2 ، دار العلوم للطباعه ، القاهرة ، 1983م .
32	عبدالله البستاني ، المعجم الوسيط ــ ط1 ــ دارالمطبعة الامريكية ، بيروت: لبنان ،1972م.
33	عضد الله عبدالرحمن الأيجي ، المواقف في علم الكلام ، د .ط ــ بيروت ــ عالم الكتب ، د ، ت .1900م .
34	عفيف دمشقية ، المنطلقات التأسيسية إلى النحو العربى ، ط1 ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ــ لبنان ، 1978م .
35	على أبو المكارم 1. المدخل إلى دراسة النحو العربي ــ ط1 ــ دارغريب النشر والطباعه : القاهرة ، 2006م. 2. تقويم الفكر النحوي ــ ط4 ، دار الثقافة، بيروت : لبنان ، 1988م .
36	عمر رضا كحَّالهَ ، معجم المؤلفين ، ج1 ، دار إحياء التراث ، بيروت ، 1957م .
37	الفيروز أبادى ، القاموس المحيط ــ ط4 ــ دار المامون : القاهره ،ج2 ، 1938م .

38	مازن المبارك ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ــ ط1، 1965 م . الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه 2. مازن: الزجاجي حياته وآثارة ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح ، ط2 ــ دمشق ــ دار الفكر ــ 1984
39	ابن مالك ، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ــ ج1ــ ط 1ــ مكتبة دار التراث ــ مصر : القاهره ، 1420 هــ ــ 1999م .
40	محمد أحمد عرفه ، النحو والنحاه بين الازهر والجامعه ــ ط1 ، دار السعادة : القاهرة ، 1937م .
41	محمد المختار ولد أبّاه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، منشورات المنظمة الإسلامية لتربية والثقافة والعلوم آيسيسكو ، 1996م .
42	محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ،ط2 ، الرباط ، ــ الناشر الأطلسي ، 1983م .
43	محمد سعيد بخيت ، معجم المصطلحات النحويه والصرفه ، ط3 ، لبنان ــ بيروت، 1988م .
44	محمد عبده ، أصول النحو العربي في نظر النحاه وراى ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث ــ ط2 ، عالم الكتب : القاهره ، 1978م .
45	محمد عيد ، أصول النحو العربي ــ ط5 ــ عالم الكتب ، القاهرة ، 1427 هــ ــ 2006م .
46	محمد محي الدين ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج1 ، دار التراث ، 1999م .
47	محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ــ ط2 ، دار المعارف : القاهرة ، 2000م.
48	مصطفى زكي التوني ،1993 ، علل التغير اللغوي ــ حوليات كلية إلاداب ــ حولية 13 ــ الرسالة 84 ، الكويت ــ جامعة الكويت .
49	مفرح السيد ، علل النحو العربي بين التراث النحوي وعلم اللغة الحديث ، رسالة دكتوراة ، جامعة المنوفية ، 1994م .
50	منى إلياس ، القياس في النحو ــ ط1 ــ دار الفكر : دمشق ، 1985م .
51	مهدي المخزومي 1. في النحو العربي نقد وتوجيه ــ ط2 ــ دار الرائد العربي : بيروت ــ لبنان ، 1986م . 2. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ــ ط3 ــ بيروت ــ دار الرائد العربي ــ 1986م . 3. الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه ــ ط2 ــ بيروت ــ دار الرائد العربي ، 1986م.
52	ابن النديم ، الفهرس ــ ط1 ــ دار العربي ، بيروت ــ لبنان ،1991م .
53	ابن الوراق ، علل النحو ، تحقيق محمود محمد محمود نصارــط1ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 2002م.
54	يوسف إليان ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ج1 ،ط1 ، مكتبة اية الله مرعيّ ، مصر ، 1928م .

فهرس الآيات

الرقم	الآية	السورة	صفحتها في المصحف	صفحتها في البحث
1	﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ ﴾ ﴿٢٧٥﴾	البقرة	2	47
2	﴿ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا ﴾ ﴿١٠٣﴾ ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ ﴾ آل عمران (62)	ال عمران	50	102
3	﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨ ﴾ (28)	النساء	77	105
4	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨ ﴾ (36 ــ38)	المائدة	106	33
5	﴿ وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ ٧٨ ﴾ 78	هود	221	32
6	﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ٣٩ ﴾ 39	إبراهيم	255	102
7	﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ ﴾ 110	الكهف	293	102
8	"﴿ أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ ﴾ ﴿١١٥﴾ "{المؤمنون}.115	المؤمنون	342	1
9	﴿ * وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ﴾10 ﴿ وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾	سبأ	428	24
10	﴿ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ ٥٤ ﴾ 54	الدخان	496	33
11	﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ 22	محمد	507	101
12	﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ 10	الحجرات	115	95
13	﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦ ﴾ 56	الزاريات	520	1

14	﴿ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ١٧ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنۡهَا وَلَا يُنزِفُونَ ١٩ وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ٢٠ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ٢١ وَحُورٌ عِينٞ ٢٢﴾ (سورة الواقعه الآيات 17 ــ 22)	الواقعة	534	33
15	﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ٤ ﴾ 4	القلم	564	102
16	﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ ﴿ وَأَغۡلَٰلَا ﴾ 4	الإنسان	578	
17	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ ٢٦ ﴾ 26	النازعات	583	102
18	﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ٥ ﴾ (6)}	الشرح	596	102
19	﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ 4	المسد	111	33